

من ضوابط تجديد الفقه الإسلامي دراسة تطبيقية

بحث منشور بمجلة كلية الآداب بالمنوفية
العدد ٦١ الصادر في أكتوبر ٢٠٠٧م

أ.د / حسن السيد حامد خطاب

أستاذ الدراسات الإسلامية بكلية الآداب جامعة المنوفية
ورئيس قسم القرآن الكريم والدراسات الإسلامية بفرع جامعة
طيبة بالعلـا- جامعة طيبة بالمدينة المنورة

٢٠٠٩ م ----- ١٤٣٠ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على إمام النبيين ، وسيد الأوليين
والآخرين ، سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم ومن اهتدي بهديه إلى يوم القيامة
وبعد

فبالرغم من أن الدعوة لتجديد الفقه الإسلامي قد مضى عليها حيناً من الدهر،
إلا أنها لم تثمر تجديداً كلياً بالمعنى المطلوب الذي يكون شاملاً ومؤثراً في كل
نواحي الحياة ، وإذا كانت حركات التجديد الفقهي قد أخذت أشكالاً متعددة ، وبذلت
جهوداً شتى في المجامع الفقهية ، والمؤتمرات الدولية لمجمع البحوث الإسلامية
بالأزهر الشريف، ودار الإفتاء المصرية، والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية ،
ومجمع الفقه الإسلامي بجمعة ، ومكة، ومؤتمرات الزكاة في الكويت، والموسوعات
الفقهية ، والأصولية، والحديثية لوزارة الشئون والأوقاف الإسلامية بالكويت ،
وغيرها من الجهد الذي يقوم به الباحثون في كليات الشريعة ، وغيرها من الأقسام
التي تعني بالدراسات الفقهية ، إلا أن ذلك لا يمثل التجديد المطلوب الذي يواكب
روح العصر بالشكل المتكامل ، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أسباب من أهمها ما
يلي :

أولاً : تضارب الآراء ، واختلافها بين مجتهدي العصر ، وتعصب البعض منهم
لآرائه، مما يؤدي على فقدان الثقة مما توصل إليه اجتهادهم .

ثانياً : فقدان الثقة في الاعتماد على كثير من فقهاء العصر ؛ بسبب توجه كثير من
العقول للفكر الغربي ، الذي يدعو إلى التحلل ، والإباحية من القيود التي يفرضها
الفقهاء باسم الشرع ، مما يجعل كثير من دعاة التجديد يقطعون بعقبة الفقه أمام
التجديد ، ويجعلون التقيد بقيود الشرع أمراً عسيراً ، وقد ساعد على شيوع تلك
الفكرة الغزو الثقافي ، والعولمة التي تجتاح عالمنا المعاصر على كافة المستويات .

ثالثاً: عدم تطبيق الشريعة في مجالات كثيرة باستثناء بعض الدول ، وبعض
المجالات كنظام الأسرة ، والمواريث ونحوها ، مما يجعل الدراسة النظرية بعيدة
عن الواقع العملي ، فكان من أثر ذلك أن وجدت التجديدات الفقهية على مستوى
جزئي قد ترقى إلى مواكبة روح العصر ، وتحقيق قدر من المصالح المرجوة

منها، ولا تتعارض مع النصوص الشرعية، وإن كانت محل اختلاف عند البعض باعتبار عدم وجود النص في زمن التشريع بالرغم من أن عدم العمل بها اليوم فيه ظلم محقق، وضياع للحقوق مثل الوصية الواجبة في المواريث يعمل بها البعض لما فيها من مزايا، وتحقيق مصالح، ويردها البعض بحجة أنها بدعة، وتشريع لم يأمر به الله تعالى، وكذلك توثيق عقود الزواج بالطريقة الرسمية بالرغم مما فيها من حماية الحقوق، والمصالح إلا أن البعض يقف متجبهاً ضدها، على أنها لم تكن موجودة في عهد النبي ﷺ، وكذلك تحريم أو كراهة الزواج بالحرمة الكتابية عملاً بجوهر التشريع، وروح النص، وما يملبه الواقع من رعاية المصالح العامة والخاصة، فهذا وغيره من القضايا التي يراعى فيها الجمع بين: فهم النص، والواقع معاً من التجديد الفقهي الذي يراعى حفظ المصالح، والحقوق التي لا تخفى على الكثير مما يعد تجديداً فقهياً، يجمع بين الأصالة والمعاصرة، في حين أن هناك بعض الآراء التي يزعم أنها تجديدية، وتقدمية، وهي مخالفة للنص، ومعارضة مع القواعد الأصولية والفقهية، مما تعد تحريفاً، وتغييراً، وإنكاراً لما هو معلوم بالضرورة والنصوص القطعية، وليس من قبيل التجديد مثل: الدعوة إلى التحرر من الشرع، وإباحة الجنس والسفور، ودعوة المساواة المطلقة بين الرجل والمرأة في الميراث وغيره، مما يعد جهلاً بالدين وتعدياً على حدوده، وهذا يعد جريمة يجب الوقوف أمامها خشية التحريف والتبديل، الذي سلكه من ضل من الأمم السابقة؛ ولهذا فإن تجديد الفقه الإسلامي ليس عملاً يسيراً، ولا يصلح للقيام به كل أحد، وإنما لابد من مراعاة ضوابط فقهية؛ حتى يتوفر التجديد الفقهي الذي يجمع بين الأصالة والمعاصرة، ويثمر المواكبة للتطور الملحوظ في الحياة المعاصرة في كافة المجالات اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وعسكرياً وثقافياً. ومن ثم فمعرفة ضوابط التجديد الفقهي أمر مهم؛ حتى لا يكون أثر تلك الدعوات تغييراً وتحريفاً للفقه بدلاً من تجديده؛ من أجل ذلك استخرت الله تعالى لعمل هذا البحث في: جمع أهم الضوابط اللازمة لتجديد الفقه الإسلامي؛ حتى لا يزعم كل أحد أنه عنده القدرة على تجديد الفقه الإسلامي، وهو غير فقيه، فضلاً عن كونه لا يحسن فهم كتب الفقهاء، أو يجهل سير الفقهاء، ومدى الجهد الذي بذلوه للوصول إلي تلك النتائج. فمعرفة سر تميزهم وتجديدهم أمر مهم، سواء علي المستوى العلمي، أو المستوي

المعرفي؛ لأن علم الفقه يعد أصلاً للعلوم الشرعية، وكل العلوم له تبع وخدم، ومن ثم لا يتيسر فهمه لكل احد، وإنما لمن توافر فيه الفهم الصحيح، والعلم، والعمل والورع، فلا فقه بدون فقيه، ولا يتوافر ذلك بمنحة إلهية، وهي لا تكون لكل احد، وإنما ممن يتقي الله تعالى، كما في قوله تعالى: " واتقوا الله ويعلمكم الله" فالتقوى سبب والعلم ثمرة لها، ونتيجة ومن ثم ينحصر ذلك علي المجدد بحق الذي جمع بين العلم والورع، وهو ما يسمي أحياناً بالفقه الأكبر، فقد قال عمر بن عبد العزيز: الفقه الأكبر القناعة وكف اللسان¹.

وروي أن جرير بن عثمان الرحبي دخل مع أبيه علي عمر بن عبد العزيز فسأله عمر عن حال ابنه، ثم قال له: علمه الفقه الأكبر، قال: وما الفقه الأكبر؟ قال: القناعة وكف الأذى.² ولعله بذلك يشير إلي أن الفقه الأصغر اثر من أثار الفقه الأكبر الذي لا يكون إلا بالجمع بين العلم والعمل جميعاً.

وكما أثر عن الإمام الشافعي:

شكوت إلي وكيع سوء حفظي فأرشدني إلي ترك المعاصي
واخبرني بان العلم نور ونور الله لا يهدي لعاص

وتتلخص أسباب اختياري لهذا الموضوع فيما يلي:

أولاً: كثرة الدعوات المنكررة لتجديد الفقه، وتجديد الخطاب الفقهي ممن يعرف معنى التجديد، ومن لا يعرفه.

ثانياً: أن تجديد الفقه وإن كان ضرورة شرعية واجتماعية، لكن يجب ألا يكون مطلقاً، حتى لا يؤدي إلي نتائج سلبية، فبدلاً من التجديد المطلوب نقع في دائرة التحريف والتبديل، فنسلك سبيل المغضوب عليهم والضالين، وهذا هو الضلال المبين.

¹ - أدب المجالسة ج ١ ص ٨٧ البداية والنهاية ج ٩ ص ٢٠٩ .
² - تاريخ الخلفاء ج ١ ص ٢٠١ وإن كان المعني المشهور للفقه الأكبر هو علم العقائد وقد ألف الإمام أبو حنيفة كتاباً سماه بذلك وعليه شروح كثيرة وقيل انه منسوب إليه ففي إيضاح الدليل ج ١ ص ١٠ ولقد سمى الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى علم التوحيد الفقه الأكبر . وكذلك في أدلة معتقد أبي حنيفة ج ٣ - ص ٦٢ وفي أبجد العلوم ج ٣ ص ١٢٥ ذكر أن أبا مطيع الحكم بن عبد الله القاضي راوي كتاب: الفقه الأكبر عن أبي حنيفة . هداية العارفين ج ١ ص ١٢١ - مجموع الفتاوى ج ٥ ص ٤٦ - شرح العقيدة الطحاوية ج ١ ص ١٦٨ - كشف الظنون ج ٢ ص ١٨٥٩ .

ثالثاً : أن ضوابط تجديد الفقه ليست بأقل أهمية من التجديد نفسه ، وليست تلك القضية كلها أقل أهمية من تجديد روح الأمة (المجتمع) أيضاً حتى لا يكون التجديد على حساب النصوص .

رابعاً : إن رمي الفقه القديم بالتخلف ، واتهام الأئمة الفقهاء بالرجعية اتهام باطل لا يجوز لعامل فضلاً عن أن يكون مسلماً، أن يرمي السلف الصالح بمثل ذلك ، ولا عيب لهم إلا أنهم اجتهدوا ودوتوا طرق اجتهادهم؛ لتعرف عليها، ونتعلم منهم ونسلك سبيلهم ، ونفعل مثل ما فعلوا .
وكما قال الشاعر :

وتشبهوا إن لم تكونوا مثلهم إن التشبه بالرجال فلاح
ومع هذا لم يأمرُوا أحداً بتقليدهم ، وحفظ أقوالهم إنما ذلك بسبب من عندنا لا دخل لهم به، فلا يليق أن نرد عليهم جزاء ما صنعوا بهذه الاتهامات الباطلة التي لا تصدر إلا من جاهل، أو حاقد على الفقه الإسلامي والفقهاء.

خامساً : دعوات التجديد الفقهي قد يصاحبها صيحات مغرضة من أولئك الذين يحاولون عزل الأمة عن مصادرها الشرعية، فيكون الهدف من دعواتهم هو: إضفاء الشرعية على ما في الواقع من مخالفات للشرع ، وهذا سبيل الضالين الذين فهموا فهماً معكوساً، فحرفوا وبدلوا وهم يزعمون أنهم مجددون ، فحسبوا أنهم يحسنون صنعا، وهم يخسرون بل هم الأخسرون أعمالاً .
ومن ثم اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى ما يلي :

مقدمة وثلاثة مطالب وخاتمة

المطلب الأول : مفردات العنوان التجديد وأهميته ومعنى الفقه وتطوره

وفيه ثلاثة فروع :

الفرع الأول : معنى الفقه وتطوره

الفرع الثاني : معنى التجديد ومشروعيته

الفرع الثالث : العلاقة بين تجديد الفقه ومصادره

المطلب الثاني : ضوابط التجديد الفقهي .

وفيه فرعان :

الفرع الأول : الضوابط العامة للتجديد الفقهي .

الفرع الثاني : ضوابط خاصة بالمجدد

المطلب الثالث : صور من التجديد الفقهي المعاصر.

وفيه فرعان :

الفرع الأول : من صور التجديد غير المستوفى لضوابطه .

الفرع الثاني : من صور التجديد المستوفى لضوابطه.

و الخاتمة : نتائج البحث

منهج البحث:

وقد وضعت لهذا البحث منهجاً علمياً أوجزه فيما يلي :

أولاً: جمع القواعد والضوابط والمسائل الفقهية ، المتعلقة بتجديد الفقه الإسلامي ، من كتب القواعد والأصول و المذاهب الفقهية المشهورة ، ودراستها دراسة تجمع بين الفروع الفقهية والقواعد الأصولية.

ثانياً نسبة الآراء إلى قائلها من مصادرها المعتمدة في كل مذهب من المذاهب الفقهية المشهورة ، وكتب القواعد الكلية للفقه الإسلامي وكتب التراجم والطبقات.

ثالثاً : توثيق الآيات القرآنية المستدل بها في البحث بنسبة كل آية إلى سورتها ورقمها بالهامش.

رابعاً: تخريج الأحاديث النبوية حسب المنهج المعروف في التخريج .

خامساً : ترجمة الأعلام الوارد ذكرها بالبحث .

سادساً : شرح المصطلحات والألفاظ التي تحتاج إلى توضيح .

سابعاً : خصصت مبحثاً في نهاية البحث لتطبيقات فقهية معاصرة علي تجديدات

صحيحة، وأخري غير صحيحة .

المطلب الأول معنى الفقه والتجديد وأهميته

وفيه ثلاثة فروع :

الفرع الأول : معنى الفقه وتطوره

الفرع الثاني : معنى التجديد ومشروعيته

الفرع الثالث : العلاقة بين تجديد الفقه ومصادره

الفرع الأول

معنى الفقه وتطوره

أولاً : معنى الفقه في اللغة :

الفقه في اللغة يعني : الفهم والعلم أي الفهم مطلقاً .

في لسان العرب : الفقه ، العلم بالشيء ، والفهم له . والفقه : الفطنة : فقهِت الشيء

أفقهه ، وكل علم بشيء فهو فقه ، وتطلق كلمة الفقه على معان أخرى منها :

١ . فهم غرض المتكلم من كلامه .^١

٢ . الفهم الدقيق ، كما في قوله تعالى : ﴿ قالوا يا شعيب ما نفقه كثيراً مما

تقول ﴾^٢ ، أي : ما نعلم حقيقة ما تخبر به .

ثانياً : المعنى الاصطلاحي للفقه : عرف الفقه بتعريفات كثيرة ومن المحاسن قول

الإمام أبي حنيفة - رحمه الله - : الفقه معرفة النفس مالها وما عليها^٣ .

وعرفه الآمدي^٤ بقوله : العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلتها

التفصيلية .^٥

وقال إمام الحرمين^٦ : الفقه معرفة الأحكام الشرعية التي طريقها الاجتهاد .^١

١ - لسان العرب ج ٢ ص ٤٧٠ - التعريفات ج ١ ص ٢١٦ - المطلع ج ١ ص ٣٩٧ - الحدود الأنيفة ج ١ ص ٦٧ .

٢ - سورة هود آية ٩١ .

٣ - المنثور في القواعد ج ١ ص ٦٨ .

٤ - هو الإمام علي بن أبي علي بن محمد الآمدي الملقب بسيف الدين الفقيه الأصولي ولد بآمد من ديار بكر وإليها ينسب من مؤلفاته : الأحكام في أصول الأحكام . ولد سنة ٥٥١ هـ وتوفي سنة ٦٣٠ هـ راجع الأعلام للزركلي ج ٣ ص ٤٨١ ، معجم المؤلفين لرضا كحالة ج ٧ ص ١٥٥ .

٥ - الأحكام في أصول الأحكام للآمدي ج ١ ص ٢٢ .

٦ - هو عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني ، أبو المعالي ، الملقب ضياء الدين المعروف بإمام الحرمين ولد في جوين ، مجتم على إمامته وغزارته ، تفقه على والده ، وأتى على جميع مصنفااته وتصرف فيها حتى زاد عليه في التحقيق والتدقيق . جاور بمكة أربع سنين وبالمدينة يدرس ويفتي ويجمع طرق المذهب ،

وقال ابن خلدون^٢ : الفقه معرفة أحكام الله في أفعال المكلفين بالوجوب والحظر .

ثالثا : العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي :

بيّن ابن القيم^٣ العلاقة بين المعنيين للفقه بقوله : والفقه أخص من الفهم، فهو فهم مراد المتكلم من كلامه ، وهو قدر زائد على مجرد وضع اللفظ في اللغة ، وبحسب تفاوت مراتب الناس في الفهم تتفاوت مراتبهم في الفقه والعلم .

وهي متلقاه من الكتاب، والسنة ،وما يعينه الشارع من الأدلة، فالفقه بهذا وثيق الصلة بمعناه لغة حيث يطلق على استنباط الأحكام العملية من أدلتها التفصيلية ، وهو أمر يقتضي من المجتهد استقراغ الجهد والوسع في النظر والتأمل ، والتعمق في العلم، والوقوف بقدر الطاقة على بواطن الأمور دون الاكتفاء بظواهرها ، وهذا يعني دقة الفهم . فمن لا يعرف من الأمور إلا ظواهرها لا يسمى فقيهاً .

رابعا :تطور المعنى الاصطلاحي للفقه:

لقد تطور مدلول الفقه عبر القرون الأولى على النحو التالي :

أولا : كانت كلمة الفقه تطلق على الأحكام الشرعية جملة مع فهمها ، وظل ذلك من عصر النبي ﷺ إلى عصر نشأة المذاهب الفقهية .

فكانت كلمة الفقه عندهم تشمل: جميع الأحكام الشرعية سواء الاعتقادية، أو العملية، أو الأخلاقية .فكانت كلمة الفقه مرادفة كلمة الشريعة ،وكلمة الدين ، فالفقه يعني الدين، أو الشريعة ،أو العلم ،وكان لقب الفقهاء يطلق على :القراء أو العلماء . فيقال : أعلم الصحابة أي :أفهمهم أو أقرؤهم .

ففي هذا يقول ابن كثير^٤ : أن ابن مسعود قال: كان الرجل منا إذا تعلم عشر آيات لم يجاوزهن ، حتى يعرف معانيهن ، والعمل بهن ، فتعلمنا العلم، والعمل معا .^١

فلهذا قيل له إمام الحرمين . وتولى الخطابة بمدرسة النظامية توفي سنة ٤٧٨ هـ له مصنفات: نهاية المطلب في دراية المذهب و الإرشاد و " البرهان [الأعلام ٤ / ٣٠٦] .

^١ - الورقات ج ١ - ص ٧ - اللمع في أصول الفقه ج ١ ص ٣

^٢ -هو عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن الحسن، أبو زيد، الحضرمي، الأشبيلي الأصل التونسي ثم القاهري، المالكي، المعروف بابن خلدون، عالم، أديب، مؤرخ، اجتماعي، حكيم وولي في مصر قضاء المالكية . وأخذ الفقه عن قاضي الجماعة ابن عبد السلام وغيره .توفي سنة ٨٠٨هـمن تصانيفه : العبر وديوان المبتدأ والخير و تاريخ ابن خلدون ، وشرح البردة " [الأعلام ٤ / ١٠٦ ، ومعجم المؤلفين ٥ / ١٨٨] .

^٣ - هو الإمام شمس الدين محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي إمام الجوزية وابن قيمها توفي سنة ٧٥١هـ وله مؤلفات من أهمها إعلام الموقعين عن رب العالمين.(الأعلام ج ٦ ص ٥٦ - البداية والنهاية ج ٧ ص ٦٥٨)

^٤ -هو محمد بن إسماعيل بن عمر بن كثير، أبو عبد الله، البصري، ثم الدمشقي، الشافعي . (أبوه الحافظ ابن كثير . المفسر . المؤرخ المشهور) محدث، حافظ، مؤرخ . قال ابن حجر : وسمع معي بدمشق . ثم رحل إلى القاهرة ، وتخرج بابن النجيب، توفي سنة ٨٠٣هـ [ومعجم المؤلفين ٩ / ٥٩] .

ومن ذلك المعنى قول الله تعالى: ﴿فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم﴾^٢
أي: يعرفوا ما نزل على النبي ﷺ من آيات، وما صدر عنه من أحكام، وأحاديث ونحوها، فينقلوه إلى القوم بعد عودتهم من الغزو.

وقريب من ذلك قول أبي حنيفة: الفقه معرفة ما للنفس وما عليها^٣. فهو معنى عام يشمل كل الحقوق، والواجبات اعتقادية، وأخلاقية، وعملية مطلقاً.

ثانياً: في عصر الأئمة كان الفقه خاصاً بنوع معين من الأحكام، وهو الأحكام العملية دون الاعتقادية، أو الأخلاقية كما قصر مدلوله على الأحكام التي يكون طريقها النظر، والاستدلال، والاستنباط، فما لا يحتاج إلى ذلك لا يسمى فقهاً كالأمر بالمعروف من الدين بالضرورة: كوجوب الصلاة، والصيام، والحج على المستطيع ونحوها، وخرج عن معناه أيضاً: علم المقلد لأحكام الأئمة؛ لأنه لم يبذل في معرفته جهداً، ولا فكراً، فلا يسمى ذلك فقهاً، ولا فقيهاً، ومن ذلك المعنى قول الأمامي السابق: الفقه العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلتها التفصيلية³ وقول ابن خلدون^٥: فإذا استخرجت الأحكام من تلك الأدلة سميت فقهاً، وقيل لمستخرجها فقيهاً فهو مخصوص بكيفية فهم الأحكام من الأدلة التفصيلية لها.

ثالثاً: في عصر التقليد شاع اصطلاح الفقه على كل الأحكام العملية، سواء كان العلم بها طريقه النص القطعي، أو طريقه النظر والاجتهاد، وزادوا طريق التخريج، أو الترجيح على قواعد فقه الأئمة، فشملت أنواعاً ثلاثة من الأحكام:

١. أحكام نزل بها الوحي، ولا تحتاج إلى نظر، وفكر من النصوص.

٢. أحكام مستفادة بطريق النظر، والاجتهاد من النصوص.

٣. أحكام مخرجة على أقوال الأئمة، وليس النصوص.

وهذا هو الاصطلاح الشائع الآن، حيث تطلق كلمة الفقه على كل الأحكام العملية سواء القطعي منها والنظري، وينبغي أن يخصص بما تتفاوت فيه الأفهام

^١ - تفسير ابن كثير ج ١ ص ٣ .

^٢ - سورة التوبة آية ١٢٢.

^٣ - الأحكام في أصول الأحكام للأمامي ج ١ ص ٢٢ شرح المعتمد ج ١ ص ٦٣ الإبهاج لابن السبكي

ج ٣ ص ٢٤٦ .

سابق ترجمته.

^٥ - سابق ترجمته.

والأنظار؛ لكي يكون الفرق واضحاً بين الشريعة، وبين الفقه، فيكون المراد بالشريعة ما يرادف الدين أي: نصوص الشرع، وقواعده الكلية المستمدة من نصوصه، أي: الأحكام الثابتة الخالدة .

ويكون الفقه هو: الفهم البشري لنصوص الشريعة التي تعد مجالاً للاجتهاد، فهو أخص من الشريعة، وهي أعم؛ ولذا فإن آراء الفقهاء لا تأخذ صفة الثبات والدوام، في حين أن الشريعة محكمة ثابتة خالدة إلى يوم الدين، وكما أثر عن ابن عباس - رضي الله عنه - وإمام المدينة - رحمة الله عليه - : كل يؤخذ من كلامه ويرد حاشا صاحب الروضة النبوية ﷺ .

الفرع الثاني

معنى التجديد ومشروعيته

ويشتمل على ثلاث نقاط :

الأولى: في معنى التجديد لغة .

الثانية : في المعنى الاصطلاحي للتجديد .

الثالثة : مشروعية تجديد الفقه .

أولاً : معنى التجديد في اللغة

التجديد :مصدر جَدَّدَ يَجِدِّدُ تجديدًا .والجديد ضد القديم ، وتجدد الشيء : صار جديداً ، وجدَّه أي :استحدثه ،وصيره جديداً ، جَدَّدَهُ واسْتَجَدَّهُ : صَيَّرَهُ جَدِيداً (فَتَجَدَّدُوا وَجَدِّدُوا) بالشيء (أَجَدُّ) من باب: تعب إذا حظيت به ،وهو (جَدِيدٌ عِنْدَ النَّاسِ) فعيل بمعنى :فاعل ،

يقال : جدد ثوبه : أي لبسه جديداً .^١ فالتجديد يعني أمرين :

أولهما : تجدد الشيء بنفسه ،ونموه وزيادته بدون فعل .

ثانيهما : استحداث التجديد يعني: إدخال التحسين عليه حتى يصير جديداً .

ثانيا : المعنى الاصطلاحي للتجديد:

يختلف معنى تجديد الدين عن تجديد الفقه وفيما يلي معني كل منهما :

أولاً :عرف العلماء تجديد الدين بتعريفات متعددة أهمها ما يلي :

اختلف العلماء في تحديد معني تجديد الدين علي آراء أهمها ما يلي :

الرأي الأول : المراد من تجديد الدين :إحياء ما اندرس من العمل بالكتاب والسنة، والأمر بمقتضاهما، وإماتة ما ظهر من البدع والمحدثات.

وفي عون المعبود : أي يبين السنة من البدعة ،ويكثر العلم ،ويعز أهله، ويقمع البدعة ،ويكسر أهلها، وبهذا يكون التجديد معناه : إحياء الدين .يعني بيان ما غفل عنه الناس وتركوه ،أو أهملوه ،وحثهم على العمل به، فهو يربط بين العلم والعمل .^٢ فلا يلزم من التجديد إضافة شيء جديد إلي الدين ،ولا حذف شيء منه ونبذه.^٣

^١ - القاموس المحيط ج ١ - ص ٣٤٦ المصباح المنير ج ١ ص ٩٢ .

^٢ - تاج العروس ج ٢ ص ٣١٤ ط/ دار الفكر - المعجم الوسيط ج ١ ص ١٠٩ ط/ دار الدعوة .

^٣ - عون المعبود ج ١١ ص ٢٦٤ .

^٤ - التجديد في الإسلام ص ٤٥ كتاب المنتدى الإسلامي بالرياض الطبعة الرابعة ١٤٢٢ .

قال في مجالس الأبرار : والمراد من تجديد الدين: إحياء ما اندرس من العمل بالكتاب والسنة والأمر بمقتضاهما.^١

ثم قال : والمجدد لابد أن يكون عالماً بالعلوم الدينية الظاهرة، و الباطنة، ناصراً للسنة، قامعاً للبدعة ، وأن يعم علمه أهل زمانه ، وهذا يعني أن: التجديد ليس لكل أحد ، وإنما هو لمن توافرت فيه ضوابط وشروط خاصة ؛حتى يكون مجدداً .

الرأي الثاني : أن التجديد يعني: الاجتهاد المطلق أي :الاجتهاد الإنشائي الذي يكون فيه معنى الابتكار ،والإبداع، فيكون اجتهاداً إنشائياً سواء كان عاماً، أو خاصاً ، كلياً أو جزئياً .

فمن المعنى الأول أي : الاجتهاد بمعنى إحياء ما اندرس من السنة والعمل على إزالة البدعة ، مثل العلماء له: بالخليفة العادل عمر بن عبد العزيز ؛بسبب ما فعله من إعادة الخلافة الإسلامية ،والتي ما لبثت أن عادت إلى ما كانت عليه من بعده^٢ ، وحمله البعض على: إحياء السنة الشريفة خاصة ،وحفظها ،وجمعها كما لقب الإمام الشافعي^٣ الإمام الزهري^٤ :بناصر السنة ؛بسبب أنه قام بأول محاولة لجمع السنة النبوية بأمر الخليفة عمر^٥ بن عبد العزيز.^٦

ومن المجددين بالمعنى الثاني : أعلام الصحابة ،والأئمة الأعلام أصحاب المذاهب الفقهية المشهورة الذين ساروا على طرق للاستنباط يسهل من خلالها فهم النصوص، واستخراج أحكام المسائل من النصوص على حكم تلك القواعد التي ساروا عليها ،واصطلحوا عليها مثل الاستحسان، وسد الذرائع، والاستصحاب ،والقياس، والعرف، وغيرها ، وقد اهتم الفقهاء بذكر المجددين من كل عصر

^١ -المرجع السابق ج١١ص٢٦٤ص٢٦٥.

^٢ - شرح ابن القيم على سنن أبي داود ج ١١ ص ٢٥٩ .

^٣ -هو محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع . من بني المطلب من قريش . أحد المذاهب الأربعة ، وإليه ينتسب الشافعية . جمع إلى علم الفقه القراءات وعلم الأصول والحديث واللغة والشعر كان شديد الذكاء . نشر مذهبه بالحجاز والعراق . ثم انتقل إلى مصر (١٩٩ هـ) ونشر بها مذهبه أيضا وبها توفي . ٢٠٤ هـ من تصانيفه الأم و الرسالة و أحكام القرآن اختلاف الحديث . [طبقات الحنابلة ج١ص٢٨٠ - ٢٨٤]

^٤ -هو محمد بن مسلم بن عبد الله بن شهاب . من بني زهرة ، من قريش . تابعي من كبار الحفاظ والفقهاء مدني سكن الشام . هو أول من دون الأحاديث النبوية . ودون معها فقه الصحابة . قال أبو داود : جميع حديث الزهري (٢٢٠٠) حديث توفي سنة ١٢٤ هـ . [والأعلام للزركلي ج٧ص٣١٧]

^٥ -هو عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم . قرشي من بني أمية . الخليفة الصالح قيل له خامس الخلفاء الراشدين لعدله وحزمه . من كبار التابعين . ولد ونشأ بالمدينة ولي الخلافة بعهد من سليمان سنة ٩٩ هـ فيسقط العدل ، وسكن الفتن توفي سنة ١٠١ هـ [الأعلام للزركلي ج٥ص٢٠٩]

^٦ - تاريخ التشريع الإسلامي للقطنان ص ٢٥٤

ومن أهم ذلك ما ذكره السيوطي في رسالته (تحفة المهتدين بأسماء المجددين)^١ وعد من المجددين في المائة الأولى : عمر بن عبد العزيز ، وابن شهاب الزهري ، والحسن البصري^٢ ، وابن سيرين^٣. وفي المائة الثانية : الشافعي . وفي الثالثة : النسائي^٤ ، وفي الرابعة : الحاكم^٥، وفي الخامسة : الغزالي^٦ وفي السادسة : الرازي^٧ ، وفي السابعة : ابن دقيق العيد^٨، وفي الثامنة : البلقيني^٩ وفي التاسعة : السيوطي^١ وبعد ذلك الشوكاني^٢ وابن عابدين^٣ ، وهذا معناه أن قضية التجديد والمجددين كانت ولا تزال محل اهتمام العلماء في كل عصر^٤.

^١ - فيض القدير ج ٢ ص ٢٨ عون المعبود ج ١١ ص ٢٦٣ - إرشاد الفحول للشوكاني ج ١ ص ٣٧٠ شرح المعتمد ج ١ ص ٦٣ التجديد في الإسلام ص ٧٩-٨٠

^٢ - هو الحسن بن يسار البصري ، تابعي ، كان أبوه يسار من سبي ميسان ، مولى لبعض الأنصار . ولد بالمدينة وكانت أمه ترضع لأم سلمة . رأى بعض الصحابة ، وسمع من قليل منهم . كان شجاعا ، جميلا ، ناسكا ، فصيحاً ، عالماً ، شهد له أنس بن مالك وغيره كان إمام أهل البصرة توفي سنة ١١٠ هـ . [تهذيب التهذيب ٢ / ٢٤٢ والأعلام للزركلي ٢ / ٢٤٢]

^٣ - هو محمد بن سيرين البصري ، الأنصاري بالولاء ، أبو بكر . تابعي ، مولده ووفاته بالبصرة . نشأ بزازاً وتفقه . كان أبوه مولى لأنس بن مالك . ثم كان هو كاتب لأنس بفارس . كان إمام وقته في علوم الدين بالبصرة . روى الحديث عن أنس بن مالك وزيد بن ثابت والحسن بن علي وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم ، واشتهر بالورع وتأويل الرؤيا . وينسب إليه كتاب تعبير الرؤيا توفي سنة ١١٠ هـ [وتهذيب التهذيب ٩ / ١٤ ؛ وتهذيب الأسماء واللغات ١ / ٨٢]

^٤ - هو أحمد بن علي بن شعيب ، النسائي الإمام المحدث صاحب السنن . أصله من (نسا) بخراسان . وجال في العالم الإسلامي يسمع الحديث ويلقى الشيوخ حتى برع . ثم استقر بمصر مات في الرملة بفلسطين . من تصانيفه السنن الكبرى و المجتبى وهو السنن الصغرى والضعفاء توفي سنة ٣٠٣ هـ (والأعلام للزركلي ١ / ١٦٤ ؛ والبداية والنهاية ١١ / ١٢٣)

^٥ - هو محمد بن عبد الله بن حمدويه ، الشهير بالحاكم ، يُعرف بابن البيع . من حفاظ الحديث والمصنفين فيه . من أهل نيسابور . سمع بنيسابور وحدها من نحو ألف شيخ ، وبغيرها من نحو ألف وحفظ نحو ٣٠٠ ألف حديث . اهتم بالتشيع ، ودافع عنه السبكي . من تصانيفه : " المستدرک على الصحيحين ومعرفة علوم الحديث " توفي ٤٠٨ [طبقات الشافعية للسبكي ٣ / ٦٤ وتاريخ بغداد ٥ / ٤٧٣] .

^٦ - هو محمد بن محمد بن محمد أبو حامد الغزالي بتشديد الزاي . نسبته إلى الغزال (بالتشديد) وكان أبوه غزالاً ، أو هو بتخفيف الزاي نسبة إلى (غزاله) قرية من قرى طوس . فقيه شافعي أصولي ، متكلم ، متصوف . رحل إلى بغداد ، فالحجاز ، فالشام ، فمصر . توفي سنة ٥٠٥ هـ . من مصنفاته : البسيط والوسيط والوجيز والخلاصة وإحياء علوم الدين [الأعلام للزركلي ٧ / ٢٤٧ شذرات الذهب ج ٤ ص ١٠] .

^٧ - هو محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن ، الرازي ، فخر الدين ، أبو عبد الله ، المعروف بابن الخطيب . من نسل أبي بكر الصديق رضي الله عنه . ولد بالري وإليها نسبته . فقيه وأصولي شافعي ، متكلم ، نظار ، مفسر ، أدبمنحه الله قدرة فائقة في التأليف والتصنيف ، فكان فريد عصره توفي ٦٠٦ هـ (الفتح المبين في طبقات الأصوليين ٢ / ٤٧ والأعلام للزركلي ٧ / ٢٠٣)

^٨ - هو محمد بن علي بن وهب بن مطيع ، أبو الفتح ، تقي الدين القشيري . المعروف كأبيه وجده بابن دقيق العيد . قاض ، من أكابر العلماء بالأصول ، مجتهد . أصل أبيه من منفلوط (بمصر) انتقل إلى قوص . وولد على ساحل البحر الأحمر . وتوفي بالقاهرة ٧٠٢ هـ . من تصانيفه : إحكام الأحكام في شرح عمدة الأحكام في الحديث وأصول الدين [والأعلام ٧ / ١٧٣] .

^٩ - هو عبد الرحمن بن عمر بن رسلان بن نصير بن صالح ، العسقلاني الأصل ، ثم البلقيني ، القاهري فقيه شافعي ، نشأ بالقاهرة ، وتفقه بوالده وغيره في مصر ودمشق ، برع في الفقه والأصول ، والعربية ، والتفسير ، والمعاني ، والبيان ، وأفتى ودرس في مصر ودمشق وولي القضاء . من تصانيفه : حواشي الروضة و نكت المنهاج توفي سنة ٨٢٤ هـ (طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٤ / ٨٧ شذرات الذهب ٩ / ٢٤٢) .

ثانيا : معنى تجديد الفقه

على ضوء ما سبق فإن الفقه هو الفهم البشري لنصوص الشرع فهماً صحيحاً، وإن اختلف وتتنوع من مكان لآخر ضرورة .أي السنة الإلهية لا تقضي على الناس في كل بقاع الأرض بأن يكونوا نمطاً واحداً من حيث التقاليد والأعراف ،والقدرات فهم مختلفون ،ولو شاء ربك لجعلهم أمة واحدة ولذلك خلقهم . قال تعالى : ﴿ ومن آياته خلق السموات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم إن في ذلك لآيات للعالمين ﴾ كما أن معجزة الإسلام تختلف عن كل الأديان في أنها: معجزة عقلية ،عملية ،وليست مرتبطة في وجودها بحياة الرسول ﷺ ،وشخصه مثل المعجزات السابقة ،وإنما هي معجزة أبدية خالدة أبد الدهر ،فهي تخاطب العقل والوجدان، وتدعو كل إنسان على ظهر الأرض إلى الحق إلى يوم أن يرث الله الأرض ومن عليها، وإذا كانت السنة الإلهية خاصة باختلاف الخلق في الألسنة والألوان في الزمن الواحد، فإن اختلافهم عبر القرون أشد مما يستدعي ضرورة تجديد الفهم بكل زمن وعصر، ومكان يتلاءم مع طاقاته ،وأعرافه، وأحواله ،وإذا كان تجديد الفقه يعني : جودة الفهم ،والاستنباط ،والابتكار في تنزيل النص الواقع طوعاً للقواعد المنجية المعروفة في أصول الفقه ^٦.

فالتجديد بذلك لا يعني التخلص من القديم وهدمه، وإنما يعني الاحتفاظ به، وإدخال التحسين عليه ،ومحاولة العودة به إلى ما كان عليه يوم أن نشأ ، وتنميته

^١ -هو عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضير السيوطي ، جلال الدين أبو الفضل . أصله من أسبوط ، ونشأ بالقاهرة بتيما . وقضى آخر عمره ببيته عند روضة المقياس حيث انقطع للتأليف . كان عالماً شافعيًا مؤرخاً أديباً وكان أعلم أهل زمانه بعلم الحديث وفنونه والفقه واللغة . كان سريع الكتابة في التأليف . ومؤلفاته تبلغ عدتها خمسمائة مؤلف ؛ منها الأشباه والنظائر و الحاوي للفتاوى و الإتيقان في علوم القرآن توفي سنة ٩١١ [شذرات الذهب ٨ / ٥١ والأعلام ٤ / ٧١]

^٢ -هو محمد بن علي بن محمد الشوكاني فقيه مجتهد من كبار علماء صنعاء اليمن . ولد بهجرة شوكان (من بلاد خولان باليمن) ونشأ بصنعاء ، وولي قضاءها سنة ١٢٢٩ هـ ومات حاكماً بها . ١٢٥٠ هـ وكان يرى تحرير التقليد . له ١١٤ مؤلفاً من مصنفاته : " نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار و فتح القدير و السيل الجرار و إرشاد الفحول [والبدر الطالع ٢ / ٢١٤ - ٢٢٥ ونيل الأوطار ١ / ٣]

^٣ هو محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين . دمشقي . كان فقيه الديار الشامية ، وإمام الحنفية في عصره . صاحب رد المحتار على الدر المختار . وابنه محمد علاء الدين (١٢٤٤ - ١٣٠٦ هـ) المشهور أيضاً بابن عابدين صاحب (قوة عيون الأخيار) الذي هو تكملة لحاشية والده السابقة الذكر . من تصانيف ابن عابدين الأب العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية و نسمات الأسحار على شرح المنار ومجموعة رسائل توفي سنة ١٢٥٢ هـ [الأعلام للزركلي ج٦ ص ٢٦٧]

^٤ - فيض القدير ج ٢ ص ٢٨١ .

^٥ -سورة الروم آية ٢٢.

^٦ - الفقه بين الأصالة والتجديد د/ القرضاوي ص ٢٢ - التجديد في الفقه الإسلامي د/ محمد الدسوقي ص ٤٧ .

بأساليبه التي أثمرت تلك الثروة الفقهية، التي تعتر بها الأمة الإسلامية في كل عصر، دون المساس بخصائصه، وطابعه، وبهذا المعنى يجمع منهج التجديد الفقهي بين ثبات الأصول، وتطور الفهم والاجتهاد والتطبيق، فمن توافرت لديه الموهبة، أو الملكة الفقهية التي تجعل عنده القدرة على دراسة منهج النصوص في تقرير الأحكام، ومعرفة الوسائل من حيث كيفية الأخذ بها في الاستنباط.^١

فالمجتهد هو: الفقيه المستفرغ لوسعه؛ لتحصيل ظن بحكم شرعي، ولا يكون إلا بالغاً عاقلاً قد ثبتت له ملكة يقتدر بها على استخراج الأحكام من مآخذها، وإنما يتمكن من ذلك بشروط:

الأول: أن يكون عالماً بنصوص الكتاب والسنة، فإن قصر في أحدهما لم يكن مجتهداً، ولا يجوز له الاجتهاد، ولا يشترط معرفته بجميع الكتاب والسنة بل بما يتعلق منهما بالأحكام.

قال الغزالي^٢: والذي في الكتاب العزيز من ذلك قدر خمسمائة آية، واختلفوا في القدر الذي يكفي المجتهد من السنة، فقيل: خمسمائة حديث، وهذا أعجب ما يقال فإن الأحاديث التي تؤخذ منها الأحكام الشرعية ألوف مؤلفة.

وقال ابن العربي^٣ في المحصول: هي ثلاثة آلاف .

وقال أبو علي الضرير: قلت لأحمد بن حنبل: كم يكفي الرجل من الحديث حتى يمكنه أن يفتي بكفيه مائة ألف؟ قال: لا، قلت: ثلاثمائة ألف. قال: لا. قلت: أربعمائة؟ قال: لا. قلت: خمسمائة ألف؟ قال: أرجو قال: بعض أصحابه: هذا محمول على الاحتياط، والتغليظ في الفتيا .

قال الرازي الشافعي: لا يشترط استحضار جميع ما ورد في ذلك الباب إذ لا

^١ - شرح المعتمد ج ١ ص ٦٣ إرشاد الفحول ج ١ ص ٣٧٠ فإن معنى بذل الوسع أن يحس من نفسه العجز عن مزيد طلب فلا يسمى مجتهداً اصطلاحاً إلا كذلك وقد زاد بعض الأصوليين في هذا الحد لفظ الفقيه فقال بذل الفقيه الوسع ولا بد من ذلك فإن بذل غير الفقيه وسعه لا يسمى اجتهاداً اصطلاحاً ومنهم من قال هو استفرغ الفقيه الوسع لتحصيل ظن بحكم شرعي فزاد قيد الظن لأنه لا اجتهاد في القطعيات.

^٢ - سبق ترجمته

^٣ - هو أبو بكر بن العربي محمد بن عبدالله بن محمد الأشبيلي المولود سنة ٤٦٨ والمتوفي سنة ٥٤٢ - يراجع العلامة ج ٧ ص ١٨.

^٤ - هو أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، أبو عبد الله. من بني ذهل بن شيبان الذين ينتمون إلى قبيلة بكر بن وائل. إمام المذهب الحنبلي، وأحد أئمة الفقه الأربعة. أصله من مرو، وولد ببغداد. امتحن في أيام المأمون والمعتصم ليقول بخلق القرآن فأبى وأظهر الله على يديه مذهب أهل السنة. ولما توفي الوائق وولي المتوكل أكرم أحمد، ومكث مدة لا يولي أحداً إلا بمشورته. وتوفي سنة ٢٤١ هـ له المسند وفيه ثلاثون ألف حديث. [الأعلام للزركلي ١ / ١٩٢؛ وطبقات الحنابلة ص ٣ - ١١.]

يمكن الإحاطة به ،ولو تصور لما حضر في ذهنه عند الاجتهاد جميع ما روى .
وقال الغزالي^١ وجماعة من الأصوليين: يكفيه أن يكون عنده أصل بجمع أحاديث الأحكام ،كسنان أبي داود، ومعرفة السنن للبيهقي^٢ ،أو أصل وقعت العناية فيه بجمع أحاديث الأحكام ويكتفي فيه بمواقع كل باب، فيراجع وقت الحاجة ،وتبعه على ذلك الرافي^٣ ،ونازعه النووي^٤ .

ثالثا : مشروعية تجديد الفقه :

تجديد الدين بصفة عامة ،والفقه بصفة خاصة سنة من سنن الإسلام ،فقد أمر الله به في القرآن المجيد،ودعا إليه النبي ﷺ في السنة الشريفة ومن ذلك ما يلي :
من الكتاب المجيد : قوله تعالى : ﴿ وما كان المؤمنون لينفروا كافة فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون ﴾ في الآية دلالة على: وجوب التفقه في الدين ،وهي وإن كانت وردت على سبب نزول خاص إلا أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ،كما هو مقرر أصولاً، فتضع على الأمة مسؤولية التفقه في الدين ؛لمواجهة مشكلاتها المتجددة والمتطورة .

ومن السنة ما رواه أبو داود في سننه عن أبي هريرة ؓ قال : قال رسول الله ﷺ :
" إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة من يجدد لها أمر دينها " دل الحديث

^١ -سبق ترجمته.

^٢ - هو أحمد بن الحسين بن علي بن عبد الله ، أبو بكر البيهقي - نسبة إلى بيهق وهي قرى مجتمعة بناوحي نيسابور - فقيه شافعي ، حافظ كبير ، أصولي وهو أول من جمع نصوص الإمام الشافعي قال إمام الحرمين في حقه : ما من شافعي المذهب إلا وللشافعي عليه منة إلا أحمد البيهقي ، فإن له على الشافعي منة .توفي سنة ٤٥٨ هـ من تصانيفه السنن الكبير و السنن الصغير و مناقب الشافعي [طبقات الشافعية ٣ / ٣ والأعلام ١ / ١٣١]
^٣ -هو عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم ، الرافي ، أبو القاسم . من أهل قزوين من كبار الفقهاء الشافعية . ترجع نسبته إلى رافع بن خديج الصحابي .توفي سنة ٦٢٣ هـ من مصنفاته : الشرح الكبير الذي سماه العزيز شرح الوجيز للغزالي [الأعلام للزركلي ٤ / ١٧٩ وطبقات الشافعية للسبكي ٥ / ١١٩]
^٤ - النووي والرافي من أشهر فقهاء الشافعية وإذا أطلقت عبارة الشيخان في فقه الشافعية فالمراد الرافي صاحب المحرر والوجيز والنتمة والنووي صاحب التصانيف المشهورة كشرح مسلم والأذكار والمنهاج والروضة والمتوفي سنة ٦٧٦ هـ-الفوائد البهية ص ١٠
- سورة التوبة آية ١٢٢ .

^٦ - أخرج أبو داود ك الملاحم ١ ت / ١ م باب ما يذكر في قرن المائة ج ٢ ص ٥١١ رقم ٤٢٩١ ط/ دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الثانية سنة ١٤١٥ هـ - والبيهقي في ك المعرفة عن أبي هريرة ص ٥٢ -
والحاكم في المستدرک كتاب معرفة الصحابة رضي الله تعالى عنهم ج ٤ ص ٥٦٧ في التلخيص ج ٤ ص ٥٢٢ - والخطيب في التاريخ ج ٢ ص ٦١ - والهروي في ذم الكلام ج ٢ ص ١١١ - وابن عدي في الكامل ج ١ ص ١٤ - وصححه المنلوي والألباني - يراجع السلسلة الصحيحة ج ٢ ص ١٤٨ رقم ٥٩٩ ط/ مكتبة المعارف بالرياض سنة ١٤١٥ هـ ، ١٩٩٥ م

على أن التجديد سنة إلهية للأمة المحمدية ،ولا يخلو عصر من المجددين ؛لكي ينفوا عن الدين تحريف المغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين .^١

وقد أثر عن الإمام علي عليه السلام قوله : لن تخلو الأرض من قائم لله بالحجة لكي لا تبطل حجج الله، وبياناته ،أولئك هم الأقلون عدداً، الأعظمون عند الله قدرا.^٢

وقد جمع السيوطي^٣ في رسالته الأصولية الرد على: من أخذ إلى الأرض، وجهل أن الاجتهاد في كل عصر فرض ،أقوال العلماء في أن كل عصر لا يخلو من مجتهد، أو مجدد لقوله عليه السلام : " لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق حتى يأتي أمر الله " **ومن المعقول** : أن الحاجة ماسة إلى تجديد الفقه في كل عصر ؛لمواجهة المشكلات التي تستجد في مختلف العصور ،ومن أجل تجديد الدين في النفوس، وهداية الناس ،وإرشادهم ،والأخذ بأيديهم إلى صراط الله المستقيم .^٤

والفقه هو: الفهم الصحيح للأدلة الشرعية الذي يواجه كل عصر بما يستجد فيه ، ولم يكن موجوداً من قبل ، ومن ثم فإن التجديد ضرورة ليس شرعية فحسب، وإنما اجتماعية لصياغة حياة المسلمين في كل عصر، صياغة جديدة تواكب التغيرات من ناحية ، وتحافظ على حيوية الإسلام من ناحية أخرى ، وتشق للمسلمين طريقاً للمشاركة في صنع التقدم الحضاري ،ولا سبيل لذلك إلا عن طريق تجديد الفهم ، وتجديد النفوس تمهيداً لإثراء بالمزيد من الإبداع الذي يضيف جديداً إلى دنيا الناس في جميع المجالات ، الأمر الذي من شأنه أن يصلح للناس دينهم ودنياهم على حد سواء .وإذا كان التجديد مطلوباً في كل عصر، فإنه في هذا العصر أشد طلباً ، والحاجة ماسة إليه أكثر من أي عصر مضى؛ من أجل المتغيرات الجديدة والتحديات من قبل، وحتى تستطيع الأمة أن تواكب ركب الحضارة ،وتنهض من كبوتها، وتسترد مكانتها ،وتتشط في فكرها ،وتشارك في إثراء الفكر، وإثراء الحياة كما كان السلف من قبل .

^١ - عون المعبود ج ١١ ص ٢٦١ .

^٢ - فيض القدير ج ٣ ص ٣٦٦ - صفة الصفوة ج ١ ص ٣٣١ تاريخ دمشق ج ٤ ص ١٨ حلية الأولياء ج ١ ص ٨٠ .

^٣ - سبق ترجمته.

^٤ - أخرجه البخاري كتاب المناقب باب سؤال المشركين أن يريهم النبي صلى الله عليه وسلم آية فأراهم انشقاق القمر و مسلم كتاب الإمارة ٥٣ - باب قوله صلى الله عليه وسلم (لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم) ج ٣ ص ١٥٢٣ أبو داود ج ٣ ص ١٣٣١ و ابو داود كتاب الجهاد ٤ ت / ٤ م باب في دوام الجهاد ج ٢ ص ٧ قال الشيخ الألباني : صحيح .

^٥ - التجديد في الفكر الإسلامي عدد ٧٥ تقديم د/ حمدي زقزوق ص ٤، ٥.

الفرع الثالث

العلاقة بين تجديد الفقه ومصادره

يقرر العلماء أن: من شروط الاجتهاد أو التجديد الفقهي دراسة مصادر الفقه من نصوص تشريعية، ووسائل اجتهادية دراسة عميقة؛ حتى يتفاعل مع آراء الآخرين، فبدون هذا التفاعل، وعدم النظر في أفكار السابقين، أو ازديادها لا ينمو الفكر الإبداعي؛ لأنه فقد جزءاً من مادته الأساسية، وهي معرفة ما لدى الآخرين من آراء، ونظريات معرفة يسودها الاستقلال الفكري، وهذا يعني أن تجديد الفقه لا يعني نبذ القديم، وطرحه، وإنما يبدأ من مدارس فقه السلف، ونظرياته، وقواعده والآراء التي تصلح لتشريعات عصرية، فينتفع به في حل المشكلات المعاصرة، ولو على سبيل المساعدة، فمن الخطأ فهم التجديد على أنه إلقاء القديم؛ لأن القديم هو نقطة البداية الجوهرية للتجديد، وأن نهاية المتقدم بداية المتأخر فباطلاع المجتهد على جهود السلف، والتعرف على مناهجهم يتكون لديه زاداً ينتفع به يأخذ منه، ويضيف إليه، ويصحح أخطاءه، ويفسر غوامضه، فيصبح لديه ملكة خاصة في البحث لا تزدرى جهود الآخرين، وإنما تقوم على احترام كل نشاط فكري، وإن لم يطمئن إليه، أو يأخذ منه، وهذا أمر ضروري .

ولهذا قال عمر لأبي موسى: اعرف الأشباه والأمثال، وقس الأمور عندك فاعمد إلى أحبها إلى الله، وأقربها للحق فيما ترى، وسار الأئمة من بعد على ذلك؛ لأن معرفة الأحكام، وكيفية استخراجها يفيد في تكوين الملكة الفقهية له أهمية لا يمكن إغفالها بحال، حيث يتمكن المطلع على فقه الأئمة من كيفية الاستنباط والاجتهاد على ما ذهبوا إليه، فمثلاً: الإمام الشافعي¹ في كتابه الأم، يذكر الحكم مع دليله، ثم يبين وجه الاستدلال بالدليل، وقواعد الاجتهاد، وأصول الاستنباط التي اتبعها في استنباطه، ثم يناظر المخالفين، ويذكر أدلتهم، ويناقشها ثم يردّها بأسلوب مقنع، ويحتكم في مناقشاته إلى قواعد مسلمة في البحث، وأصول مستقرة في الاجتهاد². وهو بذلك يبين قواعد البحث الفقهي للقارئ، وكأنه لا يخاطب بذلك المقلد، وإنما يعلم ويفقه كل من اطلع على كتابه من بعد؛ ليكون على بصيرة بكيفية استنباطه

¹ - سبق ترجمته.

² - المدخل لدراسة الفقه الإسلامي د/ حسين حامد حسان ص ١٠٥ .

للحكم، وانفراده عن الرأي الآخر بما توصل إليه، وهذا من الأمور التي تميز بها فقه الإمام الشافعي، حتى سمي فقه الأصول. وهذا مفيد في تعلم طرق الاستدلال والاستنباط، ليعرف كيف توصل للحكم الذي انتهى إليه.

وقد قرر ذلك الأئمة من قبل أن: من آداب طالب العلم الشرعي أن يسترشد بمن تقدمه سواء أكانوا أحياء أم أمواتاً، ويقف على طرق استنباطهم، وأدلتهم ويقول لكن بشرط أن: يستعمل فكره فيما يؤثر عنهم، فإن وجده صحيحاً أخذ به، وإن وجده غير ذلك تركه، وحينئذ يكون ممن قال الله فيهم: ﴿ فبشر عباد الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه ﴾^١ وهذا يجعل الاسترشاد بفكر المتقدمين، والنظر فيه أمراً ضرورياً؛ لتكوين ملكة فقهية لديه؛ لأن العلم حلقات متصلة، والبدء فيه من فراغ غير مستطاع إن لم يكن مستحيلاً.^٢ وقد سار الأئمة كلهم على هذا المنهج (النظر في فقه السابقين) للاسترشاد والاستئناس به في تقرير الأحكام، فقد أثر عن الأئمة أن لهم أن يأخذوا بفتاوى الصحابة الفردية، ولهم أن يفتوا بخلافها، وهذا فيما يدرك بالرأي بخلاف ما ليس للرأي فيه مجال فهو في حكم المرفوع إلى النبي ﷺ. ويجب الأخذ به عند الجمهور.^٣

ولقد اختلف الأئمة في اعتبار قول الصحابي حجة، وهل يعمل به كمصدر تشريعي أم لا؟ ثم إذا وصل الأمر إلى من بعدهم من التابعين جعلوا لهم الحق في الاجتهاد، كما اجتهدوا، وهذا يعني أن: أقوال الأئمة من بعد الصحابة أي: من التابعين، ومن بعدهم إلى يومنا ليس حجة ملزمة، ولا يعد ذلك مصدراً تشريعياً، يجب العمل به، فكل شخص يؤخذ من كلامه ويرد إلا النبي ﷺ، ولكن يلزم معرفة آرائهم، وكيف توصلوا إليها؛ لفهم طريقهم في البحث والاستنباط، ولهذا رأينا كثيراً من الأئمة إن لم يكن كلهم يؤيدون فتواهم، وآرائهم بأقوال الصحابة، والتابعين، ومن بعدهم، وهذا لا يخلو منه مرجع من مراجع الفقه المشهورة: كالأم، والحاوي، والمغني والبدائع، وغيرها وقد أوجب الإمام الشافعي^٤ على المجتهد أن: يعرف رأي من

^١ - سورة الزمر آيات ١٧، ١٨.

^٢ - تجديد الفقه الإسلامي القسم الأول د/ الدسوقي ص ٨٣.

^٣ - الأحكام للامدي ج ٤ ص ٢٠١ - الموافقات للشاطبي ج ٤ ص ٧٤.

^٤ - سبق ترجمته.

خالفه ،حتى يثبت أنه أدرك الحق فيما ذهب إليه ما دام لم يجد في كلام من خالفه ما يردده .

ونص أبو حنيفة^١ على: أن أعلم الناس أعلمهم باختلاف الناس ،باعتبار أن تتنازع الناس يظهر الحق منها .

وكان الإمام مالك^٢ إذا لقي أحداً من تلاميذ أبي حنيفة سأله عما كان يقول أبي حنيفة في المسائل التي تعرض له ،ولعل هذا هو الذي جعل الأئمة من بعد يعنون بجمع أقوال الصحابة والتابعين والأئمة في الأمصار المختلفة ،^٣ ولهذا أشاد العلماء في كل عصر بما تركه السلف من مادة فقهية ، وما ذلك إلا لأهميتها ،وكونها ضرورة من ضرورات تعليم طلاب العلم فيما بعد ،ولقدرتها على النماء والتجدد ،ومساعدتها في مواجهة كل جديد ،وعلاج كل مشكل مهما يكن حجمه ونوعه ،حتى في العصور المتأخرة التي غلب فيها التقليد المذهبي ، والجمود الفكري ،وشاع بين الناس خلوها من المجتهدين نجد للعلماء فيها اجتهادات شتى لمشكلات جديدة في عصرهم لم تكن معروفة من قبلهم ، قرروا لها أحكامها على وجه يجزم من اطلع عليها بأنها ضرب من الاجتهاد القائم على النظر في النصوص ، ووجوه المعاني والمصالح على نحو ما كان يفعل الأئمة المجتهدون من قبل ، وإن اختلفت درجة الاجتهاد ، وهذا كثير وعلى سبيل المثال في فقه الحنيفة في حاشية ابن عابدين^٤ وغيره أحكاماً لقضايا حديثة مثل :أحكام السوكرة أي: ضمان ما يهلك من التجارة ، وحكم خلو الحوانيت ، وحكم بيع الوفاء ، وغير ذلك كثير .^٥

^١ -هو النعمان بن ثابت بن اوس بن هرمرز . ينتسب إلى تيمم بالولاء الفقيه المجتهد المحقق الإمام ، أحد أئمة المذاهب الأربعة ، قيل : أصله من أبناء فارس ولد ونشأ بالكوفة عن الإمام الشافعي أنه قال :الناس في الفقه عيال على أبي حنيفة مسند والمخارج وتنسب إليه رسالة الفقه الأكبر في الاعتقاد ورسالة العالم والمتعلم [الأعلام للزركلي ٩ / ٤ والجواهر المضنية ١ / ٢٦]

^٢ - هو مالك بن أنس بن مالك الأصبحي الأنصاري إمام دار الهجرة ، وأحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة . أخذ العلم عن نافع مولى ابن عمر ، والزهري ، وربيعه الرأي ،ن تصانيفه : الموطأ و تفسير غريب القرآن ؛وجمع فقهه في المدونة . وله الرد على القدرية و الرسالة إلى الليث بن سعد .توفي سنة ١٧٩ هـ [الديباج المذهب ص ١١ وتهذيب التهذيب ١٠ / ٥].

^٣ - الفقه الإسلامي مرونته وتطوره الشيخ جاد الحق ص ١٤٩ ، ١٥٠ .

^٤ -سبق ترجمته.

^٥ - الفقه الإسلامي بين الأصالة والمعاصرة د/ القرضاوي ص ٢١ - ٢٢ .

المطلب الثاني ضوابط التجديد الفقهي

وفيه فرعان :

الفرع الأول : الضوابط العامة للتجديد الفقهي .

الفرع الثاني : ضوابط خاصة بالمجدد .

الفرع الأول

الضوابط العامة للتجديد الفقهي

لما كان الهدف من تجديد الفقه هو مساندة التطور الاجتماعي والحضاري، فإن ذلك التجديد ليس على إطلاقه، ولكن له حدود وضوابط، لا يجوز العدول عنها؛ حتى لا ينقلب إلى ضده ويكون تغييراً، أو تبديلاً، أو تحريفاً، أو إتباعاً للهوى، وكل ذلك منهي عنه، وحتى يكون التجديد مؤدياً للغرض منه يجب أن يكون مضبوطاً بالضوابط الآتية :

١ . أن يكون التجديد فيما يجوز فيه الاجتهاد .

٢ . أن يكون وثيق الصلة بواقع المسلمين، ومن ثم يكيف الواقع على ضوء النص.^١

٣ . التطبيق العملي للتجديد .

٤ . تجديد روح الدين في نفوس الأمة .

كما يلزم فيمن يقوم بمهمة التجديد أمران :

١ . معرفة مقاصد الشريعة، وأراء العلماء من قبل .

٢ . معرفة أحوال الناس، وأعرافهم، وتقاليدهم، ومتابعة ما يطرأ على هذه

الأحوال من تغير لا بد أن تستجيب له الفتوى .

الضابط الأول من الضوابط العامة للتجديد الفقهي:

أن يكون التجديد فيما يجوز فيه الاجتهاد، وهو ما كان دليلاً ظنياً من الأحكام الأحكام الظنية سواء الظني: الثبوت، أو الدلالة، أو هما معاً. فلا مجال للتجديد في الأمور القطعية قطعاً مثل: فرضية الصلاة، والصيام، والحج، وتحريم الخمر والخنزير، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، ووجوب رجم المحصن الزاني، وجلد الزاني غير المحصن، وقطع يد السارق، وتوزيع التركة بين العصابات: للذكر

^١ - تجديد الفقه الإسلامي القسم الأول د/ الدسوقي ص ١١٣ - ١١٥ .

مثل حظ الأنثيين، ونحو ذلك من الأحكام القطعية المعلومة من الدين بالضرورة، والتي أجمعت الأمة سلفاً وخلفاً عليها .

وهذا معناه مراعاة الأمور الآتية :

الأمر الأول : لا يجوز التجديد فيما ليس محلاً للاجتهاد .

و الأحكام التي ليست محلاً للاجتهاد أنواع ثلاثة :

النوع الأول : ما علم من الدين بالضرورة :كوجوب الإيمان بالله، وملائكته، واليوم الآخر، والقدر خيره وشره ، ووجوب الصلاة، والصيام والزكاة، وتحريم الربا والسرقه، والقتل ونحوها .

النوع الثاني : الأحكام التي جاء فيها نص قطعي الدلالة والثبوت مثل: كفارة اليمين الثابتة بأية المائدة في قوله تعالى : ﴿ لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان فكفارته ﴾^١ فهو نص قطعي الثبوت؛ لأنه قرآن ، وقطعي الدلالة في مقدار الكفارة .وهكذا سائر المقدرات المنصوص عليها في القرآن والسنة المتواترة كالحدود والكفارات، ومقادير الزكوات ،وأعداد الصلوات ونحوها ،فلا مجال للاختلاف فيها ،ولا التجديد .

النوع الثالث : الأحكام العملية التي لا تحتل تأويلاً، والثابتة بالسنة الفعلية للرسول ﷺ مثل : شروط الصلوات وأركانها ،ومواقبتها حيث قال ﷺ : " صلوا كما رأيتموني أصلي " وقوله ﷺ في مناسك الحج : " لتأخذوا مناسككم " ^٢ ، فلا مجال للتجديد في هيئة، ومناسك الحج، والصلاة، وشروط ذلك كله.

الأمر الثاني : محل التجديد ما للرأي فيه مجال وذلك يشمل :

١ . ما فيه نص قطعي الثبوت ظني الدلالة مثل: عدة المطلقات من ذوات الإقراء، فإن النص فيها قوله تعالى : ﴿ والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ﴾^١ فالآية

^١ - سورة المائدة آية ٨٩ .

^٢ - صحيح البخاري كتاب الأذان ،باب الأذان للمسافر إذا كانوا جماعة والإقامة وكذلك بعرفة وجمع وقول المؤذن الصلاة في الرحال في الليلة الباردة أو المطيرة رقم (٦٠٥) ج ١ ص ٢٢٦ ج ٥ ص ٢٢٣٨ ،ورد في عدة مواضع أخرى بأرقام (٥٦٦٢ ، ٦٨١٩) الموطأ رواية محمد بن الحسن ج ٢ ص ٦٠ .

^٣ - أخرجه مسلم كتاب الحج ، باب استحباب رمي جمرة العقبة يوم النحر راكبا وبيان قوله صلى الله تعالى عليه وسلم لتأخذوا مناسككم رقم (١٢٩٧) ج ٢ ص ٩٤٣ وقال : هذه اللام لام الأمر ومعناه خنوا مناسككم ، سنن أبي داود كتاب المناسك ، باب في رمي الجمار رقم (١٩٧٠) ج ١ ص ٦٠٤ قال الشيخ الألباني : صحيح سنن البيهقي الكبرى ج ٥ ص ١٢٥ - الموطأ رواية محمد بن الحسن ج ٢ ص ٣٢٩ .

^١ - سورة البقرة آية ٢٢٨ .

قطعية الثبوت ، لكنها ظنية الدلالة؛ لأن القرء لفظ (ظاهر) مشترك وضع لمعنيين : إما الطهر ، وإما الحيض ، ودلالته على أحدهما ظنية ، فعلى المجتهد بذل وسعه وجهده في الوصول إلى تحديد أي المعنيين المراد من النص .

٢ . ما فيه نص ظني الثبوت قطعي الدلالة مثل: ما نقل بطريق غير متواتر من المقدرات مثل قوله ﷺ : " في خمس من الإبل صدقة أو شاة " ١ فطريق الاجتهاد والتجديد في سنده الظني الثبوت لا في دلالاته لأنها قطعية .

٣ . ما كان ظني الثبوت ظني الدلالة وهو كثير مثل قول النبي ﷺ : " لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب " ٢ فهو ظني لأنه خبر أحاد ، فطريقة الثبوت ليس قطعياً ، كما أنه ظني الدلالة ؛ لاحتماله أكثر من معنى إذ يحتمل : لا صلاة كاملة إلا بفاتحة الكتاب كما فهم الحنفية ، أو لا صلاة صحيحة إلا بفاتحة الكتاب كما فهم الشافعية .

٤ . ما لم يرد فيه نص بخصوصية ، وهذا محل للتجديد بحثاً عن معرفة حكمها قياساً بنظائرها ، وأشباهاها مما نص عليه سواء بطريق القياس ، ٣ أو المصالح ، ٤ أو الاستحسان ٥ ، أو سد الذرائع ١ ، وغيرها من الأدلة العامة المختلف في تحديدها

١ - مسند أحمد بن حنبل ج ٢ ص ١٤ - سنن ابن ماجه ج ١ ص ٥٧٣ - سنن الترمذي ج ٣ ص ١٧ سنن أبي داود ج ١ ص ٤٩٠ - المعجم الأوسط ج ٧ ص ٣٠٤ - المستدرک ج ١ ص ٥٤٩ - سنن الدارقطني ج ٢ ص ١١٢ .

٢ - أخرجه البخاري كتاب صفة الصلاة ، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها في الحضر والسفر وما يجهر فيها وما يخافت رقم (٧٢٣) ج ٦ ص ٢٧٤٠ ، أخرجه مسلم في الصلاة باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة . رقم ٣٩٤ ج ١ ص ٢٩٥ السنن النسائي ج ٢ ص ١٣٧ .

٣ - أصول الشاشي ج ١ ص ٣٢٥ وقال هو : ترتب الحكم في غير المنصوص عليه على معنى هو علة -- شرح المعتمد ج ١ ص ٥٢ مساواة فرع لأصل في علة حكمه وهو في تعريف آخر إلحاق فرع بأصله في الحكم لجامع العلة بينهم المدخل ج ١ ص ٣٠٠ عرف أبو العباس أحمد بن تيمية في بعض رسائله القياس بقوله هو الجمع بين المتماثلين والفرق بين المختلفين .

٤ - شرح المعتمد ج ١ ص ٥٧ المصالح المرسلة : هي المصلحة التي لم ينص الشارع على حكم لتحقيقها ولم يدل دليل شرعي على اعتبارها أو إلغائها المدخل ج ١ ص ٤٤٩ واشتراط لها المالكية شروطاً وادعي القرافي أن جميع الفقهاء قالوا بها -مدارس مصر الفقهية في القرن الثالث د محمد نبيل غنایم ص ٣٩٤ ص ٣٩٥ بتصرف .

٥ - أصول السرخسي ج ٢ ص ٢٠٠ الاستحسان لغة وجود الشيء حسناً يقول الرجل استحسنت كذا أي اعتقدته حسناً على ضد الاستقباح أو معناه طلب الأحسن للاتباع الذي هو مأمور به كما قال تعالى فيشر عبادي الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه وهو في لسان الفقهاء نوعان العمل بالاجتهاد وغالب الرأي في تقدير ما جعله الشرع موكولاً إلى آرائنا نحو المتعة المذكورة في قوله تعالى متاعاً بالمعروف حقا على المحسنين أوجب ذلك بحسب اليسار والعسرة وشرط أن يكون بالمعروف فعرّفنا أن المراد ما يعرف استحسانه بغالب الرأي ولا يظن بأحد من الفقهاء أنه يخالف هذا النوع من الاستحسان والنوع الآخر هو الدليل الذي يكون معارضاً للقياس الظاهر الذي تسبق إليه الأوهام قبل إنعام التأمل فيه الاعتصام ج ١ ص ٤٠٠ وعرفه بأنه : ما يستحسنه المجتهد بعقله ويميل إليه برأيه شرح المعتمد ج ١ ص ٥٥ ويعتبر الحنفية الاستحسان مصدراً من مصادر التشريع ويقدمونه على القياس لأنه عندهم قياس في الحقيقة تقوى مرجح كان أولى من القياس الآخر الذي لم

وذلك مثل استخلاف أبي بكر على المسلمين بعد انتقال الرسول ﷺ قياساً على إنابته ﷺ له في الإمامة في الصلاة، وقالوا : رضيعك رسول الله لديننا ، أفلا نرضاك لديننا ؟ وكذلك جمع المصحف بعد حروب الردة ، وجمع قراءاته في عهد عثمان - ﷺ - وغير ذلك مما لم يرد فيه نص ، واجتهد الصحابة فيه إعمالاً لمبدأ المصلحة^٢ ، فكل الأمور القطعية لا يجوز فيها التجديد و الاجتهاد ، بل ولا تقبله ، ولا تختلف باختلاف الناس ولا يغيرها العرف مهما تباعدت العصور .

ومن أمثلة ذلك : ما قام به البعض من محاولة تسوية المرأة بالرجل في الميراث مخالفاً لنص الآية الكريم: ﴿ يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ﴾^٣ مدعياً بذلك تطوير الأحكام الشرعية بحسب ما يقتضيه تطور المجتمع .^٤ فمثل هذا تجديد فاسد ، واجتهاد باطل غير جائز ، وتعد لحدود الشرع ، وحكم بغير ما أنزل الله **الضابط الثاني : أن يكون التجديد وثيق الصلة بواقع المسلمين وعلى ضوء النصوص التشريعية .** بمعنى أنه ينبغي الحذر من الوقوع تحت ضغط الواقع القائم في المجتمعات اليوم ، وهو واقع لم يصنعه الإسلام بعقيدته ، وأخلاقه ، وشريعته ، ولم يصنعه المسلمون بأرائهم ، وعقولهم ، وأيديهم ، وإنما هو واقع صنع لهم ، وفرض عليهم في زمن غفلة ، وضعف ، وتفرق ، وورثه الأبناء عن الآباء ، والأحفاد عن الأجداد ، وبقي كما كان ، فليس معنى الاجتهاد أن نحاول تبرير هذا الواقع الذي فرضه المستعمرون ، وأعداء الإسلام والمسلمين عليهم ، ونفتعل الفتاوى لإضفاء الشرعية على هذا الواقع ، والاعتراف به مع أنه دعي زني .^١ فيجب أن نعرف بين ما يحسن اقتباسه ، وما يجب مقاومته ، فنرحب بكل جديد نافع كما نحتفظ بكل قديم صالح ، ومن ثم يجوز أن نأخذ من أنظمة الشرق والغرب ما لا يخالف عقيدتنا مما

يتأيد بمرجح وأنكر الإمام مالك حجية الاستحسان وكذلك فقد تشدد الشافعي في إنكار المسألة وقال من استحسنت فقد شرع وصنف كتاباً خاصاً أسماه : إبطال الاستحسان المدخل ج ١ ص ٤٤٩

١ - شرح المعتمد ج ١ ص ٦٧ الذريعة لغة : الوسيلة وهي في تعريف الأصوليين : ما ظاهره مباح ويتوصل به إلى محرم . فالنهي عن هذا المباح خوفاً من أثره وهو ما يسمى : سد الذرائع مثاله : النهي عن سب المشركين في قوله تعالى : { ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدوا بغير علم } فسب المشركين وأوثانهم مباح في الأصل ولكن نهى الله عنه لئلا يكون ذريعة لسب الله . شرح المعتمد ج ١ ص ٥٧ وهناك أدلة أخرى مثل العرف وشرع من قبلنا وغير ذلك مدارس مصر الفقهية في القرن الثالث د محمد نبيل غنايم ص ٤٠٠ ص ٤٠٢ بتصرف .

٢ - الفقه الإسلامي للشيخ جاد الحق ص ١٤١ - ١٤٢ .

٣ - سورة النساء آية ١٣ .

٤ - الاجتهاد المعاصر د/ القرضاوي ص ٨٢ - ٨٣ .

١ - الفقه الإسلامي بين الأصالة والمعاصرة د/ القرضاوي ص ٤٦ .

يحقق مصلحة لمجتمعنا على أن يصيغ بصبغة إسلامية حتى يعد جزءاً من نظامنا ويفقد جنسيته الأولى، وبالتالي يلزم للتجديد المعاصر، حتى يكون وثيق الصلة بالواقع في ضوء النص مراعيًا ما يلي :

أ- مراعاة تغيير الفتوى بتغيير الزمان، والمكان .

ب- الجمع بين الأصالة والمعاصرة، بالأخذ بالجديد النافع، والتمسك بالقديم الصالح .

ج- أن نأخذ من أنظمة الغير ما يتفق مع شريعتنا، وتحقيق المصلحة، ومحاولة تطويره؛ ليعد جزءاً من نظامنا، ويعبر عن قيم المجتمع المسلم، وتقاليد، وهذا كله حتى لا نقع في تطوير النصوص؛ لنتفق مع الواقع، فنكون قد وقعنا في المحذور، وبدلاً من التجديد سنكون قد انتهجنا طريق التغيير، والتحريف الذي سلكته الأمم السابقة من قبل، فإن تدبر الواقع الذي صنع بتأثير الغزو الأجنبي المادي، والأدبي، وإضفاء الشرعية عليه سواء كان واقعاً تحت تأثير الهزيمة النفسية، أمام حضارة الغرب، وفلسفته، أو كان بحجة التيسير على الناس في أمر دينهم، ودنياهم مع مخالفته لقواعد الشرع، فيه خلط للأمر، وتضييع للمصالح الشرعية، فلا تقريط، ولا غلو، وإنما يكون التجديد مراعيًا فيه الاعتدال، والعلم، والورع وذلك؛ لأن الاعتدال هو العاصم من الغلو والتقريط، والعلم هو العاصم من الجهل، والخطأ، والورع هو العاصم من الضلال والهوى، فلا يتعارض التجديد مع القواعد الشرعية المجمع عليها، حتى يكون جامعاً بين محكمات الشرع، وبين مقتضيات العصر .

الضابط الثالث للتجديد هو التطبيق العملي له :

لأن التجديد ليس غاية في ذاته، وإنما هو وسيلة لمواكبة الفقه للواقع، والالتزام به، فإذا لم يجد الاجتهاد مجالاً للتطبيق، فلا جدوى منه إلا إذا ترجم إلى سلوك عملي، وواقع حياة؛ أن الفكر الذي لا يعرف سبيله للحياة، والتفاعل معها يظل فكراً نظرياً محضاً لا ينفع الناس شيئاً، حتى يتحول من القول إلى الفعل .

فالتطبيق العملي للتجديد هو الذي يثبت صلاحيته للحياة، ويكشف عما به من سلبيات يمكن معالجتها؛ لتصبح أكثر ملائمة للعمل بها، وأكثر تأثيراً في الواقع .

وهذا نفسه هو وجه صلاحية الشريعة الدائمة، مهما تباينت العصور، واختلفت البيئات، وكثرت المشكلات، ولأن الشريعة إنما جاءت من أجل العمل بها، وليست نصوصاً

يتبرك بها ،دون أن يأخذ الناس أنفسهم باليسير على منهجها في شتى مناحي الحياة^١؛ ولذا يجب على الأمة أن تلتزم بفكر المصلحين ،وأراء المجددين ما دامت تمثل فكراً وفهماً صحيحاً مبنياً على قواعد الدين ،ودعائمه الأصلية ، فإن أعرضت وأثرت على ذلك قيم الغرب ،وقوانينه ،فإنما تكون قد ساعدت على القضاء على فكر مجتهدتها ،ومجديها ،وحكمت عليه بالموت ،والجمود فتغير بذلك الهمم ،وتصاب حركة الاجتهاد بالضعف والجمود ،فضلاً عن أنها تكون قد أعرضت عن منهج الشريعة الغراء ، والواقع الآن خير شاهد على ذلك ، فقضايا المعاملات المالية والاقتصادية في كل الدول الإسلامية الآن بعيدة عن فقه المعاملات الإسلامي ؛بسبب هيمنة العالم الغربي على اقتصاد العالم بصفة عامة ،والشعوب العربية والإسلامية بصفة خاصة ،فأصبح البحث فيها يواجه صعوبات تفوق مسيرة التقدم فيه؛ لعدم التطبيق العملي له ، بخلاف فقه الأحوال الشخصية ،إذ بسبب الاعتراف به في الفترة الأخيرة في كثير من الدول الإسلامية تطور تطوراً ملحوظاً ،ونشطت الاجتهادات فيه بسبب وجود واقع عملي تطبيقي له في الحياة المعاصرة ، يظهر إيجابيات ،وسلبات الاجتهادات المتغيرة ، فتجديد الفقه بدون الالتزام بتطبيقه ،وإيجاد تربة صالحة له ، دعوة إلى الترف الفكري والدراسة النظرية المجردة التي لا تفيد شيئاً إلا تحبراً على الأوراق في بطون الكتب ،والمجامع الفقهية ،ومعامل الأبحاث دون أن ترى طريقها إلى حيز النور ، والتطبيق ، فلا مناص من أن يتفاعل التجديد مع حركة المجتمع كي يظهر أثره في تقدم المجتمع ،وقوته والنهوض برسالته الشريفة ،وكما قال الله تعالى : ﴿ إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم ويبشر المؤمنين الذين يعملون الصالحات أن لهم أجراً كبيراً ﴾^٢ وأنه كما يجب على المجدد أن يجدد فكره ،وأدواته في البحث ، والاستنباط يلزم أيضاً تجديد نفوس الأمة ، وتجديد إيمانها ،فيظهر أثر المجددين في أخذ أيدي الأمة إلى حياة أفضل ، وكما قال رسول الله ﷺ : "جددوا إيمانكم قيل : يا رسول الله ،وكيف نجدد إيماننا ؟ قال : أكثروا من قول لا إله إلا الله"^١ فيجب أن يشمل التجديد كل مناحي الحياة ، وفقاً لضوابط المنهج

١ - الاجتهاد المعاصر للقرضاوي ص ٩٤ - ٩٥ .

٢ - سورة الإسراء آية ٩ .

١ - أخرجه أحمد في مسنده ، مسند أبي هريرة رضي الله عنه رقم (٨٩٦٥) ج ٢ ص ٣٥٩ . المستدرک ، كتاب التوبة و الإنابة رقم (٧٦٥٧) ج ٤ - ص ٢٨٥ - هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه حلية الأولياء ج ٢ - ص ٣٥٧ مسند عبد بن حميد ج ١ ص ٤١٧ .

الإلهي، ولا تقدم إلا بذلك كما في قوله تعالى: ﴿ ولينصرن الله من ينصره إن الله لقوي عزيز الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر والله عاقبة الأمور ﴾^١ فلابد من تكوين جيل جديد ينهض بمسؤولية حمل الرسالة الخاتمة، ويعيد للفقه الإسلامي مجده وهيمنته على توجيه الحياة الإنسانية وجهة إسلامية خالصة، ولن يتحقق ذلك إلا بالتحرك من التبعية الثقافية، والتشريعية للغرب المعادي للمسلمين، والحاقد عليهم، والذين يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم، ويأبى الله إلا أن يتم نوره، ولو كره الكافرون .

الضابط الرابع : تجديد النفوس بالإيمان و تجديد روح الدين في نفوس الأمة .

إن الإسلام الذي ارتضاه الله لنا ديناً، التزم به السلف الأول وطبقوا تعاليمه كبيرها وصغيرها في كل فترات تاريخهم، ورغم ما ظهر من فساد، وانحراف على مستوى الطبقات الحاكمة، فإن أحداً من الملوك، أو الأمراء لم يجرؤ على إلغاء حكم، ولو جزئي فالقول بأن الإسلام انتهى بعد عصر الرسول، وخلفائه ليس صحيحاً .

فقد بقي الإسلام الطابع العام في المجتمع، واستمر تحكيم شرع الله بكامله في جميع شؤون الحياة، دون تمييز بين حكم وآخر، حتى جاء الغزو الصليبي، وانقض على العالم الإسلامي عسكرياً، وثقافياً، فعمل مجموعة من المفسدات أهمها :

- ١- تقسيم العالم الإسلامي إلى دويلات، اقتسمها المستعمرون فيما بينهم.^٢
- ٢- العمل على تقسيم المسلمين، واتخذ في ذلك مجموعة من الأسس أهمها :
(أ) وضع سياسة تعليمية تشوه الإسلام، وتملاً عقول المسلمين بالشبهات.
(ب) ترقية شريعة الإسلام عن الحياة، وفرض قوانينه الوضعية .
(ج) تغيير عادات المسلمين وتقاليدهم، بتقاليد وسلوكياته الفاسدة القائمة على اللاأخلاقية والإباحية، وعبادة الجسد.^٣
- ٣- تعيين أو تسليط قيادات صنعها على يده على الشعوب؛ ليقوم بتنفيذ أغراضه، وتحافظ على مصالحه، فحدث بهذا أكبر انحراف في تاريخ الإسلام. انحراف المسلمين عن الإسلام، وبالرغم من أنه قامت حركات إصلاحية للمجتمعات تقاوم الاحتلال،

^١ - سورة الحج آيتان ٤٠ - ٤١ .

^٢ - هل نحن مسلمون محمد قطب ص ١٠٣ - ١٠٩ - ١١١ بتصرف .

^٣ - هل نحن مسلمون محمد قطب ص ١١١ بتصرف .

وتحاول إصلاح ما أفسده، إلا أنها وإن نجحت في إجلاء المستعمر، إلا أنها لم تتمكن من إعادة هيبة الإسلام في نفوس المسلمين، مما جعل بعض الكتاب، والمفكرين يحكم على المجتمع الحالي بالجاهلية، كما فعل سيد قطب وأخوه محمد قطب في كتاب " جاهلية القرن العشرين " وبعضهم حكم بالردة على كثير من أفرادهم، كما فعل سعيد حوى في كتابه " جند الله ثقافة وأخلاق ".

فقد غدا الإسلام غريباً، كما بدأ، فأصبحت الهوية سحيقة بين الإسلام والمسلمين، حتى بدأ البعض يرتابون في صلاحية الإسلام للتطبيق، فضلاً عن أصحاب السلطة الذين يرفضونه أبداً، مما يجعل الحاجة ماسة إلى تهيئة المسلم، وإعداده، وتشكيل شخصيته التي فقدت ذاتها، وانتماءها، وهو أمر ليس باليسير، ولا بالهين يستدعي عملاً إصلاحياً تربوياً أخلاقياً في شتى مجالات الحياة، وكثيراً ما نادى المصلحون :^١ وبحت أصواتهم لكن الغزو الثقافي، والفكري، والهيمنة العدوانية الغربية كانت أسرع خطأ منهم، فأصبح فريق من المسلمين في ظل الحملات الشرسة عليهم، إلا أنهم قد استحوذت على مشاعرهم، وانشغلت أوقاتهم عن الواجبات، ومضيعة للمال ومخدراً منوماً للشعوب عما يدبر، ويكاد لهم. والذين يهتمون بالقضايا الدينية أغلبهم انشغلوا بالقضايا الفرعية والجزئية، فعظموا الهين، وهوتوا العظيم، فأقاموا الدنيا، وأفعدوها من أجل البسمة في الصلاة يبدأ بها أم لا؟ وهل يصلي ركعتين أثناء خطبة الجمعة أم لا؟ وهل يحرك الإصبع في التشهد أم لا؟ وهل يؤذن للجمعة آذاناً أم أذانين؟ وحرص البعض الآخر على الشكل دون المضمون فراح يولي اهتماماً بتطويل اللحية، وتقصير الثياب. أو الأغرب من ذلك هو الحكم بالفسق، أو الكفر على حالق اللحية، ومطول الثياب، وعدم صحة الصلاة خلفه، وغير ذلك مما وسع دائرة النقاش والجدل، وأقام الحجب أمام المسلمين بعضهم البعض، والبعض الآخر يتفننون في طريقة لباسهم، وتصفيف شعورهم. واهتمت وسائل الإعلام في الآونة الأخيرة بإحياء قضايا لا حاجة للناس بها، شغلاً للرأي العام، وتضييعاً للوقت، كقضية الختان، وتولي المرأة القضاء، والمطالبة بخطاب

١ - انظر على سبيل المثال الفكر الإسلامي بين المثالية والتطبيق ص ١٣ - إحياء الربانية سعيد حوى ص ١٤ بتصريف - فقه الدعوة للغزالي ج ١ ص ١٢٨ - كتاب الأمة رقم ١٨ - أزمة الوعي الديني ص ١١١-١١٣
٢ - أزمة الوعي الديني ص ١٠٩ - ١١٢ - مجلة الوعي الإسلامي عدد ٢١٢ لسنة ١٤٠٢ هـ ص ٧٦ وما بعدها .

أنثوي ، والكتابة بحرية عن الجنس^١ ... وغير ذلك كثير في ظل هذه المعاناة التي يعيشها المسلمون اليوم لابد من إحياء المنهج في تلك النفوس المتصارعة المتضاربة بل إن تجديد المنهج في نفوسهم ليس بأولى من تجديد فهم المجدد فالتجديد أصبح ضرورة على كل المستويات تجديدا عاما شاملا .

^١ - مؤتمرات المرأة للسيد محمد أبو العزائم ص ١٥٩

الفرع الثاني

ضوابط خاصة بالمجدد

إن الذي يقوم بمهمة التجديد الفقهي يقع علي عاتقه مهمة كبيرة، وخطيرة، فليس كل من لبس لبوس العلماء، وحمل ألقابهم يعد منهم، فضلاً عن أن يصلح للقيام بهذه المهمة، كما لا يصلح لهذه المهمة من باع آخرته بدنياه، وغدا علمه تابعاً لهواه، فانقلب عليه جهلاً وضلالاً، قال تعالى: ﴿أفرأيت من اتخذ إلهه هواه وأضله الله على علم وختم على سمعه وقلبه وجعل على بصره غشاوة فمن يهديه من بعد الله﴾^١ وكذلك أذعياء التطور الذين يريدون أن يكون التجديد وفق هواهم، وما تشتهيهم أنفسهم، فيجعلون العقل والهوى سلطاناً على النص، إتباعاً للغرب، والتقليد الأعمى له^٢، ومن أذعياء التجديد فئة تفسر النصوص الشرعية، وفق مفاهيم خاصة ومنطلقات فكرية يملئها عليهم واقعهم، أو عقولهم المخالفة للنصوص الشرعية، لكنها متفقة مع معطيات الحضارة الغربية، وهؤلاء بما صدر عنهم من أفكار يعكسون جهلاً بمقاصد الدين، وخطأً في فهم آياته، ويذهبون إلى أن الإسلام مجرد كلييات أقرب إلى المواعظ الأخلاقية، ويقصرون أحكامه على عصر النبي ﷺ وصحابته، ويفسرون النصوص الشرعية تفسيراً لا يتفق مع منطق اللغة، ولا مع ما أجمعت عليه الأمة من مسلمات الدين منذ أربعة عشر قرناً، إن مثل هذا الفكر الحاقط على الثقافة الإسلامية، والذي يحاول توجيهها إلى الانتماء الثقافي الغربي نتيجة افتتانهم بالحضارة الغربية، لا يمكن أن يتحقق من تجديدهم المذعوم، إلا رمي الفقه الإسلامي بالتخلف والجمود، والفقهاء بالميل إلى الحكام والعصبية المذهبية ونحوها من ادعاءات تبرير التخلص من الضوابط المنهجية الفقهية الأصولية في الكتابات الحديثة؛^٣

ومن أجل هذا كان لزاماً على المجدد أن يراعى أمرين إضافة إلى شروط الاجتهاد
المعتبرة وهما :

١ - سورة الجاثية آية ٢٣ .

٢ - الفقه الاجتهادي الإسلامي د/ المطعني ص ٦-٩ .

٣ - التجديد في الفقه الإسلامي د/ محمد الدسوقي ص ١٠١ ويمثل لهؤلاء بنصر أبو زيد، وحسن حنفي ومحمد أركون وغيرهم من الكتاب الذين تأثروا بالفكر الغربي ورفضوا تجديد الفقه وفق الضوابط المنهجية الأصولية للشرع الحنيف .

الأمر الأول : معرفة مقاصد الشريعة في موضوع البحث أو المسألة المراد البحث فيها واستقصاء آراء العلماء فيها ؛ لأن الفقه الذي تركه لنا السلف غني بمادته وبنظريات، وقواعد، وآراء تجعل الدارس لها على بصيرة بطرق الفهم، وقواعد الاستنباط الصحيحة، فدراسة الفقه الموروث تمكن من أمور أهمها :

١ . معرفة قواعد الاستنباط عن الأئمة .

٢ . التعرف على كيفية معالجتهم لواقع عصرهم ومشكلاته .

٣ . كيفية ربط الأئمة الفروع بالقواعد الكلية، المشتملة على أسرار الشريعة وحكمها ومصالحها ، فإذا استطاع أن يصل إلى ذلك سوف يكون قادراً على تكييف واقعه ، ومشكلاته بالحكم المناسب له ، على ضوء مسالك الأئمة من قبل .

الأمر الثاني : معرفة أحوال الناس، وأعرافهم ، وتقاليدهم، فكما تختلف الفتوى باختلاف الزمان والمكان، تختلف باختلاف حال السائل ، وقد أشار إلى ذلك الإمام الشاطبي^١ : أن على المجتهد أن ينظر فيما يصلح لكل مكلف في نفسه ، بحسب وقت دون وقت، وحال دون حال..... إلى أن قال : وصاحب هذا التحقيق هو الذي رزق نوراً يعرف به النفوس ، ومراقبها ، وتفاوت إدراكها ، وقوة تحملها للتكاليف ، وصبرها على أعبائها ، أو ضعفها ، ويشهد لهذا السنة العملية للنبي ﷺ ، فقد كان يُسأل في أوقات مختلفة عن: أفضل الأعمال ؟ فيجيب بأجوبة مختلفة؛ لاختلاف صاحب السؤال ، وضرورة اختلاف أحوال الناس ، وهو ما يسمى بفقه الواقع ، وهو فقه يرتفع عن العموميات ، وإجراء النص إجراءً واحداً دون التفات لتغير وقائع الحال .^٢ وقد راعى النبي ﷺ أحوال المخاطبين ، والسائلين ، وحال كل شخص ومن ذلك :

^١ - هو إبراهيم بن موسى بن محمد ، أبو إسحاق ، اللخمي الغرناطي ، الشهير بالشاطبي ، من علماء المالكية . كان إماماً محققاً أصولياً مفسراً فقيهاً محدثاً نظاراً ثبناً بارعاً في العلوم . أخذ عن أئمة منهم ابن الفخار وأبو عبد البنسي وأبو القاسم الشريف . من تصانيفه : الموافقات والاعتصام و المجالس " شرح به كتاب البيوع في البخاري توفي سنة ٧٩٠ هـ [الأعلام للزركلي ١ / ٧١] .

^٢ - التجديد في الفكر الإسلامي عدد ٧٥ ص ١٢٨ .

١- ما رواه أبو موسى رضي الله عنه قال : قالوا يا رسول الله أي الإسلام أفضل ؟ فقال ﷺ : من سلم المسلمون من لسانه ويده ^١ " عن أبي الخير أنه سمع عبد الله بن عمرو بن العاص يقول إن رجلاً سأل رسول الله ﷺ أي المسلمين خير ؟ قال : من سلم المسلمون من لسانه ويده ^٢ "

٢- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : سئل ﷺ أي العمل أفضل ؟ فقال : " إيمان بالله ورسوله " قيل ثم أي ؟ قال : الجهاد في سبيله . قيل : ثم أي ؟ قال : حج مبرور ^٣ .

٣- وعن عبد الله بن عمرو أن رجلاً سأل النبي ﷺ أي الإسلام خير ؟ قال : أن تطعم الطعام وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف ^٤ " قال ابن حجر ^٥ : قال العلماء : اختلاف الأجوبة في ذلك باختلاف الأحوال ، واحتياج المخاطبين .

وعلق النووي ^٦ على حديث إفتاء السلام قائلاً : إنما وقع اختلاف الجواب في خبر المسلمين ؛ لاختلاف حال السائل ، والحاضرين ، فكان في أحد الموضعين الحاجة إلى إفتاء السلام ، وإطعام الطعام أكثر وأهم ؛ لما حصل من إهمالها ، وفي الموضع الآخر إلى الكف عن إيذاء المسلمين .

^١ - أخرجه البخاري في كتاب الإيمان باب أي الإسلام أفضل رقم (١١) ج ١ ص ١٣ ، أخرجه مسلم في الإيمان باب بيان تفاضل الإسلام وأي أموره أفضل رقم (٤٢) ج ١ - ص ٦٦

^٢ - أخرجه مسلم في الإيمان باب بيان تفاضل الإسلام وأي أموره أفضل رقم (٤٠) ج ١ - ص ٦٥ . سنن الترمذي رقم (٢٥٠٤) ج ٤ ص ٦٦١ .

^٣ - أخرجه البخاري كتاب الإيمان ، باب من قال : إن الإيمان هو العمل ، رقم (٢٦) ج ١ ص ١٨ ، أخرجه مسلم في الإيمان باب بيان كون الإيمان بالله تعالى أفضل الأعمال رقم ٨٣ ، ج ١ ص ٨٨ . بلفظ : أي إيمان أفضل

^٤ - أخرجه البخاري كتاب الإيمان ، باب إطعام الطعام من الإسلام رقم (١٢) ج ١ ص ١٣ ، أخرجه مسلم في الإيمان باب بيان تفاضل الإسلام وأي أموره أفضل رقم ٣٩ ج ١ ص ٦٥ .

^٥ - هو أحمد بن علي بن محمد ، شهاب الدين ، أبو الفضل الكتاني العسقلاني ، المصري المولد والمنشأ والوفاة ، الشهير بابن حجر - نسبة إلى (آل حجر) قوم يسكنون بلاد الجريد وأرضهم قايس في تونس - من كبار الشافعية . كان محدثاً فقيهاً مؤرخاً ، ومعرفةً العالي والنازل ، وعلل الأحاديث وغير ذلك . تفقه بالبلقيني

والبرماوي والعز بن جماعة وتولى القضاء . زادت تصانيفه على مائة وخمسين مصنفاً . من تصانيفه : " فتح الباري و الدراية في منتخب تخريج أحاديث الهداية " ، و " تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير توفي ٨٥٢ هـ . [شذرات الذهب ٧ / ٢٧٠ ؛ ومعجم المؤلفين ٢ / ٢٠] .

^٦ - هو يحيى بن شرف بن مري بن حسن ، النووي (أو النواوي) أبو زكريا ، محيي الدين . من أهل نوى من قرى حوران جنوبي دمشق . علامة في الفقه الشافعي والحديث واللغة ، تعلم في دمشق وأقام بها زمناً .

من تصانيفه (المجموع شرح المذهب) لم يكمله ؛ و روضة الطالبين و المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج توفي سنة ٦٧٦ هـ [طبقات الشافعية للسبكي ٥ / ١٦٥ والأعلام للزركلي ٩ / ١٨٥]

وعلق ابن تيمية¹ مبينا أن هذا التنوع لأفضلية العبادة من شخص لآخر: والأفضل يتنوع بتنوع الناس، فمن الأعمال ما يكون جنسه أفضل، ثم يكون تارة مرجوحاً، أو منهياً عنه..... وقد يكون شخص يصلح دينه على العمل المفضول دون الأفضل، فيكون في حقه هو، ومن الناس من تكون القراءة أنفع له من الصلاة، ومنهم من يكون الذكر أنفع له من القراءة، فالشخص الواحد يكون تارة هذا أفضل له، وتارة هذا أفضل له، ثم قال: ومعرفة حال كل شخص وبيان الأفضل له لا يكون في كتاب بل لا بد من هداية يهدي الله بها عبده إلى ما هو أصلح، وما صدق الله عبداً إلا صنع له،² وكما راعت السنة أحوال المخاطبين من شخص لآخر قد تراعى الأحوال العامة للجماعة، فمثلاً عندما يشتد الكفار في عدائهم، وضررهم على بلاد المسلمين يكون الجهاد أفضل من الحج، وعند اشتداد الأزمات والكوارث تكون الصدقة أفضل، وعندما يظهر قصور في الاحتراف والتصنيع يكون الصناعة، وإتقان العمل أفضل، وهكذا³، فهذا التغيير في قيمة العمل بناء على الظروف والحاجة الداعية إليه، كذلك أيضاً على المجدد أن يراعي فقه النصوص قال د/ القرضاوي: من حسن الفقه للسنة إدراك ما بني على ظروف زمنية خاصة؛ ليحقق مصلحة معتبرة، أو يدرأ مفسدة معينة، أو يعالج مشكلة قائمة في ذلك الوقت بعينه، ومعنى هذا لا بد من التفريق بين ما هو خاص، وما هو عام، وما هو جزئي، وما هو كلي، فلكل منهما حكمه، والنظر إلى السياق والملايسات، والأسباب تساعد على سداد الفهم.⁴

فمراعاة فقه الواقع، وفقه النصوص، وفقه أحوال المخاطبين كل ذلك سداد الفهم، وحسن البصيرة التي تعين على الوصول إلى الحكم الصواب؛ ولهذا يقرر العلماء جميعاً: إن الفتوى البصيرة تضع كل شيء في نصابها الوضع الأصلي، والوضع الاستثنائي، وتوازن بين المصالح، والمفاسد، وتضع في حسابها المصلحة الشرعية

¹ - هو أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن تيمية الحراني الدمشقي، تقي الدين. الإمام شيخ الإسلام. حنبلي. ولد في حران وانتقل به أبوه إلى دمشق فنبغ واشتهر. سجن بمصر مرتين من أجل فتاواه. توفي بقلعة دمشق معتقلاً ٧٢٨ هـ. من تصانيفه: السياسة الشرعية و منهاج السنة [الأعلام للزركلي (١/ ١٤٠)]

² - الفتاوى الكبرى ج ٢٢ ص ٣٠٨- ٣٠٩

³ - ليس من الإسلام للشيخ الغزالي ص ٣٠ بتصرف

⁴ - كيف نتعامل مع السنة ص ١٢٥ - ١٢٦ - الفتاوى ج ٢٣ ص ٥٦ : ٦٠ بتصرف.

وتأثير الأوضاع والأعراف على بعض الأحكام، فالذي يحسن فهم الكتاب والسنة ولا يفهم الواقع لا يتمكن من الوصول إلى الصواب في فتواه .

قال ابن القيم¹ : لا يتمكن من الفتوى الحق إلا بنوعين من الفهم :
أولهما : فهم الواقع والفهم فيه ، واستنباط علم حقيقة ما وقع بالأمارات ، والقرائن والعلامات حتى يحيط به علماً .

ثانيهما : فهم الواجب في الواقع ، وهو فهم حكم الله الذي حكم به في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ في هذا الواقع، ثم يطبق أحدهما على الآخر² .

وقرر الدكتور القرضاوي أن: الذي لا يعي الواقع ، ولا يحس بمشاكل الناس ، لا يجوز له أن يفتي، أو يقضي بينهم³ . وهذا يعني أنه مهما تجدد العرف يجب اعتباره، ومتى سقط لا يعتبر، فقد يكون الفقيه ملماً بأراء الفقهاء قدامى ، ومحدثين ، لكنه غير عليم بحقيقة الواقع الذي عليه الناس ، فيقع في الخلط ، والغلط ، لاسيما بعد تعدد الواقع، وظهور أنواع من التصرفات والمعاملات، ربما يحتاج فيها الفقيه إلى الاستعانة بأهل الخبرة في علوم السياسة، أو الاجتماع، أو الاقتصاد ونحوها⁴ . وهذا أمر ضروري حتى يكون المجدد ملماً بقضايا العصر وأفكاره، وثقافته (مجتهداً = مفكراً = مثقفاً = مجدداً) ، وعندئذ لا يقوم بالتجديد إلا أهله، و المتخصصون به، وهذا مطلب شرعي وعقلي. قال تعالى: ﴿ فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون ﴾⁵ وقوله: ﴿ فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول ﴾⁶ فالمعنى بهذا هو: المجتهد المفكر الذي استوعب علوم العربية، وعلوم القرآن، والسنة الشريفة، وقواعد الفقه، وأصوله، وعلم الخلاف ، ولا يسمح لغيره من ذوي الاختصاصات الأخرى أن يفتوا في قضايا الشريعة، وهذا ليس وصاية على الفكر، أو الدين، وإنما إعطاء الحرية للفكر الإسلامي المتخصص، كما تترك للطبيب حرية الحركة في

¹ - سبق ترجمته.

² - إعلام الموقعين ج ١ ص ٨٦.

³ - الفتوى بين التسبب والانضباط ص ٣٦ .

⁴ - التجديد في الفقه الإسلامي عدد ٧٥ ص ١٢٨ - ١٢٩.

⁵ - سورة النحل آية ٤٣ .

⁶ - سورة النساء آية ٥٩ .

علم الطب ولا نسمح للفقهاء التدخل في علم الطب، وعلاج الأمراض، وإلا كان الأمر فوضى وحدث ما لا تحمد عقباه.^١

قال الشاطبي^٢ : إنما تحصل درجة الاجتهاد، لمن اتصف بوصفين :
أحدهما : فهم مقاصد الشريعة على كمالها .

الثاني : التمكن من الاستنباط بناءً على فهمه فيها.^٣

وعلى اشتراط الأول بأن: الشريعة مبنية على اعتبار المصالح، وأن المصالح إنما اعتبرت من حيث وضعها الشارع كذلك، لا من حيث إدراك المكلف، إذ المصالح تختلف عن ذلك بالنسب والإضافات .

وأما الثاني فهو: كالخادم للأول، فإن التمكن من ذلك إنما هو بواسطة معارف محتاج إليها في فهم الشريعة أولاً، ومن هنا كان التمكن من الاستنباط خادماً لفهم مقاصد الشريعة .

وعلى الشيخ عبد الله دراز في هامشه بقوله : لأنه لا يفهم مقاصد الشريعة إلا بواسطة هذه المعارف ، وقد تقدم أنه لا بد من الكليات، التي هي ضوابط المصالح ، والمفاسد مضمومة إلى الجزئيات، التي هي الأدلة الخاصة من الكتاب، والسنة ، والإجماع والقياس ، وما يتعلق بها من المباحث ، ولا يستغنى بالكليات عن الجزئيات ، ولا بهذه عن تلك ، فالجزئيات يفهم بها مقاصد الشريعة أولاً، فهي تخدمها من هذه الجهة ، وعند الاستنباط لا بد من ضمها معاً ، وقد جعل التمكن شرطاً قانوناً للحصول على الاجتهاد، وفهم المقاصد شرطاً أولياً، حتى عبر عنه بالسبب الذي هو أقوى من الشرط .

وعليه بأنه: المقصود ،^٤ ولا يتمكن المفتي ، ولا الحاكم من الفتوى ، والحكم إلا بنوعين من الفهم : **أحدهما :** فهم الواقع والفقهاء فيه ، واستنباط علم حقيقة ما وقع بالقرائن، والأمارات والعلامات حتى يحيط به علماً .

والنوع الثاني : فهم الواجب في الواقع، وهو فهم حكم الله الذي حكم به في كتابه، أو على لسان نبيه ﷺ في هذا الواقع ، ثم يطبق أحدهما على الآخر . ثم قال : فالعالم من يتوصل بمعرفة الواقع والتفقه فيه إلى معرفة حكم الله ورسوله كما توصل شاهد يوسف

^١ - التجديد في الفقه الإسلامي عدد ٧٥ ص ١٨٤

^٢ - سبق ترجمته

^٣ - الموافقات للشاطبي ج ٤ ص ١٠٦ بتصرف

^٤ - الموافقات للشاطبي ج ٤ ص ١٠٧

عليه السلام بشق القميص من دبر إلى براءته ، وصدقه . وكما توصل سليمان عليه السلام بقوله: ائتوني بالسكين حتى أشق الولد بينكما " إلى معرفة عين الأم ، وكما توصل أمير المؤمنين علي رضي الله عنه بقوله للمرأة التي حملت كتاب حاطب لما أنكرته : لتخرجن الكتاب أو لأجردنك . إلى استخراج الكتاب منها ، وقد أشار إلى عمر رضي الله عنه في كتاب القضاء بقوله : فافهم إذا أدلي إليك ، إن الفهم الصحيح نعمة .

قال ابن القيم ^٢ مبينا معناه: الفهم نور يقذفه الله في قلب العبد، يميز به بين الصحيح والفاقد ، والحق والباطل ، والهدى والضلال ، والغى والرشد ، ويمده حسن القصد وتحري الحق ، وتقوى الرب في السر والعلانية ، ويقطع مادته اتباع الهوى ، وإيثار الدنيا وطلب محمدة الخلق، وترك الفتوى ^٣ .

وقد ذكر ابن القيم آداب المفتي والمجتهد ومن أهمها ما يلي:

١ - السكينة عند القيام بوظائف العبودية ؛ لأن ذلك يورث الخشوع، والخشوع، وغض الطرف ، وجمعية القلب على الله بحيث يؤدي عبوديته بقلبه وبدنه ، والخشوع نتيجة وثمرة لهذه السكينة ، وخشوع الجوارح نتيجة لخشوع القلب ، والدليل على ذلك قوله ﷺ لما رأى الرجل يعبث في لحيته أثناء الصلاة: " لو خشع قلب هذا لخشعت جوارحه " ^٤

أي الأسباب المحصلة والمؤدية والجالبة لها استيلاء مراقبة العبد لربه جل جلاله كأنه يراه . وكلما اشتدت هذه المراقبة أوجب له من الحياء ، والسكينة ، والمحبة والخشوع ، والخشوع ، والخوف ، والرجاء ما لا يحصل بدونها ، فالمراقبة أساس الأعمال القلبية كلها، وعمودها ، ولقد جمع ﷺ أصول أعمال القلب، وفروعها في كلمة واحدة وهو قوله : " الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه " ^٥

١ - أعلام الموقعين ج ١ ص ٨٦ .

٢ - سبق ترجمته

٣ - أعلام الموقعين ج ١ ص ٨٦ .

٤ - كنز العمال، كتاب الأخلاق باب الخشوع رقم (٥٨٩١) ج ٣ ص ٢٧٤ ، أخرجه البيهقي الكبرى ج ٢ ص ٢٨٥ - وفي مصنف ابن أبي شيبة ج ٢ ص ٨٦ - ومصنف عبد الرزاق ج ٢ ص ٢٦٦ .

٥ - أخرجه البخاري ٢ - كتاب الإيمان ٣٦ - باب سؤال جبريل النبي ﷺ عن الإيمان والإسلام والإحسان وعلم الساعة ج ١ ص ٢٧ ج ٤ ص ١٧٩٣ و مسلم ١ - كتاب الإيمان ١ - باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان ووجوب الإيمان بإثبات قدر الله سبحانه وتعالى ج ١ ص ٣٦ .

قال ابن القيم^١ : فتأمل كل مقام من مقامات الدين ، وكل عمل من أعمال القلوب . كيف تجد هذا أصله ومنبعه؟ والمقصود أن العبد محتاج إلى السكنية عند الوسواس المعترضة في أصل الإيمان ؛ ليثبت قلبه ، ولا يزيغ ، وعند الوسواس والخطرات القادمة في أعمال المخاوف على اختلافها ؛ ليثبت قلبه ، ويسكن جأشه ، وعند أسباب الفرح ؛ لئلا يطمح به مركبه ، فيجاوز الحد الذي لا يعبر ، فينقلب ترحاً وحرناً ، وكم ممن أنعم الله عليه بما يفرحه ، فجمع به مركب الفرح ، وتجاوز الحد ، فانقلب ترحاً عاجلاً ، ولو أعين بسكنية تعدل فرحه ، لأريد به الخير ، وكذلك محتاج للسكنية عند الأسباب المؤلمة على اختلافاتها الظاهرة ، والباطنة . فما أوجه إلى السكنية حينئذ ، وما أنفعها له ، وأجداها عليه ، والسكنية في هذه المواطن علامة على الظفر ، وحصول المحبوب ، واندفاعه المكروه ، وفقداء علامة على ضد ذلك ، لا يخطئ هذا ولا هذا .^٢ ومن تتبع سير العلماء المجددين في الدين وجد لهم همة عالية في التقوى ، والورع ، وسيرهم مدونة مشهورة غنية عن التعريف .

فالفقه أثر الفقيه ، ولا يكون فقيهاً بالعلم وحده ، ولكن العلم والعمل جميعاً مع التقى والورع اللازم لذلك كله ، مما لا يتحقق إلا للخاصة المخلصين ، فمن جمع ذلك كان مجدداً حقاً .

٢- معرفة الناس هذا أصل عظيم يحتاج إليه المفتي ، والحاكم ، فإن لم يكن فقيهاً فيه فقيهاً في الأمر والنهي ، ثم يطبق أحدهما على الآخر ، وإلا كان ما يفسد أكثر مما يصلح ، فإنه إذ لم يكن فقيهاً في الأمر ، وله معرفة بالناس تصور له الظالم بصورة المظلوم ، وعكسه ، والمحق بصورة الباطل وعكسه ، وراج عليه المكر والخداع والاحتيال ، وتصور له الصديق في صورة الزنديق ، والكاذب في صورة الصادق ولبس كل مبطل ثوب زور تحتها الإثم ، والكذب ، والفجور ، وهو لجهله بالناس وأحوالهم وعوائدهم وعرفياتهم ؛ لا يميز هذا من هذا ، بل ينبغي أن يكون فقيهاً في معرفة مكر الناس وخداعهم ، واحتيالهم ، وعوائدهم ، وأعرافهم ؛ فإن الفتوى تتغير بتغير الزمان ، والمكان ، والعوائد ، والأحوال ، وذلك كله من دين الله .

لكن كيف نصنع المجددين ؟

^١ - سبق ترجمته .

^٢ - أعلام الموقعين ج ١ ص ٢٠٤ .

يجب أن يراعي ما كان عليه السلف من مراعاة أهمية التربية والتنشئة؛ لما لها من أثر في تكوين الشخصية، فمن المعلوم أنه ليس التجديد لكل أحد، وإنما لمن توافرت فيه شروط الاجتهاد، وكان عنده القدرة على فهم النصوص، واستخراج المعاني المحققة للمصالح، والتي لا تتعارض مع النصوص الأخرى، ولا يتحقق ذلك إلا إذا كان الناظر في النص عنده مقومات، وأدوات خاصة يستطيع منها فهم ذلك، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿ فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون ﴾^١ فقد دلت الآية على أمرين:

أولهما: وجوب سؤال أهل الذكر عما لا يعلم.

ثانيهما: يجب أن يكون في الأمة من يوصفون بأهل الذكر، حتى يمكن سؤالهم، ومراجعتهم فيما لا يعلمه العامة، ومن ثم يجب على الأمة أن تخصص من يقوم بهذا الأمر أن يكون لديها علماء، تتوافر عندهم القدرة على ذلك بأن: تكون لهم تربية، وعناية، ورعاية خاصة؛ من أجل العلم، والفقه والشريعة، لا من أجل غاية أخرى. وإن كان اليوم تتعدد المدارس، والمعاهد والجامعات في كل الدول الإسلامية، ويتعدد نظام التعليم، فمنه الحكومي، والأهلي، والعام، والخاص، والديني والعلماني لكن يلاحظ أن: الكل يهدف في النهاية إلى الحصول على شهادات وأوسمة عامة، وإن خضعت لمعايير دولية، أو محلية في الحصول على تلك الشهادات، إلا أنها في الغالب ليست قادرة على تخرج من يحمل لقب المجدد، وإلا لو كانت كذلك، لكانت الجامعات، ومراكز البحوث مليئة بالمجددين، ولما كانت الحاجة ماسة إلى الكلام عن التجديد من وقت لآخر، كما أن كثير من الذين يتميزون بفكر جديد في مجال الدعوة، والفكر والفقه غالباً لم يصلوا إلى آخر ما يمكن تحصيله من الشهادات العلمية، والعالمية، بما يعني أن الأمر يحتاج إلى إعداد خاص، ومختلف عما عليه عامة الناس. ومما يؤيد ذلك ما يلي:

^١ -سورة النحل آية ٤٣- تفسير الطبري ج ٧ ص ٥٨٦ عن أبي جعفر: { فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون } قال: نحن أهل الذكر - يعني أهل البيت - تفسير ابن كثير ج ٢ ص ٧٥٣- تفسير القرطبي ج ١٠ ص ٩٧
قال ابن عباس: أهل الذكر أهل القرآن وقيل: أهل العلم فتح القدير ج ٣ ص ٢٣٥.

أولاً : أن الناظر في سير الأولين ، والعلماء المجددين، يجد أن لهم حياة خاصة مختلفة عن غيرهم من الناس، ومن غيرهم من العلماء لهم تربية خاصة ،وتعليم خاص، وتوجيه ديني وإيماني خاص ،وهذا يستوجب النظر في الأجيال ،وكيفية إعدادهم ،وتربيتهم، ومدى قدرتهم على النبوغ ،والتفوق، ومراعاة التدريس لكل على حسب طاقته ،وما يمكن أن يجيد فيه .^١

ثانياً : الاستفادة من سير العلماء السابقين ،وما انفرد به كل منهم في طريقه للنبوغ ، والوصول إلى حد العلماء وتوفيره مناخا للنوابع من الأجيال كي يمكن إعدادهم إعداداً خاصاً، حتى يتمكنوا من الإبداع، فليس التعليم مقصوراً على آراء السابقين والعلوم التي خلفوها ، وإنما أن نتعلم من سيرتهم ،وكيفية حياتهم كيف نشئوا؟ وكيف تعلموا ؟وكيف برعوا ؟، كي تتحقق الأسوة والقوة، فيمكن الإبداع مثل ما أبدعوا ،مادامنا قد تشبهنا وتأسينا في تعليمهم ، أما إذا أردت أن تزعم التجديد والإبداع بدون أن تصل إلى مثل ما وصلوا، فهذا يكون استعجالاً لطلب الثمار في غير أوانها ،وفي غير زمان حصادها ، وستكون الثمار غير طيبة ؛لعدم نضجها ؛ أو لعدم صحتها في معالجة ما ينتظرها ؛لعدم استوائها على سوقها ،فهي لا تعدو عن أن تكون ضرباً من الشعارات الجوفاء ،التي لا قيمة لها في المجال العلمي والتطبيقي ،وحتى المجال النظري أيضاً.، ولهذا اهتم العلماء قديماً وحديثاً بدراسة سير الأعلام من العلماء في كل وقت ومصر؛ لما لها من أهمية في ذلك ،وهذا أصل معمول به في الشرع، لا يمكن إغفاله وهو :التأسي والاقتداء بالأنبياء والمرسلين وخاتمهم ﷺ من أهل الاقتداء بهديهم، والتخلق بأخلاقهم ،والسير على نهجهم في طريق الهداية إلى رب العالمين ، وكذلك أيضاً الاقتداء بالعلماء في تربيتهم ،لعلمهم واقتفاء آثارهم من أجل الوصول إلى مثل ما وصلوا ،والإبداع مثل ما أبدعوا .قال تعالى : ﴿لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة﴾^٢

ثالثاً : في معرفة سير الأعلام السابقين وآثارهم فضلاً عن اقتفاء آثارهم ،التعرف على أهل الأهواء وأصحاب الدعوات المعادية ،وأهل الإلحاد، والفكر المنحرف من

^١ - سير أعلام النبلاء للذهبي تحقيق الأرنتوطط/ مؤسسة الرسالة سنة ١٤١٣ هـ ج ١ ص ١٢-١٣-١٤ وما بعدها بتصريف في المقدمة د/ بشار عواد .- تهذيب التهذيب لابن حجر ج ١ ص ٣-٧ وما بعدها بتصريف - تهذيب الكمال في أسماء الرجال للحافظ أبي الحجاج يوسف المزني المتوفى سنة ٧٤٢ هـ موقع اليعسوب
^٢ - سورة الأحزاب آية ٢١ .

أجل التبصير بهم ، وأفكارهم ، وتحذير الناس من السير على نهجهم ، وبيان عاقبتهم^١ ، وكيف يمكن تخريج علماء متخصصين في ظل العولمة ، وآثارها المتعددة تكون عندهم القدرة على الفهم ، والنبوغ ، والتجديد ، والحفاظ على الثوابت التي لا يمكن المساس بها شرعاً ، ويكون لهم فكر جديد بعيداً عن الفكر المنحرف ، والمعادي للفقهاء والدين الحنيف ، فعلى سبيل المثال أبسط ما يمكن تصوره هو : أنه يجب أن يتوافر في ذلك النموذج ما يلي :

١- الحفظ الجيد للقرآن الكريم .

٢- حفظ قدر من الحديث الصحيح كعشرة آلاف حديث مثلاً^٢ .

٣- معرفة العقيدة الصحيحة ، والعقائد الباطلة .

٤- الإمام بسير مجموعة من الصحابة ، التابعين والفقهاء ، وكيفية حياتهم وتحصيلهم للعلوم . فمثلاً : كيف نبغ الأئمة الأربعة ؟ وأشهر تلاميذهم ؟ وابن خلدون ، وابن رشد ، والرازي ، والغزالي ، والسيوطي ، وابن عابدين ، والشوكاني^٤ وغيرهم من رموز الفكر والثقافة ؟ وما نشئوا عليه من العلم ، وكيفية امتثالهم لما وصلوا إليه من علم ، وكما في قوله تعالى : ﴿ واتقوا الله ويعلمكم الله ﴾^٥ وكما روي عن أنس بن مالك أن النبي ﷺ قال : " من عمل بما يعلم ورثه الله علم ما لم يعلم " ^٦ ، فهذا شيء مهم ، يجب توافره في عالم الفقه ، فيكون على قدر كبير من الصدق والإخلاص ، وحسن الارتباط بالله تعالى حيث لا يتم الفقه في الدين إلا بذلك ، وقد روي أن الإمام مالك كان لا يحدث بحديث النبي ﷺ إلا وهو على وضوء ، ولا يفتي إلا وهو على طهارة متمكناً . قالوا : وينبغي أن يكون المفتي ظاهر الورع ، مشهوراً

^١ يراجع بتصرف التاريخ الكبير لإمام البخاري صاحب الصحيح ج ١ ص ٦ : ٩ وما بعدها موقع اليسوب ميزان الاعتدال للذهبي المتوفى سنة ٧٤٨ هـ ج ١ ص ٦ - ٩ - ١٥ وما بعدها تحقيق / محمد علي البجاوي ط/ دار المعرفة بيروت . وفيه قواعد مهمة في سير العلماء ونقد الرجال وكذلك كتب الطبقات للحنفية والشافعية والمالكية والحنابلة وغيرهم .

^٢ - مقدمة ابن خلدون ج ٢ ص ٣٤٦

^٣ - هو محمد بن أحمد بن محمد بن رشد ، أبو الوليد . فقيه مالكي ، فيلسوف ، طبيب من أهل الأندلس . من أهل قرطبة . عني بكلام أرسطو وترجمه إلى العربية وزاد عليه زيادات كثيرة ويلقب بالحفيد تمييزاً له عن جده أبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد الذي يميز بالجد . من تصانيفه (فصل المقال في ما بين الحكمة والشريعة من الاتصال و تهافت التهافت و الكليات ؛ و بداية المجتهد ونهاية المقتصد ؛ ورسالة حركة الفلك توفي سنة ٥٩٥ . [الأعلام للزركلي ٦ / ٢١٣ ؛ وشدرات الذهب ٤ / ٣٢٠]

^٤ - سبق ترجمة لهم .

^٥ - سورة البقرة

^٦ - أخرج أبو نعيم في الحلية من حديث أنس وضعفه لكن معناه صحيح وسيأتي ما يدل على ذلك ، تخريج أحاديث الإحياء ج ١ ص ٤٥ حلية الأولياء ج ١٠ ص ١٥

بالديانة الظاهرة، والصيانة الباهرة. وكان مالك - رحمه الله - يعمل بما لا يلزمه الناس، ويقول: لا يكون عالماً حتى يعمل في خاصّة نفسه بما لا يلزمه الناس مما لو تركه لم يَأْتُمْ". وكان يحكي نحوه عن شيخه ربيعة كما جعل من شروط المفتي كونه مكلفاً مسلماً، وثقةً مأموناً منتزهاً عن أسباب الفسق وخوارم المروءة، فقيه النفس، سليم الذهن، رصين الفكر، صحيح التصرف والاستتباط، متيقظاً^١ وجعل ذلك أمراً عاماً سواءً فيه: الحرُّ والعبد، والرجل والمرأة، والأعمى، والبصير، والأخرس والناطق إذا كتب أو فهمت إشارته.

قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح^٢: واتفقوا على أن: الفاسق لا تصح فتواه، ونقل الخطيب فيه إجماع المسلمين، ويجب عليه إذا وقعت له واقعة أن يعمل باجتهاد نفسه، وأما المستور، وهو الذي ظاهره العدالة، ولم تختبر عدالته باطناً، ففيه وجهان: أحدهما: جواز فتواه؛ لأنّ العدالة الباطنة يعسر معرفتها على غير القضاة.

والثاني: لا يجوز كالشهادة، والخلاف كالخلاف في صحة النكاح بحضور المستورين.

وقد أثار عن الأئمة ما يفيد ذلك المعنى، قال الربيع^٣ وهو يبين بعض ما كان عليه الإمام الشافعي: نمت في منزل الشافعي ليالي، فلم يكن ينام من الليل إلا يسيراً. وقال بحر بن نصر: ما رأيت ولا سمعت في عصر الشافعي من كان أتقى الله، ولا أروع، ولا أحسن صوتاً بالقرآن منه.

وقال الحميدي^٤: كان الشافعي يختم في كل يوم ختمة^١.

^١ - آداب الفتوى والمفتي والمستفتي - النووي - ج ١ ص ٦.

^٢ - هو عثمان بن عبد الرحمن أبو عمرو المعروف بابن الصلاح. كردي الأصل من أهل شهر زور أهلها كلهم أكراد - من علماء الشافعية. إمام عصره في الفقه والحديث وعلومه. وإذا أطلق الشيخ في علم الحديث فالمراد هو. كان عارفاً بالتفسير والأصول والنحو. نفقه أولاً على والده الصلاح، ثم رحل إلى الموصل ثم رجع إلى الشام ودرس في عدة مدارس. توفي سنة ٦٤٣ هـ من تصانيفه: مشكل الوسيط والفتاوى وعلم الحديث. [شذرات الذهب ٥ / ٢٢١ ومعجم المؤلفين ٦ / ٢٥٧]

^٣ - هو الربيع بن سليمان بن داود، أبو محمد. الجيزي نسبة إلى الجيزة بمصر. فقيه، روى عن ابن وهب وعبد الله بن عبد الحكم، والشافعي وعنه أبو داود والنسائي وابن أبي داود. قال ابن يونس والخطيب: كان ثقة، وقال أبو عمر الكندي: كان فقيهاً ديناً، توفي سنة ٢٥٦ وقيل ٢٥٧ هـ [ترتيب المدارك ٣ / ٨٦]

وسير أعلام النبلاء ١٢ / ٥٩١)

^٤ - هو عبد الله بن الزبير بن عيسى بن أسامة أبو بكر، الحميدي، المكي، محدث، فقيه، حافظ. روى عن ابن عيينة وإبراهيم بن سعد، ومحمد بن إدريس الشافعي وغيرهم. وروى عنه البخاري (٧٥) حديثاً، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي وغيرهم. ذهب مع الشافعي إلى مصر، ولازمه ثم رجع إلى مكة وأتقى

وقال الشافعي حاكيا عن نفسه : ما كذبت قط، ولا حلفت بالله صادقاً ولا كاذباً. وقال: ما تركت غسل الجمعة في برد، ولا سفر، ولا غيره. وقال: ما شبت منذ ست عشرة سنة إلا شبعة طرحتها من ساعتى.

وفى رواية: من عشرين سنة. وقال: من لم تعزه التقوى، فلا عز له. **وقال:** ما فرغت من الفقر قط. **وقال:** طلب فضول الدنيا عقوبة عاقب الله بها أهل التوحيد، وقيل للشافعي: ما لك تدمن إمساك العصى، ولست بضعيف؟ فقال: لأذكر أنى مسافر، يعنى فى الدنيا. **وقال:** من شهد الضعف من نفسه نال الاستقامة. وقال: من غلبته شدة الشهوة للدنيا لزمته العبودية لأهلها، ومن رضى بالقنوع زال عنه الخضوع. وقال: خير الدنيا والآخرة فى خمس خصال: غنى النفس، وكف الأذى، وكسب الحلال، ولبس التقوى، والنقّة بالله عز وجل على كل حال.^٢

وقال: من أحب أن يفتح الله قلبه، أو ينوره، فعليه بترك الكلام فيما لا يعنيه، واجتناب المعاصي، ويكون له خبئة فيما بينه وبين الله تعالى من عمل. **وفى رواية:** فعليه بالخلوة، وقلة الأكل، وترك مخالطة السفهاء، وبعض أهل العلم الذين ليس معهم إنصاف، ولا أدب.

وقال: يا ربيع، لا تتكلم فيما لا يعينك، فإنك إذا تكلمت بالكلمة ملكتك ولم تملكها. **وقال ليونس بن عبد الأعلى:** لو اجتهدت كل الجهد على أن ترضى الناس كلهم، فلا سبيل، فاخلص عملك ونيتك لله عز وجل.^٣

وفى مناقب الإمام أحمد قال الميموني: ما رأيت مصلياً قط أحسن صلاة من أحمد ابن حنبل، ولا أشد اتباعاً للسنن منه.

وقال إبراهيم بن الحارث من ولد عبادة بن الصامت: قيل لبشر الحافي حين ضرب أحمد بن حنبل فى المحنة: لو قمت وتكلمت كما تكلم؟ فقال: لا أقوى عليه، وإن أحمد قام مقام الأنبياء.^٤

بها، وكان من خيار الناس توفي سنة ٢١٩هـ. من تصانيفه: المسند وكتاب الدلائل [الأعلام ٤ / ٢١٩، ومعجم المؤلفين ٦ / ٥٤].

^١ - تهذيب الأسماء واللغات للنووي ج ١ ص ٦٨

^٢ المرجع السابق

^٣ - تهذيب الأسماء واللغات للنووي ج ١ ص ٣٠٢

^٤ - تهذيب الأسماء واللغات للنووي ج ١ ص ١٤٣ وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبا زرعة يقول: بلغنى أن المتوكل أمر أن يمسح الموضع الذى قام الناس فيه للصلاة على أحمد بن حنبل، فبلغ مقام ألفى وخمسائة

وقال الحافظ أبو سعد السمعاني في سيرة أبي إسحاق الشيرازي^١: كان الشيخ أبو إسحاق إمام الشافعية، والمدرس ببغداد في النظامية، شيخ الدهر، وإمام العصر، رحل إليه الناس من الأقطار، وقصدوه من كل النواحي والأمصار، وكان يجرى مجرى أبي العباس بن سريج. قال: وكان زاهدًا، ورعًا، متواضعًا، ظريفًا، كريمًا، سخيًا، جوادًا، طلق الوجه، دائم البشر، حسن المحاوره، مليح المجاورة، وكان يحكى الحكايات الحسنة، والأشعار المليحة، وكان يحفظ منها كثيرًا، وكان يضرب به المثل في الفصاحة. وقال أيضًا في موضع آخر: تفرد الإمام أبو إسحاق الشيرازي بالعلم الوافر، كالبحر الزاخر مع السيرة الجميلة، والطريقة المرضية. قال القاضي أبو بكر محمد بن عبد الباقي الأنصاري: كان ذا نصيب وافر من مراقبة الله تعالى، والإخلاص، وإرادة إظهار الحق، ونصح الخلق. وقال أبو الوفاء بن عقيل: شاهدت شيخنا أبا إسحاق لا يخرج شيئًا إلى فقير إلا أحضر النية، ولا يتكلم في مسألة إلا قدم الاستعاذة بالله تعالى، وأخلص القصد في نصره الحق، ولا صنّف شيئًا إلا بعدما صلى ركعات، فلا جرم شاع اسمه واشتهرت تصانيفه شرقًا وغربًا ببركة إخلاصه. قالوا: وكان مستجاب الدعوة، وقد ورد أن الإمام البخاري^٢ رحمه الله ما وضع في صحيحه ترجمة إلا وصلى لها ركعتين استخارة، فهذا نوع أدب خاص من آداب العلماء، لاشك أنه لا يتوافر لكل أحد، وإنما لمن توافر عنده درجات من الصدق، والإخلاص، والورع ونحوها مما لا غنى عنه لمن يتصف بصفة الفقيه الذي يبدع، ويؤلف ويؤثر في غيره، وينفع الله به الناس، فإن سر النفع، والبقاء يكمن في الصدق، والإخلاص، والأدب؛ ولهذا فإن الحاجة ماسة إلى الفقيه من قبل طالب العلم الذي يبتغي وجه الله تعالى، ويصدق في طلبه ويستمر على ذلك، ويخلص، ويتأدب ظاهرًا، وباطنًا لله تعالى، فلا يكون ذلك

ألف. قال: وقال الوركاني: أسلم يوم وفاة أحمد بن حنبل عشرون ألفًا من اليهود والنصارى والمجوس. ووقع المأتم في أربعة أصناف: المسلمين، واليهود، والنصارى، والمجوس.

^١ - هو إبراهيم بن علي بن يوسف، أبو إسحاق، جمال الدين الشيرازي. ولد بغيروز آباد (بليدة بفارس) نشأ ببغداد وتوفي بها فقيه شافعي. كان منظرًا فصيحًا ورعًا متواضعًا. انتهت إليه رئاسة المذهب وفاته في ٤٦٧ هـ من تصانيفه: "المهذب والتنصرة". [طبقات الشافعية الكبرى ٣ / ٨٨].

^٢ - هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، أبو عبد الله، البخاري. حبر الإسلام، والحافظ لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم. ولد في بخارى، ونشأ يتيمًا، رحل في طلب الحديث، وسمع من نحو ألف شيخ بخراسان والشام ومصر والحجاز وغيرها. جمع نحو ٦٠٠ ألف حديث اختار مما صح منها كتابه ((الجامع الصحيح) الذي هو أوثق كتب الحديث. وله التاريخ والضعفاء والأدب المفرد وغيرها. [الأعلام للزركلي ٥ / ٢٥٨].

متوافر مع صاحب بدعة ،ولا فكر ضال، ولا من يطلب العلم للشهرة ،ووجب
الرياسة ،والمناصب في ظل تعدل الأنظمة السياسية، وشاشات الإعلام ،وظهور
كثير ممن يلبسون ثياب التجديد شكلاً، وادعاءً، وهو لا يتورعون عن المحرمات
التي يجب على المؤمن اجتنابها سواء فيما بينهم، وبين الله، أو فيما بينهم وبين
الناس.

٥- الإحاطة بقواعد اللغة .

٦- - الإحاطة بقواعد الفقه، والأصول والقراءات، وما ينبغي للمفسر باعتبار أن:
ذلك كله ضرورة من ضرورات فهم النصوص الشرعية ،بالإضافة إلى الضوابط
التي يجب مراعاتها في الناس، والواقع ونحو ذلك .

رابعا : في تنشئة طلاب العلم ،والعلماء على: نهج الصحابة، والتابعين، والفقهاء
إحياءً لمنهج الصحابة ،والسلف الصالح في فهم سنة الرسول الأكرم ﷺ حيث قال :
" خير القرون قرني ثم الذين يلونهم "١ ففي الحديث إشارة إلى أمرين :
الأول : بيان فضل الصحابة، وتابعيهم على من بعدهم من الأئمة .

الثاني : الإشارة إلى ما يجب اتباعه ،والاقتداء بهم من أعلام الأمة ،فهؤلاء خير
القرون الذين يجب الاقتداء بهم في كل وقت وعصر ؛ولهذا قال ابن مسعود ﷺ :
من كان متأسياً فليتأسى بأصحاب محمد ﷺ ،فإنهم كانوا أبر هذه الأمة قلوباً
وأعمقها علماً، وأقلها تكلفاً، وأقومها هدياً، وأحسنها حالاً . قوم اختارهم الله لصحبة
نبيه ﷺ ، وإقامة دينه فاعرفوا فضلهم ،واتبعوهم في أفكارهم، فإنهم كانوا على
الهدى المستقيم ؛ولهذا أيضاً قال الشاطبي ٢ : يجب على كل ناظر في الدليل
الشرعي مراعاة ما فهم منه الأولون ،وما كانوا عليه في العمل به،فهو أحرى
بالصواب ،وأقوم في العلم والعمل . ٤

وقد أشار ابن خلدون ٥ إلى ذلك المعنى فبين أن المتعلم يرجع إلى من سبقه بعلم، أو
زاد عليه بمعرفة، أو إدراك، أو يأخذه ممن تقدمه من الأنبياء الذين سبقوه، فيلقن ذلك

١ - أخرجه مسلم - كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم [باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم
الذين يلونهم ج ٤ - ص ١٩٦٢ الموطأ - رواية محمد بن الحسن ج ٣ ص ٢٩٥ .

٢ - جامع بيان العلم وفضله ج ٢ ص ١١٩ .

٣ - سبق ترجمته.

٤ - الموافقات ج ٣ ص ٧٧ .

٥ - سبق ترجمته .

عنهم، ويحرص على أخذه، وتعلمه ثم إن فكره ونظره يتوجه إلى واحد، واحد من الحقائق، وينظر إلى ما يعرض له لذاته واحداً بعد آخر، ويتمرن على ذلك حتى يصير إلحاق العوارض بتلك الحقيقة ملكة له، فيكون حينئذ علمه بما يعرض لتلك الحقيقة علماً مخصوصاً. وتتشوق نفوس أهل الجيل الناشئ إلى تحصيل ذلك، فيفزعون إلى أهل معرفته، ويجيء التعليم من هذا^١. وقد ذكر في موضع آخر أن: تعليم القرآن شعار من شعائر الدين أخذ به أهل الملة درجوا عليه في جميع أمصارهم؛ لما يسبق فيع إلى القلوب من رسوخ الإيمان، وعقائده من آيات القرآن وبعض متون الحديث، وصار القرآن أصل التعليم الذي يبني عليه ما يحصل بعده من الملكات، وتحفيظ في الصغر؛ لأن تعليم الصغر أشد رسوخاً، وهو أصل لما بعده؛ لأن السابق للقلوب كالأساس للملكات، وعلى حسب الأساس، وأساليبه يكون حال ما يبني عليه، فيجب أن يراعي ذلك في تنشئة الأجيال، وتربية الأبناء وتعليم الطلاب حتى يتحقق منهم الفائدة المرجوة، والتي فيها صلاحهم دنيا ودين، وصلاح الأمة في حاضرها ومستقبلها.

رابعا : الربط بين العلم والعمل؛ لأن ثمرة العلم العمل، وأثر العمل بما علم، علم ما لم يعلم، ومن ثم يجب التأكيد على ضرورة الربط بين العلم والعمل؛ لأن من عمل بما علم ورثه الله علم ما لم يعلم؛ وهذا ضابط مهم؛ لأن الفقه ليس طريقه مجرد النظر، وإنما حسن الفهم، وهو توفيق من الله، وفضل، وذلك لا يكون إلا بالعمل والصدق والإخلاص لله تعالى، وقد نبه كثير من السلف إلى ذلك، وعللوا ذلك بأن: من سمع بأذنه حكى، ومن سمع بقلبه وعظ، ومن عمل بما علم هدى واهتدى^٢. فقد روي عبد الواحد بن زيد قال: كان يقال من عمل بما علم فتح الله له ما لا يعلم^٣.

وأصل ذلك الكتاب والسنة وبيانهما فيما يلي :

فمن الكتاب المجيد : قوله تعالى: ﴿والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا﴾^٤

^١ - المقدمة ج ١ ص ٢٤٦ ..

^٢ - حلية الأولياء ج ٦ ص ١٦٣ .

^٣ - حلية الأولياء ج ١٠ ص ٣٧٧

^٤ - سورة العنكبوت آية ٦٩.

فكل حكمة تظهر من القلب بالمواظبة على العبادة من غير تعلم، فهو بطريق الكشف والإلهام^١، وفي القرآن شواهد هذا متعددة في مثل: قوله: ﴿ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به لكان خيرا لهم وأشد تثبيتا وإذا لآتيناهم من لدنا أجرا عظيما ولهديناهم صراطا مستقيما﴾^٢ **وعلل ابن تيمية في الفتاوى بالآية، وفرع عليها فقال:** ولهذا أيضا يجزى الرجل في الدنيا على ما فعله من خير الهدى بما يفتح عليه من هدى آخر؛ ولهذا قيل: من عمل بما علم ورثه الله علم ما لم يعلم، وقد قال تعالى: {ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به لكان خيرا لهم وأشد تثبيتا} إلى قوله: {مستقيما} وقال: {قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين* يهدي به الله من اتبع رضوانه سبل السلام} ^٣ وقال: {يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وأمنوا برسوله يؤتكم كفلين من رحمته ويجعل لكم نورا تمشون به ويغفر لكم} ^٤ وقال: {إن تتقوا الله يجعل لكم فرقانا} ^٥ فسروه بالنصر والنجاة كقوله: {يوم الفرقان} وقد قيل نور يفرق به بين الحق والباطل ومثله قوله: {ومن يتق الله يجعل له مخرجا* ويرزقه من حيث لا يحتسب} ^٦ وعد المتقين بالمخارج من الضيق، وبرزق المنافع.^٧

ومن السنة النبوية مايلي:

- ١- ما روي عن أنس أن النبي ﷺ قال: "من عمل بما يعلم ورثه الله علم ما لم يعلم".^٨
- ٢- وقد قال النبي ﷺ: "من أراد عزاً بلا عشيرة، وغنى بلا مال، وعلماً بلا تعلم، فليخرج من ذل معصية الله إلى عز طاعة الله، فإنه واجد ذلك كله".^٩

^١ - إحياء علوم الدين [جزء ٣ - صفحة ٢٣]

^٢ - سورة النساء آيات ٦٦، ٦٧. رسالة في التوبة ج ١ ص ٢٣٨ مجموع الفتاوى ج ٧ ص ٣٣٩.

^٣ - سورة المائدة الآيات: ١٥، ١٦.

^٤ - سورة الحديد الآية ٢٨.

^٥ - سورة الأنفال آية ٢٩.

^٦ - سورة الطلاق الآيات ٢، ٣.

^٧ - الفتاوى الكبرى ج ١ ص ١٠٠.

^٨ - أخرجه أبو نعيم في الحلية من حديث أنس وضعفه، تخريج أحاديث الإحياء ج ١ ص ٤٥، حلية

الأولياء ج ١٠ ص ١٥، كشف الخفاء ج ٢ ص ١٥٣٩.

^٩ - أخرجه أبو نعيم في الحلية بلفظ "عن علي رضي الله تعالى عنهم قال قال رسول الله صلى الله عليه

وسلم من نقله الله عز وجل من ذل المعاصي إلى عز التقوى أغناه بلا مال وأعزه بلا عشيرة وأنسه بلا

أنيس ومن خاف الله أخاف الله تعالى منه كل شيء ومن لم يخف الله أخافه الله تعالى من كل شيء ومن

رضي من الله تعالى باليسير من الرزق رضي الله تعالى عنه باليسير من العمل ومن لم يستحي من طلب

المعيشة خفت مؤنته ورخى باله ون" وقال: عم عياله ومن زهد في الدنيا ثبت الله الحكمة في قلبه وانطلق الله

٣- وما روي أنه ﷺ قال : " إذا زهد العبد في الدنيا وكل الله سبحانه بقلبه ملكاً يغرَس فيه آثار الحكمة ، كما يغرَس أكار أحدكم الفسيل في بستانه"^١
وجه الدلالة: وحقيقة الأمر أنه لا بد من الأمرين ، فلا بد من العلم ، والقصد ، ولا بد من العلم والعمل به ، ومن علم بما يعلم ورثه الله علم ما لم يعلم.^٢
فالعلم والاعتقاد يدعو إلى العمل بموجبه ، والإرادة رغبة ، ورهبة ، والعمل بموجبها يؤيد النظر ، والعلم الموافق لتلك الإرادة ، والعمل كما قال: من عمل بما علم أورثه الله علم ما لم يعلم.^٣

وقد وردت آثار عن الصحابة والسلف تؤيد ذلك منها مايلي:

١- ما روي عن علي قال : يا حملة العلم اعملوا به ، فإنما العالم من عمل بما علم ، ووافق علمه عمله ، وسيكون أقوام يحملون العلم لا يجاوز تراقيهم ، خالف عملهم علمهم ، وتخالف سريرتهم علانيتهم ، يجلسون حلقاتاً ، فيباهي بعضهم بعضاً حتى أن الرجل ليغضب على جليسه أن يجلس إلى غيره ، ويدعه . أولئك لا تصعد أعمالهم في مجالسهم تلك إلى الله.^٤

٢- وقد كان عمر بن الخطاب ﷺ يقول - ويكتب بذلك إلى عماله : (احفظوا عن المطيعين لله ما يقولون فإنه يتجلى لهم أمور صادقة)^٥

٣- كان عمر بن عبد العزيز يقول : (جهلنا بما علمنا تركنا العمل بما علمنا ، ولو علمنا بما علمنا لفتح الله على قلوبنا غلق ما لا تهتدي إليه آمالنا"^٦

وهذا يعني أنه: كلما استعمل العبد عقله ، وعمل بعلمه ، وأخلص في عمله ، وصفا ضميره ، وجال بفهمه في بصيرة العقل ، وذكاء النفس ، وفطنة الروح ، وذهن القلب ،

بها لسانه وأخرجه من الدنيا سالماً الى دار القرار هذا حديث غريب لم يروه مرفوعاً مسنداً إلا العترة الطيبة

خلفاً عن سلفها حلية الأولياء ج ٣ ص ١٩١ والبيهقي في شعب الإيمان ج ٥ ص ٤٥٠ من كلام

جعفر بن محمد وذكره ابن تيمية موصولاً في درء التعارض ج ٤ ص ٣٥٨

١ - ذكره ابن تيمية في درء التعارض ج ٤ ص ٣٥٨ ، وفي حلية الأولياء ج ٦ ص ٣٨٩ عن سفيان الثوري قال: إذا زهد العبد في الدنيا أنبت الله الحكمة في قلبه ، وأطلق بها لسانه وبصره عيوب الدنيا وداءها ودواءه.

٢ - درء التعارض ج ٣ ص ٨٠ ، ج ٤ ص ٣٥٨ الفتاوى الكبرى ج ١ ص ١٠٠

٣ - رسالة في التوبة ج ١ - ص ٢٣٨ ، مجموع الفتاوى ج ١٣ ص ٢٤٥ .

٤ - سنن الدارمي ج ١ ص ١١٨ .

٥ - رسالة في التوبة ج ١ ص ٢٣٨ .

٦ - درء التعارض ج ٤ ص ٣٥٨ .

وقوى يقينه، ونفى شكه، وضبط حواسه بالآداب النبوية، وقام على خواطره بالمراقبة، وتحرى ترك الكذب في الأقوال والأفعال، وصار الصدق وطنه، وذهب عنه الرياء والعجب، وأظهر الفقر والفاقة إلى معبوده، وتبرأ من حوله وقوته، ولزم الخدمة، وقام بحرمة الأدب، وحفظ الحدود، والاتباع، وهرب من الابتداع، زيد في معرفته، وقويت بصيرته، وكوشف بما غاب عن الأعيان، وصار من أهل الزيادة بحقيقة مادة الشكر الموجبة للمزيد. **قال ابن تيمية:** فلا ريب أن الله يفتح على قلوب أوليائه المتقين، وعباده الصالحين؛ بسبب طهارة قلوبهم مما يكرهه، واتباعهم ما يحبه، ما لا يفتح به على غيرهم، وهذا كما قال علي: **إلا فهماً يؤتاه الله عبداً في كتابه، وفى الأثر: من عمل بما علم ورثه الله علم ما لم يعلم.** وقد دل القرآن على ذلك في غير موضع، كقوله: ﴿ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به لكان خيراً لهم وأشدّ تثبيتاً وإذا لآتيناهم من لدنا أجراً عظيماً ولهديناهم صراطاً مستقيماً﴾^١ فقد أخبر سبحانه أنه من فعل ما يؤمر به يهديه الله صراطاً مستقيماً، ويزيده هدي ورساد، ويجعل له من أمره يسراً، **ومن ذلك الآيات الآتية:** قال تعالى: ﴿يهدى به الله من اتبع رضوانه سبيل السلام﴾^٢ وقوله تعالى: ﴿والذين اهتدوا زادهم هدى وآتاهم تقواهم﴾^٣ وقوله: ﴿إنهم فتيحة آمنوا بربهم وزدناهم هدى﴾^٤ يعني زادهم إيماناً، وبصيرة، أو يسرهم للعمل الصالح من الانقطاع إلى الله تعالى، ومباعدة الناس، والزهد في الدنيا وهذه زيادة على الإيمان^٥ ومعلوم أن الزهد له أثره في تلقي الحكمة، فهدايات الله تعالى كثيرة وفضله واسع ولا يعطيه إلا من اتبع هداه.^٦

^١ - درء التعارض ج ٤ ص ٣٥٨ .

^٢ - سورة النساء آيات ٦٦، ٦٧. رسالة في التوبة ج ١ ص ٢٣٨ مجموع الفتاوى ج ٧ ص ٣٣٩.

^٣ - سورة المائدة آية ١١٦.

^٤ - سورة محمد آية ١٧.

^٥ - سورة الكهف آية ١٣.

^٦ - تفسير القرطبي ج ١٠ ص ٣١٧ تفسير البغوي ج ١ ص ١٥٦ فتح القدير ج ٣ ص ٣٨٩ تفسير ابن

كثير ج ٣ ص ١٠١ بتصرف

^٧ مجموع الفتاوى ج ١٣ ص ٢٤٥، الفتاوى الكبرى ج ١ ص ١٠٠. بتصرف

المطلب الثالث

من صور التجديد الفقهي المعاصر

لقد تعددت الفتاوى المعاصرة، والتي يمكن من خلالها رصد مجموعة من صور التجديد الفقهي المعاصر في مسائل، وقضايا كثيرة، وذلك لضرورة أن التطور الحضاري الهائل في عصرنا قد حفل بأشكال، وأعمال كثيرة وقضايا، ومسائل لم تكن موجودة من قبل، أو كانت موجودة بشكل وبمضمون آخر مما يجعل الحكم فيها حتماً مختلف عما كان قبلاً، وكما هو معلوم أن الفتوى تتغير بتغير الزمان، والمكان والأشخاص؛ لأن مبنائها بالمصالح، فإذا وجدت المصلحة، فثمّ الشرع، أو كلما كان الشرع كانت المصالح، فبأخذها يعرف الآخر لكن أمام كثرة المسائل والقضايا، وتعدد وجهات النظر فيها، نلاحظ تنوع واختلاف آراء المجتهدين، أو المفتين وترتب على ذلك أن يكون هناك نوعان من صور التجديد الفقهي المعاصر وهما :

النوع الأول : تجديد فقهي مستوف الضوابط، والقواعد الفقهية .

النوع الثاني : تجديد فقهي غير مستوف ضوابطه، وغير مطابق لقواعده، والسبب في وجود هذا الاختلاف، أو التناقض بين النوعين من أنواع التجديد الفقهي يرجع إلى ما يلي :

١. حرص البعض على وجود آراء فقهية توافق الواقع، حتى ولو كانت غير موافقة للقواعد الشرعية والفقهية، فيقومون بإضفاء الشرعية على الواقع من أجل مسايرة التقدم الحضاري زعماً منهم أن ذلك هو الصواب؛ لأن القواعد الفقهية غير مستندة للشرع، والاعتماد عليها، أو الرجوع إليها اليوم يعد رجوعاً بالزمن إلى السوراء؛ لأنها لم تعد صالحة للزمن المعاصر .

٢. إدعاء الاجتهاد مع الجهل بأحكام الشريعة، وقواعد الفتوى، وكيفية استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية، فيكون رأيه موافقاً للهوى ومصادماً للنص، ومخالفاً له؛ لعدم معرفته به، أو عدم فهمه له.

٣. عدم مراعاة الضوابط العامة، أو الخاصة للتجديد، فمثلاً: عدم فهم الواقع يؤدي إلى رفض الجديد، وعدم القدرة على الربط بين القديم والحديث يؤدي إلى تضارب الفتاوى، وعدم فهم آراء الأئمة، أو الإحاطة بها، ومقاصدها يؤدي إلى رفض فتاويهم، ورمي الفقه الموروث بالتخلف والجمود، ولا ذنب فيه إلا عدم القدرة على فهمه؛

وبسبب هذا قد تكون بعض الفتاوى بعيدة عن جوهر الدين، وبعضها يوصف بالتشدد والغلو، والبعض الآخر يوصف بالتسيب والانحلال، والكل يزعم التجديد، بل يزعم أن رأيه هو الصواب، ومخالفه باطل، ولا يمكن اعتبار أحدهما مجدداً؛ لأن التجديد هو: رؤية الواقع في ضوء النص، وإعمال القواعد الأصولية والفقهية في تكييف الواقع، وبيان الحكم الشرعي، أو الفقهي المناسب له، فهو مبني على جودة في فهم النصوص واستنباط الحكم منها، وجودة في تنزيل حكمها على الواقع، بعد فهمه فهماً سليماً، وفقاً للقواعد الفقهية والأصولية، وكما قال السيوطي^١: المفتي طيب الأديان كما أن الطبيب طيب الأبدان^٢.

وعلى هذا فالتجديد لا يعني التخلّص من القديم وإنما يعني :

١ . الاحتفاظ بالقديم، وفهمه، والاستفادة منه .

٢ . التوفيق بين فقه الواقع، وفهم النصوص على ضوء القواعد المقررة التي سار عليها الأئمة في فتاويهم من قبل، وهذا النوع من التجديد هو المأمول؛ لأنه المطابق للقواعد، والذي ينتفع به الناس، ويحقق مصالحهم، ويحافظ على حقوقهم في الدنيا والآخرة، وسوف أبين فيما يلي صور، ونماذج لهذين النوعين من التجديد المعاصر، وبيان الفرق بينها وذلك في الفرعين التاليين :

الفرع الأول : من صور التجديد غير المستوفى لضوابطه .

الفرع الثاني : من صور التجديد المستوفى لضوابطه.

^١ = سبق ترجمته.

^٢ - الحاوي للفتاوى ج ١ ص ٥٠٧ - الموافقات للشاطبي ج ٤ ص ٩٨ .

الفرع الأول

من صور التجديد غير المستوفى لضوابطه .

في ظل الدعوات الكثيرة ، والمتكررة لتجديد الفقه ظهرت مجموعة من الفتاوى والاجتهادات التي تزعم التجديد، زعم أهلها أنهم قادرون عليها، واعتقدوا أنهم المجددون ، والأوصياء على الدين والمجتمع ، وأفتوا بالرأي ، أو الهوى ، أو العصبية بالرغم من أنهم ليسوا من أهل الاجتهاد ، وغاب عنهم أن الاجتهاد إذا صدر من غير أهله ، أو لم يبذل الفقيه فيه وسعه ، وجهده ، ووصولاً للحكم الشرعي يكون اجتهاداً باطلاً ، وليس خطأ . فالمخطئ من المجتهدين مأجور ؛ لأنه اجتهد ، وبذل الوسع في سبيل الوصول للحكم ، وغلب على ظنه أنه صواب ، لكنه لم يصل إليه ، فهو معذور في خطئه ، بخلاف الذي يزعم الاجتهاد ، وهو من غير أهله ، أو لم يبذل قصارى جهده في الاستنباط ، فإنه مقصر ومعتد ، فاجتهاده باطل ومأزور لا مأجور ؛ لجهله ، ولا يعذر في الجهل آنذاك ؛ لأنه تعمد فعل شيء ليس من حقه ، وهو من غير أهله ، فقد تعمد الكذب على الله ورسوله ، وصور ذلك كثيرة من بعض العلماء الغير متخصصين في الفقه خاصة ، وفي علوم الشريعة عامة ، وأصدروا فتاوى في مسائل خطيرة ، لو عرضت على عمر بن الخطاب رضي الله عنه وسائر أهل الفتوى من الصحابة ، لجمعوا لها أهل الحل ، والعقد ومن ذلك ما يلي

١ . قصر تحريم الربا على المضاعف دون غيره .

أفتى بعض العلماء كالشيخ عبد العزيز جاويش - رحمه الله - بجواز الفائدة القليلة ، واقتصار الحكم بالتحريم على الفائدة المركبة ، أو المضاعفة ، وقد حكم القضاء بذلك حيث : أباحت الدولة العثمانية للقضاة أن يحكموا بالفائدة على ألا تبلغ مثل الدين الأصلي ، أي لا تبلغ ضعف القرض ؛ لأن الضعف يعتبر حراماً ، أما أقل من الضعف ، فإنه يكون مباحاً^١ . وكان مستندهم في تلك الفتوى قوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافاً مضاعفة ﴾ ويرد على هؤلاء بما يلي :

^١ - صدرت هذه الفتوى في ١٠ شوال سنة ١٣٢٨ هـ - يراعى مقال الشيخ أبو زهرة عن الربا بمجلة العربي

العدد ٥٩ سنة ١٩٦٣م

^٢ - سورة آل عمران آية ١٣٠

أولاً : ليست هذه الآية هي التي تبين حكم الربا في القرآن؛ لأنها تمثل مرحلة من مراحل التدرج في تحريم الربا، وليست المرحلة الأخيرة، فهي منسوخة يعني: أبطل حكمها بالآيات التي تناولت المرحلة الأخيرة من مراحل التدرج في تحريم الربا، كما هو مجمع عليه عند الفقهاء والأصوليين^١.

ثانياً : أن تحريم الربا قليله، وكثيره ثابت بقوله تعالى: ﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين ﴾^٢ ولا خلاف أنها من أواخر آيات القرآن الكريم نزولاً، فهي ناسخة لما قبلها من آيات تناولت حكم الربا قبلها عملاً بالقاعدة أن: المتأخر ينسخ المتقدم، وأن الحكم يتعلق بها بالإجماع^٣.

ثالثاً : لو كان للمفتي أدنى صلة بالفقه، أو اطلاع على فقه الربا، لعلم أن: الربا أنواع: ربا نسيئة، و ربا فضل، وكلاهما محرم بصرف النظر عن كون الزيادة قليلة، أو كثيرة، بل إن ربا النسيئة يحرم لمجرد وجود الأجل، حتى ولو لم يكن هناك زيادة عملاً بقول النبي ﷺ: "الذهب بالذهب والفضة بالفضة والتمر بالتمر والبر بالبر والشعير بالشعير والملح بالملح مثلاً بمثل سواء بسواء يدا بيد من زاد أو استزاد فقد أربى"^٤ وقد تناول كثير من العلماء المنصفين الرد على هذه الفتوى في أوقات متعددة، لكن المؤسف والعجيب أن تعالج الموضوعات بهذا الشكل، وبهذا الأسلوب الذي يؤدي إلى ما لا تحمد عقباه^٥.

٢- الفتوى بإباحة فوائد، وأرباح شهادات استثمار البنك الأهلي المصري بأنواعها الثلاثة، باعتبار أنها معاملة حديثة لا ينطبق عليها أحكام عقود المضاربة، أو الوديعة، أو القرض، أو أنها من قبيل المسكوت عنه، المدلول عليه بقوله ﷺ: "إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها وحد حدودا فلا تنتهكوها وسكت عن أشياء رحمة بكم من غير نسيان، فلا تسألوا عنها"^٦ والغريب أن شهادات الاستثمار اختلف فيها

^١ - الربا والقرض د/ أبو سريع محمد عبد الهادي ص ١٥٧ .

^٢ - سورة البقرة آية ٢٧٩.

^٣ - الربا والقرض د/ أبو سريع محمد عبد الهادي ص ١٥٩ - ١٥٩.

^٤ - أخرجه البخاري ٣٩ - كتاب البيوع ٥٤ - باب ما يذكر في بيع الطعام والحكرة ج ٢ ص ٧٥٠ أخرجه مسلم في المساقاة باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقدا ج ٣ ص ١٢٠٨ الموطأ - رواية محمد بن الحسن ج ٣ ص ٢٤٣ سنن أبي داود ج ٢ ص ٢٦٨ سنن الترمذي ج ٣ ص ٥٤١ سنن النسائي ج ٧ ص ٢٧٤

^٥ - الربا والقرض د/ أبو سريع محمد عبد الهادي ص ١٥٨ - شهادات الاستثمار من الوجهة التشريعية والشرعية ص ١٨٠ ص ١٨٥ (رسالة ماجستير)

^٦ - سبق تخريجه.

اختلافاً كبيراً : بعض العلماء خرجها على أساس المضاربة الفاسدة ، وبعضهم خرجها على أساس الوديعة المأذون في استثمارها ، وغير ذلك ، وكل رأي يحاول تبرير وجهته بأدلة قانونية ، أو فقهية ربما نقول أنها من قبيل الاجتهاد المخطئ وذلك لصدورها من علماء يشتغلون بالفقه والفتوى ، لكن هذه الفتوى تصدر ممن لا صلة له بالفقه ، ولا الفتوى مما يعني أنها مبنية على الرأي المجرد عن الأدلة ، أو حكم بالهوى ، والشهوة في محاولة لإضفاء الشرعية على الواقع المعاصر ، ولو أدى إلى مخالفة النص ، والخروج عليه .^١

وقد رد كثير من الفقهاء على ذلك بأننا: لو سلمنا أن شكل شهادات الاستثمار يختلف عن أشكال العقود : المضاربة، والوديعة، والقرض، وإذا كان يتمسك البعض بأن: علة الربا لا يتحقق منها ولا تعتبر من قبيل قرض جر منفعة بالرغم من تحقق ذلك كله فيها ، فلو سلمنا ذلك لما خرجت عن أن تكون ضرباً من ضروب القمار، والرهان، والميسر فهذه الشهادات ، وخاصة المجموعة (ج) التي يكون العائد فيها توزيع جوائز قد تخطئ، وقد تصيب ، هي المقامرة والمراهنة طبيعة واحدة، وذلك كله من العقود الفاسدة المنهي عنها شرعاً، باعتبارها من الميسر المنهي عنه في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجَسٌ... ﴾^٢ ويأخذ حكم الميسر جميع أنواع القمار، وكل ما فيه خطر، ويتوقف الكسب والخسارة فيه على معنى المقامرة، والمراهنة، والمقامرة، والخالية عن عمل، أو سبب مشروع لاستحقاق العائد، أو الجائزة على أن هناك من المقامرة ما يدخل تحت معنى الجعالة المشروعة مثل: السباق النافع، فمن سبق أخذ كذا، ومن لم يسبق لم يأخذ شيئاً ، ففيه تحريض على عمل مفيد ، ونافع بشرط أن يكون العمل

١ - يراجع الشبهات المعاصرة لإباحة الربا د/ أحمد شوقي دنيا ص ٥٦٧ - ٥٧٠ فوائد البنوك د رمضان حافظ السيوطي ص ٣٧ ص ٤٣ ص ٥٠ نشر مكتبة وهبة بالقاهرة الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ المعاملات في الإسلام للشيخ محمد سيد طنطاوي شيخ الأزهر هدية مجلة الأزهر عدد ذي القعدة ١٤١٧ هـ كتاب أكتوبر أرباح البنوك بين الحلال والحرام وتضمنت مجموعة من المقالات لعدد من العلماء مثل د القرضاوي وشيخ الأزهر الشيخ طنطاوي ود عبد العظيم رمضان أستاذ التاريخ، أمحمود صدقي مراد رئيس مجلس إدارة بنك الدلتا الدولي والذي طلب صراحة من مفتي الجمهورية إصدار فتوى واضحة تحافظ على الجهاز المصرفي وتدعم الاقتصاد القومي ص ٢١ وكذلك إراء كثيرة متعددة لمتخصصين كالشيخ الشعراوي والشيخ الغزالي ود علي السالوس ص ١١٠ ود/فتحي لاشين وغيرهم ممن قالوا بحرمة الفوائد وتضمنت إراء لغيرهم ممن يري حلها مثل د أحمد شلبي أستاذ الحضارة وعصام رفعت رئيس تحرير جريدة الأهرام الاقتصادي ص ١١٢ والكتاب نشر دار المعارف بالقاهرة.

٢ - سورة المائدة آية ٩٠.

نافعاً، ومفيداً،^١ وأن تكون المكافأة من شخص ثالث، أما لو كان التحريض على غير عمل، أو على عمل غير مفيد، فإنه لغو وعبث .

وأما المجموعة (أ)، (ب) فهي مقابل فائدة مثلها مثل سائر الودائع البنكية، فلا يختلف حكمها عن حكمها^٢. وكل من له صلة بالفقه، أو كان ذا نظر وبصيرة بالفوائد، وأثارها السيئة، وقف أمام هذه التبريرات الخاطئة، وبيّن أن وراءها الشر والفساد على مختلف الأصعدة اقتصادياً، وسياسياً، واجتماعياً^٣.

وقد أصدرت دار الإفتاء المصرية فتاوى عدة في تحريم عائد شهادات الاستثمار بأنواعها، وأنها من قبيل القرض بفائدة، وكذلك فوائد دفاتر التوفير، والإيداع بفائدة، ومن ذلك فتوى الشيخ جاد الحق في صفر سنة ١٤٠٠هـ عن عائد شهادات الاستثمار المجموعة (ج) وجوائز التوفير، ومنها جعل الجوائز مباحة باعتبارها من قبيل الوعد بجائزة الذي أباحه الفقهاء، أما الشهادات ذات الفوائد المحددة سلفاً، فإنها ربا محرم شرعاً^٤، وفي الفتوى رقم ١٢٥٦ أكد نفس الفتوى السابقة. وكما قال د/ القرضاوي: ولا ريب أن البشر لو تركوا لتقدير مصالحهم وحدهم دون اهتمام بالوحي، يضلوا الطريق، ويضخموا بعض المصالح على حساب أخرى، وإن كانت أعظم منها، وأبقى، أو يقدرها بعض المصالح غافلين عما تعقبه من مفسد تفوقها بل كثيرا ما اعتبروا بعض المفسد الكثيرة مصالح؛ لأن فيها تحقيق شهوة عارضة لهم، أو إشباع لذة عاجلة في حياتهم^٥.

٢- التسوية بين الذكر والأنثى في الميراث

بالرغم من أن الميراث منصوص على أكثر أحكامه في القرآن الكريم والسنة، ففي القرآن الكريم بين الله تعالى أن: الميراث يقسم بين الأولاد للذكر مثل حظ الأنثيين، كما بين أن ذلك لا يتنافى مع قضية المساواة بين الرجل والمرأة، حيث قال: ﴿ولا

^١ - بدائع الصنائع ج ٦ ص ٢٠٦ - الفتاوى الكبرى ج ٣ ص ٢٨٥ - تفسير الألوسي ج ١ ص ١١٤

^٢ - فوائد البنوك هي الربا الحرام د/ القرضاوي ص ٤٧ : ٤٩ فتاوى الشيخ جاد الحق شيخ الزهر ص ٤٦ ص ٥٠ هدية مجلة الأزهر عدد رجب ١٤١٢ هـ .

^٣ - معجزة الإسلام في نهيه عن الربا د/ صالح العناني ص ٨٩ - ٩١ - البديل الشرعي لشهادات الاستثمار ص ٣٥ - ٣٨ .

^٤ - فتاوى دار الإفتاء المصرية ولجنة الفتوى بالأزهر للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة باب من أحكام التعامل مع البنوك الموضوعات رقم ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٦ .

^٥ - الاجتهاد المعاصر د/ يوسف القرضاوي ص ٧٢ - ٧١ .

تتمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض ﴿١﴾ وهل في زيادة النصيب تفضيل أم مراعاة للأعباء، والحقوق التي تتعلق بصاحب ذلك النصيب، وحتى إذا لم يكن ذلك هو الحكمة من التوزيع، فإن النص على التوزيع يقتضي عدم الاجتهاد معه، وإلا كان اجتهاداً باطلاً، وقد قعد الفقهاء قاعدة مقالها: أن لا اجتهاد. وأن الاجتهاد مع النص يكون اجتهاداً باطلاً. ومع ذلك ظن بعض المسلمين في العراق وتونس وغيرهما من الذين يزعمون التنوير، والتقدم إلى وجوب مساواة المرأة للرجل في الميراث، ولا دليل لهم إلا مخالفة الله تعالى ورسوله بزعم التطور والتجديد، وحقوق المرأة، وإرضاء القرب، وربما ظن هؤلاء أن التفاوت في ميراث الابن والبنات مبناه قوامه الرجل على المرأة، وأنها قد زالت بخروج المرأة للعمل، واتفاقها على نفسها، أو أحياناً على أسرتها، وزجها، وهذا اعتقاد باطل، وزعم خاطئ؛ لأنه من الخطأ أن تحاول تطوير ما لا يقبل التطوير، والاجتهاد من المواطن التي لا محل فيها للاجتهاد، ومن المعلوم أن الأحكام القطعية لا تقبل الاجتهاد، لأنها ثابتة نصاً، وإلا فيكون ذلك من إتباع الهوى، وإتباع الهوى بعيد عن سبيل الله، ويؤدي إلى الفساد في الأرض، كما قال تعالى: ﴿ولو اتبع الحق أهواءهم لفسدت السموات والأرض ومن فيهن﴾^٢ فمثل هذا الاجتهاد لا يعد اجتهاداً تجديدياً، وإنما هو تحريف، وتغيير لحكم شرعي ثبت بطريق قطعي، وبدلالة قطعية لا تقبل التأويل، ولا الاجتهاد، فهو اجتهاد فاسد لأمرين وهما:

الأمر الأول: أنه صدر من غير أهله قطعاً لأن المجتهد يعلم ما يجوز له وما لا يجوز فإذا اجتهد في غير ما يجوز له تبين أنه غير أهل للاجتهاد.

الأمر الثاني: أنه اجتهد في غير محله؛ لأن القطعي ليس محلاً للاجتهاد، فهو اجتهاد غير مشروع، والمجتهد فيه ليس مخطئاً، وإنما متجاوزاً متعدياً، فهو مأزور غير مأجور؛ لتعمده مجاوزة الحد، ومخالفة الشرع.

^١ - سورة النساء آية ٣٢.

^٢ - سورة المؤمنون آية ٧١.

الفرع الثاني

من صور التجديد الفقهي الصحيح

لا يمكن حصر التجديدات الفقهية المعاصرة، والتي توافرت فيها ضوابط التجديد الفقهي على تعدد أنواعها، فالقضايا التي تعرض كثيرة ومتعددة، ومؤسسات الفتوى كثيرة كدار الإفتاء المصرية والسعودية، والمجمع الفقهي الإسلامي برابطة العالم الإسلامي، والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ومجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف، وغير ذلك من العلماء المعنيين بالفقه وتجديده، أعلام العصر أمثال الشيخ الشعراوي، والشيخ جاد الحق، والغزالي، والقرضاوي، والزحيلي، والمرزوقي والتركي، وابن باز، وابن عثيمين، وآل شيخ، وغيرهم أعضاء المجمع الفقهي بمكة المكرمة، والذين انتشر علمهم، وتغطي فتاويهم أكثر القضايا المعاصرة على العالم اليوم، وسوف أتناول بعض الفتاوى التجديدية التي يظهر منها توافر ضوابط التجديد الفقهي، ومن ثم تحقيق المصالح، ودرء المفسد مع عدم مخالفة النصوص الشرعية، والقواعد الأصولية والفقهية، ومسايرة التطور الحضاري، وتعد أيضاً بمثابة برهان على مرونة الفقه الإسلامي، وتطوره، ومسايرته لكل زمان، ومكان وفيما يلي أهم تلك الصور التجديدية الفقهية :

١- وجوب توثيق عقد الزواج

بالرغم من أن الزواج كان ينعقد على عهد النبي ﷺ بحضور الولي، والشهود والزوج، ولم يوجد ما يسمى بالتوثيق، فقد رأت الآن كل قوانين الأحوال الشخصية الإلزام بتسجيل عقود الزواج، وإن تفاوتت فيما بينها في الطريقة، والأثر المترتب على ذلك، وبالرغم من بعض الفتاوى التي تجيز عقد الزواج بدون التوثيق المعهود الآن إلا أن في القول بتوثيق عقد الزواج مراعاة للواقع المعاصر، وهو من أحسن السياسة الشرعية التي ألزم بها ولاية الأمور الرعية؛ لما في ذلك من مراعاة المصالح، والحفاظ على الحقوق، ودرء المفسد التي لا حصر لها عند عدم التوثيق ووجه القول بمشروعية التوثيق ولزومه ما يلي :

أ- اختلاف الحال اليوم عما كان في عهد الرسول ﷺ، فلا جدال أن أحوال الناس تغيرت، فقد كانوا في عهده ﷺ أبر الناس وأقواهم إيماناً، وحزماً، أما اليوم فقد

ضعف الوازع الديني ، وخربت كثير من الذمم، مما يخشى معه ضياع الحقوق وإنكارها .

ب- أن التوثيق من المبادئ المعمول بها ، والمدلول عليها شرعاً في حالات كثيرة سواء بالإشهاد، أو الكتابة أو هما معاً، بل إن التوثيق يعد من مقاصد الإشهاد والإعلان المطلوبين في الزوجين بطريق الوجوب ، وقد وثق النبي ﷺ كثير من معاملته ومراسلاته، وأمر بالكتابة في الصلح مع المشركين ، وهذا يعني أهمية التوثيق في كل وقت .^١

ت- إذا كان توثيق الزواج بالشهادة ثابتاً، بحديث النبي ﷺ : " لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل " ^٢ فإن ذلك لا يمنع التوثيق بالكتابة ، والشهادة مقابل يكون واجب بطريق الأولى ، وإذا كانت العادية غير الرسمية واجبة ، فتكون الكتابة الرسمية وهي : المساه بالكتابة المسجلة (التوثيق) واجبة بطريق الأخرى ؛ لأنها أقوم ، وأضمن ؛ لحفظ العقد وحقوقه من الكتابة العادية، حيث يمكن أن تتطرق الشبهة والخطأ والتزوير في الكتابة الغير موثقة ، فقد يدعى كل أحد الزواج بورقة عرفية (غير موثقة) على رجل أو امرأة بقصد النيل منه ، ومن سمعته ، وشرفه لسهولة إثباتها ، أو ادعائها ، ولا يمكن ذلك مع الكتابة الموثقة رسمياً ؛ ولهذا فإن القول بوجود توثيق عقد الزواج من أحسن الفتاوى التي تقوم على فهم الواقع ، والربط بين النصوص التشريعية ، والقواعد الفقهية ، وأحوال الناس المختلفة ، و من أحسن الفقه لحفظ الحقوق والآثار المترتبة على عقد الزواج ، فضلاً عن أنها الوسيلة الوحيدة التي تؤدي إلى منع انتشار الزواج العرفي ، أو السري الذي انتشر في كثير من الدول ، والمدخل الوحيد للقول بتحريم ذلك النوع من الزواج وتحريمه .^٣ لاسيما وأن قوانين الأحوال الشخصية في أكثر الدول الإسلامية الآن، لا تستمع لدعوى

^١ - مجلة البحوث الفقهية عدد ٣٦ ص ١٩٤ - مجموع فتاوى ابن تيمية ج ٣٢ - ص ١٣١ .

^٢ - أخرجه مسلم والترمذي ك النكاح باب لا نكاح إلا بولي - سنن الترمذي ج ٣ ص ٤٠٧ - ٤٠٨ وابن ماجه ك النكاح باب لا نكاح إلا بولي ج ١ ص ٦٠٥ رقم ١٨٧٩ - والدارقطني ج ٣ ص ٣٢٥ - والبيهقي ج ٧ ص ١٢٥ - الأم للشافعي ج ٥ ص ١٣ - المحلى ج ٩ ص ٣٢ - بداية المجتهد ج ٢ ص ٩ - الحاوي الكبير للماوردي ج ١١ ص ٥٧ .

^٣ - حكم توثيق عقد الزواج ص ٣٠-٤٠ د/ حسن خطاب - مستجدات في الزواج والطلاق أسامة عمر الأشقر ص ١٤٥ ، ص ١٥٠ بتصرف - حكم الزواج العرفي د/ القرضاوي - موقع المنتدى بالشبكة العنكبوتية بتاريخ ١٨/٤/١٩٩٨ م .

الزوجية إلا إذا كان العقد موثقاً رسمياً^١. وقد كان كذلك في مصر حتى صدر القانون ١٠٠ العام ٢٠٠٠م وعدل القانون بسماع دعوى التطليق إذا كان الزواج مدوناً في ورقة عرفية مع الزوجة، لكن يبقى إمكانية التزوير، والتشهير ونحوها قائمة .

٢- جواز إخراج صدقة الفطر بالقيمة

بالرغم من أن فقهاء المالكية، والشافعية، والحنابلة يرون أن الأصل في صدقة الفطر أنها^٢: لا يجوز إخراجها إلا من الأصناف المنصوص عليها في الحديث الذي رواه أبو سعيد: كنا نخرج صدقة الفطر صاعاً من شعير أو صاعاً من تمر أو صاعاً من أقط، أو صاعاً من زبيب^٣، ونص المالكية على أنه: يجب إخراجها من غالب قوت البلد، وقال الحنفية المراعى فيها القدر والقيمة احتياطاً؛ لأن نصف صاع من دقيق يساوي نصف صاع من بر، أو يزيد^٤. وقد راعى المفتون بدار الإفتاء المصرية في الآونة الأخيرة في دار الإفتاء المصرية الأخذ برأي الحنفية باعتبار أنه: الذي يتفق مع تحقيق مصلحة الفقراء اليوم، ولأن من مقاصد صدقة الفطر إغناؤهم في ذلك اليوم عن ذل السؤال، والإغناء يتحقق بالنقود (القيمة) أكثر من الحبوب، فيكون دفعها بالقيمة أنفع للفقراء، فيتوجه الفتوى بها لمصلحة الفقراء .

ومما يؤيد ذلك أن ابن القيم رجح أن: تكون صدقة الفطر على حسب قوت المخرج وعلل ذلك بأن: ما فرضه النبي ﷺ باعتبار غالب قوت البلد، ومن ثم يختلف الحكم باختلاف ما يغلب على كل شخص الاقتنيات منه عرفاً^٥.

وعليه: فمن كانت عادته اتخاذ الأطعمة ليوم العيد، يخرج منها كما أنه لما كان قوت المسلمين يوم الأضحى اللحم، ندب لهم أن يطعموا منها القانع والمعتز .

^١ - فتاوى دار الإفتاء المصرية الموضوع ٢٥ زواج عرفي مايو ١٩٩٧ م المفتي الشيخ عطية صقر مجلة منبر الإسلام عدد ذي الحجة سنة ١٤٠٣ هـ .

^٢ - المهذب ج ١ ص ١٤٧ - المغني لابن قدامة ج ٣ ص ٦٢ - القوانين الفقهية ج ٧٥ .

^٣ - أخرجه البخاري ٣١ - أبواب صدقة الفطر باب فرض صدقة الفطر ج ٢ ص ٥٤٧ ومسلم في الزكاة باب زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير رقم ٩٨٤ فتح الباري ج ٣ ص ٤٣٤ - ٤٣٧ .

^٤ - شرح فتح القدير ج ٢ ص ٢٩٤ ٢٩٥ - موسوعة فتاوى دار الإفتاء المصرية الموضوع زكاة الفطر للشيخ عطية صقر سنة ١٩٩٧م .

^٥ - إعلام الموقعين ج ٣ ص ١٣ .

وهذا يعني أن: ابن القيم رأى أن الحكم مبناه العرف، وأنه يختلف باختلافه، ولا يتوقف مع حرفية النص، وقد قررت دار الإفتاء المصرية سنة ١٩٩٧م أنه لا مانع من الأخذ برأي أبي حنيفة في إخراج القيمة، مع مراعاة عدم التقيد بالسعر الرسمي، فإن الفقير ربما لا يستطيع أن يحصل على القوت بهذا السعر، فيؤخذ بالسعر العادي الجاري، وكلما زاد عليه كان أفضل^١.

٣- تحريم الزواج بغير المسلمة

لا خلاف بين العلماء على أن الأصل في زواج المسلم بالكتابية هو الإباحة بشروط أهمها:

- ١- أن تكون كتابية .
- ٢- أن تكون حرة .
- ٣- أن تكون عفيفة^٢. وذلك عملاً بقوله تعالى: ﴿اليوم أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم إذا آتيتوهن أجورهن محصنين غير مسافحين ولا متخذي أخدان ومن يكفر بالإيمان فقد حبط عمله وهو في الآخرة من الخاسرين ..﴾^٣ وإذا كان قد تزوج بعض الصحابة من كتابيات إبان الفتح، فقد رأى عمر رضي الله عنه أن سمة مفسد تترتب على ذلك الزواج، يخشى من كثرتهم، وضعف المسلمين في المستقبل، فيكون سبباً في ردة بعض الأزواج الذين يتأثرون بثقافة زوجاتهم^٤. أو يقع المسلمون في زواج المومسات، وغير العفيفات، وقد لفت الأنظار بذلك إلى أن: الحكم أصله الإباحة، ومبني على قوة المصالح المترتبة عليه، ويتغير بتغيرها، الأمر الذي جعله يدعو المتزوجين من الصحابة من كتابيات أن يطلقوهن؛ ولهذا رأى فقهاء المذاهب الأربعة: تحريم الزواج بالكتابية الحربية، وكراهة الزواج بالذمية. وجعلوا مدار الحكم على المصالح والمفاسد، ومدى

^١ - كتاب الفتاوى ج ٢ ص ١٢٣ والموضوع ٤١ زكاة الفطر .

^٢ - حاشية الدسوقي ج ٢ ص ٢٦٧ تفسير الماوردي ج ١ ص ٤٦٩ - الفقه الإسلامي للزحيلي ج ٧ ص ١٥٠ بتصرف - الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ٢ ص ٧٤ شرح فتح القدير ج ٣ ص ٢٣٥ - مغني المحتاج ج ٣ ص ١٨٥ بتصرف .

^٣ - سورة المائدة آية ٤ .

^٤ - قضايا المرأة للغزالي ص ١٠٧ بتصرف - مسائل وقضايا محمد ذكي قاسم ص ٣٧٥ بتصرف .

^٥ - شرح فتح القدير ج ٣ ص ٢٢٩ - بدائع الصنائع ج ٢ ص ٢٦٩ - بداية المجتهد ج ٢ ص ٥٤ - الأم للشافعي ج ٥ ص ٨٩ - المغني لابن قدامة ج ٦ ص ٥٩٠ - المحلى ج ٩ ص ٤٤٩ .

الحاجة إلى الزواج منهن ، مما جعل فقهاء العصر ينادون اليوم بتحريم الزواج بالكتابية ، وبهذا أخذت دار الإفتاء المصرية ، فأفتى الشيخ محمد بخيت بكراهة الزواج بالكتابية التابعة لغير دار الإسلام كراهة تحريمية ، وأما التي في دار الإسلام ففكره كراهة تنزيهية .^١

كما أفتى الشيخ جاد الحق أيضا بأن: الزواج من الكتابية ، وإن كان مباحاً إلا أن الأولى أن ينكح مسلمة؛ لتمام الألفة من كل وجه، ولينشأ الأولاد بين والدين مسلمين .^٢ وقد نادوا بتحريم الزواج بالكتابية لما يلي :

١- لعدم الحاجة إلى الزواج منهن ، لاسيما وأن في المسلمات كثرة تغني عن الزواج منهن .

٢- أنه غالباً مع ضعف المسلمين ، لم يعد الزواج منهن سبباً في رجاء إسلامهن ، بل يخشى منه الفتنة للمسلمين .^٣

٣- أنه لا يأمن أن تكون عفيفة ، لاسيما في ظل الحرية المطلقة ، والإباحية الجنسية التي يعيشها الغرب اليوم ، مما لا يؤمن معه أن تنسب إليه ابناً ليس من صلبه ؛ ولهذا كان من محاسن الفتاوى : جعل الحكم في تلك القضية مبنياً على المصالح التي تترتب عليه ، والمفاسد التي يمكن حدوثها أو درئها.^٤

وإذا ثبت ذلك في الكتابية ، فإنه من المعلوم عدم حل النكاح بالمشاركة ، ومَنْ لا كتاب لها : كالبودية ، والهندية ، والبهائية ، والملحدة ، والشيعوية ، والمرتدة ، والدرزية ، وعبدة الشيطان ، وغيرهم ، ممن لا دين لهم . عملاً بالنص لقوله تعالى : "ولا تتكحوا الشركات حتى يؤمن " ° ؛ ولهذا فإن الأفضل والأحرى الزواج بالمسلمة ؛ لكثرة المشاكل التي تحدث من الزواج بالكتابيات ، خاصة مع الأقليات المسلمة التي تعيش

١ - موسوعة فتاوى دار الإفتاء المصرية الموضوع ٧٠ زواج المسلم من الكتابية والمفتي الشيخ محمد بخيت في سنة ١٩١٩ م

٢ - - موسوعة فتاوى دار الإفتاء المصرية الموضوع ١١٧٥ زواج المسلم بغير المسلمة للمفتي الشيخ جاد الحق علي جاد الحق في قبراير سنة ١٩٨١ م

٣ - الحلال والحرام للقرضاوي ص ١٦٤ - الأسرة تحت رعاية الإسلام عطية صقر ص ٣١٢ - أحكام أهل الذمة لابن القيم ج ١ ص ٢٤٥

٤ - حكم الزواج بغير المسلمة د/ حسن خطاب ص ٢٨ : ٣٢

٥ - سورة البقرة آية ٢٢١ .

في أمريكا، وأوروبا وغيرها. هذا وقد رجح ذلك هيئة البحوث والإفتاء بالرياض و دار الإفتاء المصرية، وغيرها.^١

٤- جواز البيع المؤجل والمقسط مع زيادة في السعر عن البيع النقدي أو الحال :

بيع التقسيط يعد نوعاً من بيوع الآجال التي تباع فيه السلعة بثمن مؤجل أعلى من السعر الحالي، وقد يكون دفع الثمن على أقساط متقاربة، أو متباعدة، وفي النهاية يكون المبيع ملكاً للمشتري^٢، و الفتوى اليوم عند عامة العلماء من أهل الفقه، والفتوى على جوازه، وقد أقرت دار الإفتاء المصرية القول بمشروعيته، وإن كان فيه زيادة في السعر المؤجل عن السعر الحالي؛ لعموم الأدلة الدالة على جواز البيع، ولأن فيه دفعاً للحرص والمشقة عن المكلفين لاسيما في الوقت الراهن، الذي تعقدت فيه التعاملات المالية، وكثرت مشكلاتها، لاسيما بعد العولمة الاقتصادية، والهيمنة البنكية على الأموال، وشيوع الفوائد الربوية، وقلة أو انعدام القرض الحسن، فكانت الحاجة ماسة للقول بمشروعيته تسهياً للحصول على حاجاتهم، وتيسيراً عليهم، وقد وضعوا لذلك ضوابط يجب مراعاتها من أهمها :^٣

- ١- أن تكون مدة الأقساط معلومة .
- ٢- أن يكون الثمن معلوماً حين العقد، ومن ثم تكون الأقساط معلومة ومحددة .
- ٣- عدم اشتغال الأقساط على فوائد ربوية .^٤
- ٤- الخلو من شبهة الربا، حيث هناك بيوع لا يجوز فيها الأجل مثل: بيع الصرف ونحوه. كما دعا العلماء أن يراعي كل من البائع والمشتري الآداب الآتية :
أ- عدم التوسع في هذه المعاملة؛ لما قد يشوبها من استغلال، لحاجات المضطرين أحياناً.
ب- عدم استغلال حاجة الناس إلى التأجيل، والتقسيم بالمغالاة في رفع الأسعار؛ لأن الأصل في الأموال أنها: لا تحل إلا بطيب النفس، وهذا شرط قد غفل عنه كثير من الناس .^٥

١ - مجلة البحوث الإسلامية بالرياض العدد ٧٠ ص ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ .
٢ - فتاوى دار الإفتاء المصرية لمائة عام باب من أحكام التعامل مع البنوك ، حكم تقسيط الثمن - الموضوع رقم ١٢٤٩ للشهيد جاد الحق على جاد الحق في ربيع الأول سنة ١٤٠٠ هـ .
٣ - المغني لابن قدامة ج ٤ ص ١٦١ ط/ بيروت سنة ١٤٠٥ هـ - بدائع الصنائع ج ٥ ص ١٨٧ - نيل الأوطار - مغني المحتاج ج ٣ ص ١٨٦ - القواعد النورانية ص ١٢١ .
٤ - بيع التقسيط د/ رفيق المصري ص ٣٦ - ٤٠ بتصرف - بيع التقسيط د/ هشام سعيد ص ٦٠ - بيع التقسيط د/ حسن خطاب ص ١٧ - ١٨ مجلة كلية الآداب بالمنوفية سنة ٢٠٠٥ م .
٥ - الحلال والحرام للقرضاوي ص ٢٥٨ - - بيع التقسيط د/ حسن خطاب ص ١٩ - ٢٠ .

ث- مراعاة أن يكون كل من البائع والمشتري حسن القضاء، اقتداءً بالنبي ﷺ حيث قال: "خيركم أحسنكم قضاء"^١، وقوله ﷺ: "من أنظر معسراً كان له بكل يوم صدقة، ما لم يحل، فإذا حل الدين أنظره بعد الحل، فله بكل يوم مثله صدقة"^٢.

٥- جواز بيع التورق، وتحريم التورق المصرفي كما تجرّيه البنوك المعاصرة . أفنى مجمع الفقه الإسلامي بمكة المكرمة في دورته الخامسة عشرة المنعقدة يوم السبت ١١ رجب ١٤١٩ هـ، الموافق ٣١/١٠/١٩٩٨م بجواز بيع التورق^٣ الذي هو: عبارة عن شراء سلعة في حوزة البائع، وملكه بثمن مؤجل، ثم يبيعه المشتري بنقد لغير البائع للحصول على النقد (الورق)، فهذا البيع جائز للحاجة إليه، ولخلوه من الربا، ودخوله في عموم قوله تعالى: ﴿ وأحل الله البيع وحرم الربا ﴾^٤ كما أفنى بحرمة التورق المصرفي الذي تقوم به بعض المصارف، والبنوك: كالبنك العربي الوطني، والبنك السعودي الأمريكي، والبنك السعودي البريطاني، باعتبار أن ذلك النوع من التورق المصرفي، يختلف عن التورق الجائز شرعاً .

و صور التورق المصرفي كما يلي :

أ- في البنك العربي الوطني . يشتري الشخص المتورق سلعة من السلع المطلوبة والدارجة في السوق عن طريق البنك، ثم يوكل البنك لبيع السلعة، وفقاً لبيع التورق المجاز شرعاً^٦.

ب- وكذلك البنك السعودي الأمريكي يوفر السيولة للعميل عن طريق شراء سلعة بالتقسيط، ومن ثم يبيعه نقداً إلى طرف ثالث لحساب العميل إذا رغب في ذلك^٧. فوجه الاختلاف بين ما تفعله تلك البنوك، وبين صورة التورق المباح أنه: يشترط أن تباع السلعة بالثمن الذي اشتراها به المصرف يعني بأقل مما اشتراها بها المستورق في حين أن: في التورق الفقهي الجائز : المستورق هو الذي يتولى بيع

^١ - أخرجه البخاري ك الاستقراض باب هل يعطي أكبر ج ٢ ص ٨٤٣.

^٢ - أخرجه البخاري في الأدب المفرد ج ٧ ص ٥٣٦ رقم ١١٢٥٣ - الترمذي في ك البيوع باب إنظار المعسر ج ٣ ص ٥٩٩ رقم ١٣٠٧.

^٣ - مجلة المجمع الفقهي الإسلامي السنة التاسعة عشرة العدد الحادي والعشرين ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م ص ٦٥ - ٦٦.

^٤ - سورة البقرة آية ٢٧٥.

^٥ - حكم التورق كما تجرّيه المصارف في الوقت الحاضر بحث للدكتور الصديق الأمين الضريير لندوة البركة للإفتاء الإسلامي منشور بمجلة المجمع الفقهي الإسلامي ص ٧٧-٨١ .

^٦ - المرجع السابق.

^٧ - مجلة المجمع الفقهي الإسلامي ص ٨١.

السلعة التي اشتراها ،ولا دخل للبائع، وقد يبيع السلعة بأقل مما اشتراها به ،أو بمثله أو بأكثر منه ^١. كما أنه لا يدخل أيضاً في بيع العينة الذي أجازته الشافعي ؛ لأن الشافعي -رحمه الله - اشترط لجوازه ألا يكون هناك ارتباط بين البيعتين ، البيع الذي يكون بالأجل ، والبيع النقدي ، وألا تظهر نية الحصول على النقد ، وهذان الشرطان غير متحققين في التورق المصرفي بين البيعتين موجود ومنصوص عليه في العقد ،فالمصرف هو الذي يبيع السلعة نسيئة بأكثر على ثمنها نقداً، ويشترط على المتورق ذلك بأن يوكله في بيعها نقداً بأقل مما باعها له به نسيئة، ويسلمه الثمن ،ويلتزم المصرف بذلك، ولولا التزام المصرف ببيع السلعة نقداً، وتسليمه الثمن ما قبل المتورق شراء السلعة من المصرف بأكثر من ثمنها نقداً ، وأما نية الحصول على النقد، فظاهر بل مصرح بها في عقد التورق المصرفي. وهذا معناه: أن المتورق لا رغبة له في شراء سلعة ،ولا بيعها ، وإنما رغبته الحصول على النقد، واتخذ السلعة وسيلة للوصول إلى النقد .

قال الشوكاني^٢ : إذا كان المقصود من العينة التحايل للحصول على النقد في الحال، ورد أكثر منه بعد أيام، فلا شك أن ذلك من المحرم الذي لا ينفع في تحليله الحيل الباطلة ^٣. وقد ذكر الأستاذ الصديق محمد الضرير ^٤ : أن التورق المصرفي ليس بديلاً عن القرض بفائدة ، وإنما هو شبيه به، ومثيل له . وإنما البديل الحقيقي للتمويل النقدي هو المضاربة التي يكون فيها المصرف رب مال ، وطالب التمويل مضارباً . ثم ضرب أمثلة يوضح بها الفرق بين الربا والريح، أو بين التعامل المحرم والتعامل المباح ، وأثر كل منهما، فقال : ثلاثة تجار أخذ التاجر الأول قرضاً مقداره مائة ، بربح عشرة من بنك تقليدي ، واشترى الثاني سلعة ثمنها مائة بمائة وعشرة نسيئة من مصرف إسلامي ، ووكل المصرف في بيعها بمائة نقداً، ففعل وسلمه المائة ، وأخذ التاجر الثالث مائة من مصرف إسلامي، يضارب بها ، والربح بينهما مناصفة ، فإذا أراد كل واحد من هؤلاء التجار الثلاثة أن يربح خمسة من

^١ - المرجع السابق .

^٢ - سبق ترجمته.

^٣ - نيل الأوطار ج ٥ ص ٢٢٠.

^٤ - مجلة المجمع الفقهي الإسلامي ص ٨٤- ٨٥ و الدكتور الصديق محمد الأمين الضرير أستاذ بجامعة الخرطوم عضو المجمع الفقهي الإسلامي برابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة .

تجارته بالمائة التي أخذها كل واحد منهم، فإن التاجر الأول المرابي لا بد أن يبيع ما يشتريه بالمائة بمائة وخمسة عشر . لكي يربح خمسة وكذلك التاجر الثاني المستورق أما التاجر الثالث المضارب، فيمكنه أن يبيع ما أخذه بمائة فقط بمائة وعشرة فيربح عشرة يعطي منها المصرف خمسة، ويأخذ هو خمسة ويستفيد الجمهور بالخمسة التي يأخذها المرابون .^١ ثم قال : إن عملية التورق المصرفي هي: استحلال للربا باسم البيع، وقد قال ﷺ: "يأتي على الناس زمان يستحلون الربا بالبيع"^٢ وقد نهى رسول الله ﷺ عن بيع المضطرين^٣ "بينما أفتى كثير من العلماء بجوازها في المصارف^٤ لمسيب الحاجة إليه سواء من الأفراد أو البنوك .

٦- الفحص الطبي قبل الزواج

أفتى كثير من العلماء بمشروعية الفحص الطبي قبل الزواج؛ لما له من المنافع العديدة التي تنعكس على الحياة الزوجية بآثارها الحميدة، ومن تلك المنافع ما يلي

- ١- معرفة الأمراض الوراثية التي قد تنتقل إلى الذرية، بسبب القرابة القريبة كالأمراض المعدية، والخطرة كفيروس الكبد، والزهري، والإيدز وغيرها .^٥
- ٢- معرفة الخصائص الوراثية للزوجين حتى يكونا على بينة منهما قبل الإقدام على الزواج، خاصة إذا كان هناك ما يؤثر على الجنين كالأمراض الوراثية التي تنتقل بالوراثة، وهذا وقد أيد الفقهاء مشروعية الفحص الطبي قبل الزواج بما يلي :
أولاً : أن الله جعل الذرية الطيبة هي الصالحة، والسليمة من الآفات، والأمراض قال تعالى : ﴿ رب هب لي من لدنك ذرية طيبة ﴾^٦، وكما في قوله تعالى : ﴿ ربنا هب لنا من أزواجنا وذرياتنا قررة أعين ﴾^٧ وقوله تعالى : ﴿ وبشروه بغلام عليم ﴾^٨
- ثانياً : حث النبي ﷺ الراغبين في الزواج على حسن اختيار زوجاتهم، وأمهات أولادهم؛ لما لهم من أثر على ذرياتهم سواء في الصحة، أم في التربية قال ﷺ :

^١ - مجلة المجمع الفقهي الإسلامي ص ٨٥

^٢ - نيل الأوطار ج ٥ ص ٢٢٠

^٣ - أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده ج ١ ص ١١٦

^٤ - مجلة البحوث الإسلامية بالرياض العدد ٧٢ لسنة ١٤١٧ هـ بحث بعنوان التأصيل الفقهي للتورق في ضوء الاحتياجات المعاصرة للشيخ عبد الله بن سليمان المنيع .

^٥ - مجلة البحوث الفقهية العدد ٦٢ ربيع الأول سنة ١٤٢٥ هـ أبريل سنة ٢٠٠٤ م ص ٣٠٤ - ٣٠٥

^٦ - سورة آل عمران آية ٣٨

^٧ - سورة الفرقان آية ٧٤

^٨ - سورة الذاريات آية ٢٩ .

تخيروا لنطفكم فإن العرق دساس^١ وقال ﷺ: "إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه" كما حذر من المرأة الحسنة في المنبت السوء، كما في قوله ﷺ: "إياكم وخضراء الدمن قالوا: وما خضراء الدمن؟ قال: المرأة الحسنة في المنبت السوء".^٢ وقال ﷺ للرجل الذي ولدت زوجته ولداً أسوداً خلاف لون أبيه وأمه: فهذا عسى أن يكون نزع به عرق "وُعاب عليه نفيه لولده أو شكه في نسبه، فدل كل ذلك على أن: للوراثة أثر كبير، وأن الذرية تتأثر بالصفات الوراثية للأب والأم والأجداد والجدات .

ثالثاً: إذا دلت الآيات والأحاديث على الوقاية من الأمراض المعدية، وتجنب أسباب المرض، والهلاك، كما في قوله تعالى: ﴿ ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ﴾^٥ وكما في قوله ﷺ: "فر من المجذوم فرارك من الأسد" وقوله ﷺ: "كلم المجذوم وبينك وبينه رمح ورمحين"^٦ وقوله ﷺ: "لا يوردن ممرض" أي مريض يمكن أن يعدي غيره على صحيح"^٧ كل ذلك يدل على مشروعية الوقاية من الأمراض قبل حدوثها لاسيما في الوقت الراهن التي كثرت فيه المشكلات الصحية والزوجية كما أن الفحص الطبي قبل الزواج، سيؤدي إلى ديمومة السعادة والحياة الطيبة بين الزوجين، أو يكون سبباً من أسباب ذلك، وأنه لا ضرر فيه، وقد قال ﷺ: "لا ضرر ولا ضرار"^٨، ومن القواعد الفقهية أن درء المفساد مقدم على جلب المصالح، ولهذا أمر به كثير من الدول، وأجازته المجمع الفقهي.^٩

^١ - أخرجه ابن ماجة من حديث عائشة ج ١ ص ٦٣٣ رقم ١٩٦٨ وصححه الألباني في السلسلة ج ٣ ص ٥٦ رقم ١٠٦٧ .

^٢ - أخرجه الترمذي ٩ - كتاب النكاح سنن الترمذي ٣ - باب ما جاء إذا جاءكم من ترضون دينه فزوجوه ج ٣ ص ٣٩٤ - ٣٩٥ رقم ١٠٨٤ .

^٣ - مسند الشهاب ج ٢ ص ٩٦ وذكره الغزالي في الإحياء ج ٢ ص ٣٨ وقال القرافي رواه الدارقطني وتفرد به القضاعي وهو ضعيف . - المغني عن حمل الأسفار ج ٢ ص ٤٠ .

^٤ - أخرجه البخاري ك الطلاق باب إذا عرض بنفي الولد - الفتح ج ٩ ص ٣٥١ - ٣٥٢ رقم ٥٣٠٥ .
^٥ - سورة البقرة آية ١٩٥ .

^٦ - أخرجه البخاري ك الطب باب الجذام - فتح الباري ج ١٠ ص ١٦٧ رقم ١٦٧ .

^٧ - فتح الباري ج ١٠ ص ١٦٩ وقال: وقد أخرجه ابن ماجة وسنده ضعيف - عمدة القاري ج ٢١ ص ٢٤٧ فيض القدير ج ٥ ص ٤١ .

^٨ - فتح الباري ج ١٠ ص ٢٥١ رقم ٥٧٧١ .

^٩ - أخرجه مالك في الموطأ مرسلًا ك الأفضلية باب القضاء في المرفق الموطأ برواية الليثي ص ٢٥٩ وابن ماجة ج ٢ ص ٧٨٤ رقم ٢٣٤٠ - ٢٣٤١ ، ويراجع شرح القواعد الفقهية للزرقا ص ٢٠٧ القاعدة ٣١ -

الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٦٢ - قواعد الأحكام ج ١ ص ١٠ .
^٢ - مجلة البحوث الفقهية المعاصرة ص ٣١٦ - ٣١٧ .

الخاتمة

نتائج البحث وتوصياته

مما سبق نستخلص النتائج الآتية:

أولاً: أن تجديد الدين بصفة عامة، والفقهاء بصفة خاصة سنة من سنن الإسلام، كما أن تجديد الفقه ليس ضرورة شرعية، فحسب، وإنما من الضرورات الاجتماعية أيضاً، وذلك لصياغة حياة المسلمين في كل عصر صياغة جديدة، تتواءم مع التغيرات المعاصرة من ناحية، وتحافظ على حيوية الإسلام من ناحية أخرى، وتشق للمسلمين طريقاً للمشاركة في صنع التقدم الحضاري، ولا سبيل لذلك إلا عن طريق تجديد الفهم، وتجديد النفوس تمهيداً للإثراء بالمزيد من الإبداع، الذي يضيف جديداً إلى دنيا الناس في جميع المجالات، الأمر الذي من شأنه أن يصلح للناس دينهم، ودنياهم على حد سواء.

ثانياً: أن المراد من تجديد الدين إحياء العمل بالكتاب، والسنة، وتفهم الناس ما لبث عليهم فهمه، وأن المجدد لا بد أن يكون عالماً بالعلوم الدينية الظاهرة، والباطنة ناصرًا للسنة قامعاً للبدعة، وأن يعم علمه أهل زمانه، وهذا يعني أن التجديد ليس لكل أحد، وإنما هو لمن توافرت فيه ضوابط، وشروط خاصة حتى يكون مجدداً.

ثالثاً: أن التجديد قد يعني الاجتهاد المطلق أي: الاجتهاد الإنشائي الذي يكون فيه معنى الابتكار، والإبداع، فيكون اجتهاداً إنشائياً سواء كان عاماً، أو خاصاً، كلياً أو جزئياً.

رابعاً: قد يراد بالتجديد بيان ما غفل عنه الناس، وتركوه، أو أهملوه، وحثهم على العمل به، فهو يربط بين العلم والعمل، فلا يلزم من التجديد إضافة شيء جديد إلى الدين، ولا حذف شيء منه ونبذه.

خامساً: حتى يكون التجديد مؤدياً للغرض المراد منه، فأوصي بأن يكون مضبوطاً بالضوابط الآتية:

- ١- أن يكون التجديد فيما يجوز فيه الاجتهاد.
- ٢- أن يكون وثيق الصلة بواقع المسلمين، ومن ثم يكيف الواقع على ضوء النص.

٣- التطبيق العملي للتجديد .

٤- تجديد روح الدين في نفوس الأمة. كما يلزم فيمن يقوم بمهمة التجديد أمران :
الأمر الأول : معرفة مقاصد الشريعة في موضوع البحث ، أو المسألة المراد البحث فيها ، واستقصاء آراء العلماء فيها ؛ لأن الفقه الذي تركه لنا السلف غني بمادته وبنظريات ، وقواعد ، وآراء تجعل الدارس لها على بصيرة بطرق الفهم وقواعد الاستنباط الصحيحة .

الأمر الثاني : معرفة أحوال الناس ، وأعرافهم ، وتقاليدهم ، ومتابعة ما يطرأ على هذه الأحوال من تغير ، لا بد أن تستجيب له الفتوى .

سادساً: إن الذي يقوم بمهمة التجديد الفقهي يقع على عاتقه مهمة كبيرة، وخطيرة ، فليس كل من لبس لبوس العلماء، وحمل ألقابهم يعد منهم، فضلاً عن أن يصلح للقيام بهذه المهمة، كما لا يصلح لهذه المهمة من باع آخرته بدنياه ، وغدا علمه تابعاً لهواه ، فانقلب عليه جهلاً، وضلالاً .

سابعاً: يجب الاستفادة من سير العلماء السابقين، وما انفرد به كل منهم في طريقه للنبوغ ، والوصول إلى حد العلماء ، ومحاولة توفيره مناخاً للنوابع من الأجيال ؛ كي يمكن إعدادهم إعداداً خاصاً، حتى يتمكنوا من الإبداع ، فليس التعليم مقصوراً على آراء السابقين، والعلوم التي خلفوها ، وإنما أن نتعلم من سيرتهم، وكيفية حياتهم كيف نشئوا ؟ وكيف تعلموا ؟ وكيف برعوا ؟ كي تتحقق الأسوة ، والقدوة في المجال العلمي ، والتطبيقي ، وفي المجال النظري أيضاً .

ثامناً: ضرورة معرفة سير الأعلام السابقين ، واقتفاء آثارهم في التعرف على أهل الأهواء ، وأهل الإلحاد من أجل التبصير بهم ، وأفكارهم ، وتحذير الناس من السير على نهجهم ، وبيان عاقبتهم ، وكيف يمكن تخريج علماء متخصصون في ظل العولمة وآثارها المتعددة ، تكون عندهم القدرة على الفهم ، والنبوغ ، والتجديد والحفاظ على الثوابت التي لا يمكن المساس بها شرعاً ، ويكون لهم فكر موضوعي للفقه والدين وعلى سبيل المثال يجب أن يتوافر فيمن يقوم بالتجديد إضافة لما سبق ما يلي :

١- الحفظ الجيد للقرآن الكريم .

٢- حفظ قدر من الحديث الصحيح كعشرة آلاف حديث مثلاً .

٣- معرفة العقيدة الصحيحة، والعقائد الباطلة .

٤- الإمام بسير أشهر الصحابة، والتابعين، والفقهاء، وكيفية فهمهم، وتحصيلهم للعلوم . فمثلاً: كيف نبغ الأئمة الأربعة، وأشهر تلاميذهم، وابن خلدون، وابن رشد والرازي، والغزالي، والسيوطي، وابن عابدين، وغيرهم من رموز الفكر، والثقافة وما نشئوا عليه من العلم، وكيفية امتثالهم فيما وصلوا إليه من علم وفكر .

٥- ضرورة الربط بين العلم والعمل؛ لأن من عمل بما علم ورثه الله علم ما لم يعلم، وهذا ضابط مهم؛ لأن الفقه ليس طريقه مجرد النظر، وإنما حسن الفهم، وهو توفيق من الله، وفضل وذلك لا يكون إلا بالعمل، والصدق، والإخلاص لله تعالى.

من أهم المراجع

- ١- أحاديث في ذم الكلام وأهله لأبي الفضل المقرئ الناشر : دار أطلس للنشر والتوزيع بالرياض الطبعة الأولى سنة ١٩٩٦م تحقيق د/ عبد الرحمن بن محمد الجديع .
- ٢- أحكام أهل الذمة لمحمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله ابن القيم الناشر / رمادي للنشر دار ابن حزم - الدمام - بيروت الطبعة الأولى سنة ١٤١٨ هـ سنة ١٩٩٧ م تحقيق يوسف أحمد البكري - شاكر توفيق .
- ٣- أحكام القرآن لأبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص الحنفي المتوفى سنة ٣٧٠ هـ، ط دار الفكر القاهرة بدون سنة طبع .
- ٤- أدلة معتقد أبي حنيفة الأعظم في أبوي الرسول عليه الصلاة والسلام تأليف علي بن سلطان محمد القاري - الناشر / مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة - الطبعة الأولى سنة ١٩٩٣م - تحقيق مشهور بن حسن بن سلمان .
- ٥- مختصر إرواء الغليل رواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل في شرح الدليل لإبراهيم بن محمد بن ضويان تأليف المحدث العلامة محمد ناصر الدين الألباني الناشر / المكتب الإسلامي بيروت - الطبعة الثانية سنة ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥م .
- ٦- إرشاد الفحول إلى الحق من علم الأصول لمحمد بن علي الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٥ هـ
- ٧- أصول الشاشي لأبي علي أحمد بن محمد بن إسحاق ط دار الكتاب العربي بيروت ١٤٠٢ هـ .
- ٨- إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن قيم الجوزية المتوفى ٧٥١ هـ ط دار الكتب العلمية بدون سنة طبع .
- ٩- الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي _ المؤلف علي بن عبد الكافي السبكي . الناشر دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى سنة ١٤٠٤ هـ .

- ١٠- التجديد في الإسلام كتاب المنتدى الإسلامي بالرياض الطبعة الرابعة ١٤٢٢ هـ.
- ١١- الأحكام في أصول الأحكام لأبي الحسن علي بن محمد الأمدي ط دار الكتاب العربي بيروت ١٤٠٤ هـ ت د / سيد الجميلي.
- ١٢- الاجتهاد المعاصر بين الانضباط والانفراط د/ القرضاوي الناشر / دار الطبعة والنشر الإسلامية بالقاهرة ١٤١٤ هـ .
- ١٣- الأدب المفرد لمحمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي . الناشر : دار البشائر الإسلامية - بيروت الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٩ هـ — م ١٩٨٩ م تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي .
- ١٤- الأسرة تحت رعاية الإسلام عطية صقر.
- ١٥- الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه السادة الشافعية للإمام جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ ط/ دار الكتب العلمية بيروت.
- ١٦- الأم لمحمد بن إدريس الشافعي أبو عبد الله المتوفى سنة ٢٠٤ هـ ط :: دار المعرفة بيروت سنة ١٣٩٣ هـ الطبعة الثانية .
- ١٧- البداية والنهاية لإسماعيل بن محمد بن كثير القرشي أبو الفداء الناشر / مكتبة المعارف بيروت .
- ١٨- التجديد في الفقه الإسلامي د/ محمد الدسوقي القسم الثاني العدد ٧٨ - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة سنة ١٤٢٢ هـ .
- ١٩- التجديد في الفكر الإسلامي عدد ٧٥ تقديم د/ حمدي زقزوق ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية سنة ١٤٢٢ هـ..
- ٢٠- التعريفات للسيد الشريف الجرجاني المتوفى سنة ٨١٦ هـ الناشر / دار الكتاب العربي بيروت - الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥ هـ - تحقيق /إبراهيم الإبياري ط- الحلبي سنة ١٩٣٨ م .
- ٢١- الحدود الأنيفة والتعريفات الدقيقة لذكريا محمد بن زكريا الأنصاري أبو يحيى - الناشر / دار الفكر المعاصر بيروت - الطبعة الأولى سنة ١٤١١ هـ تحقيق د/ مازن مبارك .

- ٢٢- الجامع لأحكام القرآن لمحمد بن أبي بكر بن فرج القرطبي المتوفى سنة ٦٧١ هـ ط- دار الشعب القاهرة سنة ١٣٧٢م الطبعة الثانية تحقيق أحمد عبد العليم البردوني طبعة دار الغد بالقاهرة ١٤٠٩ هـ .
- ٢٣- السلسلة الصحيحة ط/ مكتبة المعارف بالرياض سنة ١٤١٥ هـ ، ١٩٩٥ م .
- ٢٤- الفقه الإسلامي مرونته وتطوره الشيخ جاد الحق ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة .
- ٢٥- الفقه الإسلامي بين الأصالة والمعاصرة د/ القرضاوي مكتبة وهبة الطبعة الثانية ١٤١٩ هـ .
- ٢٦- الفقه الإسلامي وأدلته لوحة الزحيلي ط/ دار الفكر سنة ١٤١٧ هـ، الطبعة الثالثة .
- ٢٧- القاموس المحيط لمحمد بن يعقوب الفيروز أبادي ط/ دار الدعوة
- ٢٨- القواعد النورانية الفقهية لشيخ الإسلام ابن تيمية ط- إدارة ترجمان السنة لاهور - الطبعة الأولى - سنة الطبع ١٤٠٢ هـ، تحقيق الشيخ محمد حامد الفقي.
- ٢٩- القوانين الفقهية لابن جزي المالكي المتوفى سنة ٧٤١ هـ ط دار الفكر بيروت .
- ٣٠- الكافي في فقه الإمام أحمد لابن قدامة المتوفى سنة ٦٣٠ هـ الطبعة الثالثة بيروت سنة ١٤٠٢ هـ .
- ٣١- اللمع في أصول الفقه لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي ط دار الكتب العلمية الطبعة الأولى بيروت ١٤٠٥ هـ.
- ٣٢- المحلى لابن حزم الظاهري المتوفى سنة ٤٥٦ هـ تحقيق أحمد محمد شاکر ط- دار التراث القاهرة .
- ٣٣- المدخل لدراسة الفقه الإسلامي د/ حسين حامد حسان.
- ٣٤- المستدرک على الصحيحين لمحمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم النيسابوري المتوفى ٤٠٥ هـ دار النشر دار الكتب العلمية مدينة

- النشر بيروت سنة ١٤١١ هـ - ١٩٩٠م الطبعة الأولى ت/
مصطفى عبد القادر عطا.
- ٣٥- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي للعلامة أحمد بن محمد
المقري الفيومي - ط مصطفى البابي بمصر - بدون سنة الطبع -
تصحيح مصطفى السقا .
- ٣٦- المطلع على أبواب المقنع تأليف الإمام عبد الله شمس الدين محمد بن أبي
الفتح البعلي الحنبلي ط المكتب الإسلامي بيروت ١٤٠١ هـ ت محمد
بشير الأدلي.
- ٣٧- المعجم الأوسط لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني المتوفى ٣٦٠ هـ
دار الحرمين القاهرة سنة ١٤١٥ هـ ت / طارق بن عوض الله بن
محمد ، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني.
- ٣٨- المغني لعبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامه المقدسي المتوفى سنة ٦٢٠
هـ ط/ بيروت سنة ١٤٠٥ هـ .
- ٣٩- الموافقات في أصول الفقه لإبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي (
الشاطبي) الناشر دار المعرفة بيروت تحقيق عبد الله دراز .
- ٤٠- المهذب للإمام الشيرازي المتوفى ٤٧٦ هـ، ط دار الفكر العربي
- ٤١- بداية المجتهد ونهاية المقتصد للإمام ابن رشد الحفيد القرطبي - ط دار
المعرفة بيروت الطبعة الخامسة ١٤٠١ هـ .
- ٤٢- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للإمام الكاساني المتوفى ٥٨٧ هـ ط
دار الكتاب العربي بيروت الطبعة الثانية ١٣٩٤ هـ .
- ٤٣- بيع التقسيط د/حسن خطاب ، بحث بمجلة كلية الآداب بالمنوفية سنة
٢٠٠٥ م .
- ٤٤- تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي ط/ دار الفكر - ط المطبعة
العمالية بمنشأة مصر ١٣٠٦ هـ .
- ٤٥- تاريخ الخلفاء لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي - الناشر مطبعة السعادة
مصر - الطبعة الأولى سنة ١٣٧١ هـ سنة ١٩٥٢م تحقيق محمد بن محي
الدين عبد الحميد .

- ٤٦- تاريخ دمشق تصنيف الإمام العالم الحافظ أبي القاسم علي بن الحسن ابن هبة الله بن عبد الله الشافعي المعروف بابن عساكر ٤٩٩ هـ - ٥٧١ هـ دراسة وتحقيق علي شيري دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- ٤٧- تفسير القرآن العظيم لإسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي أبو الفداء
- ٤٨- تفسير الماوردي الشافعي ت الشيخ خضر محمد خضر ط دار الصفوة بالقاهرة ١٤١٣ هـ.
- ٤٩- حاشية الدسوقي المتوفى ١٢٣٠ هـ، على مختصر سيدي خليل ط دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة بدون سنة طبع.
- ٥٠- حكم الزواج بغير المسلمة د/ حسن خطاب مجلة علمية محكمة بمركز الخدمة للاستشارات البحثية العدد الثالث مايو ٢٠٠٢ م .
- ٥١- حكم الزواج العرفي د/ القرضاوي - موقع المنتدى بالشبكة العنكبوتية بتاريخ ١٨ / ٤ / ١٩٩٨ م .
- ٥٢- حكم توثيق عقد الزواج د/ حسن خطاب بحث منشور بمجلة كلية الآداب بالمنوفية العدد الثامن والأربعون لسنة ٢٠٠٢ م .
- ٥٣- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني . الناشر / دار الكتاب العربي بيروت الطبعة الرابعة سنة ١٤٠٥ هـ .
- ٥٤- سبل السلام شرح بلوغ المرام لمحمد بن إسماعيل الضعاعي اليمني المتوفى ١١٨٢ هـ تحقيق إبراهيم عصر ط دار الحديث بالقاهرة بدون سنة طبع .
- ٥٥- سنن أبي داود لسليمان بن الأشعث السجستاني الأذدي المتوفى سنة ٢٧٥ هـ ط/ دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الثانية سنة ١٤١٥ هـ .
- ٥٦- سنن الترمذي لمحمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي المتوفى ٢٧٩ هـ نشر دار إحياء التراث العربي ط بيروت.
- ٥٧- سنن ابن ماجه المتوفى ٢٧٥ هـ- تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي- ط فيصل الحلبي القاهرة . بدون سنة طبع .
- ٥٨- شرح ابن القيم على سنن أبي داود.

- ٥٩- شرح العقيدة الطحاوية الناشر المكتب الإسلامي بيروت الطبعة الرابعة سنة ١٣٩١ هـ .
- ٦٠- شرح المعتمد في أصول الفقه شرح ونظم الدكتور محمد الحبش
- ٦١- شرح فتح القدير المسمى نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار لشمس الدين أحمد بن قoder المعروف بقاضي زاده أفندي وهي تكملة شرح فتح القدير للمحقق الكمال بن الهمام الحنفي على الهداية شرح بداية المبتدي لشيخ الإسلام برهان الميرغاني المتوفى سنة ٥٩٣ هـ ومعه شرح العناية على الهداية للبارتي المتوفى ٧٨٦ هـ وبحاشيته حاشية المحقق عيسى المفتي الشهيد بعدي حلي ومسعدي أفندي المتوفى ٩٤٥ هـ ط - دار الفكر ببيروت .
- ٦٢- شرح منتهى الإرادات للبهوتي ط- مطبعة أنصار السنة المحمدية بالقاهرة سنة ١٩٧٤ م .
- ٦٣- صفة الصفوة لعبد الرحمن بن علي بن محمد أبو الفرج - الناشر دار المعرفة - بيروت سنة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م تحقيق محمود فاخوري - محمد رواس قلعجي .
- ٦٤- عون المعبود شرح سنن أبي داود لمحمد شمس الحق العظيم أبادي أبو الطيب . الناشر / دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الثانية سنة ١٤١٥ هـ
- ٦٥- فتاوى دار الإفتاء المصرية لمائة عام ولجنة الفتوى بالأزهر للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة باب من أحكام التعامل مع البنوك ، حكم تقسيط الثمن - الموضوع رقم ١٢٤٩ للشيخ جاد الحق على جاد الحق في ربيع الأول سنة ١٤٠٠ هـ فتاوى دار الإفتاء المصرية والموضوع ٢٥ زواج عرفي مايو ١٩٩٧ م المفتي الشيخ عطية صقر والموضوع زكاة الفطر للشيخ عطية صقر سنة ١٩٩٧م والموضوع ٧٠ زواج المسلم من الكتابية والمفتي الشيخ محمد بخيت في سنة ١٩١٩ م والموضوع ١١٧٥ زواج المسلم بغير المسلمة للمفتي الشيخ جاد الحق علي جاد الحق في فبراير سنة ١٩٨١ م .

- ٦٦- فتح الباري شرح صحيح البخاري للإمام أحمد بن حنبل العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢ هـ ، ت عبد العزيز بن باز، الطبعة الثانية للمكتبة السلعية ت محب الدين الخطيب تصحيح قصي محب الدين الخطيب.
- ٦٧- فضائل القرآن لإسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي أبو الفداء هدية مجلة الأزهر عدد رمضان ١٤١٠ هـ .
- ٦٨- قواعد الأحكام في مصالح الأنام للعز بن عبد السلام المتوفى سنة ٦٦٠ هـ ط مؤسسة الريان بيروت سنة ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .
- ٦٩- كشف الظنون لمصطفى بن عبد الله القسطنطيني الروسي الحنفي المولود سنة ١٠١٧ هـ المتوفى سنة ١٠٦٧ هـ - ط/ دار الكتب العلمية بيروت سنة ١٩٩٢ م
- ٧٠- لسان العرب لمحمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري الناشر دار صادر بيروت الطبعة الثانية
- ٧١- مؤتمرات المرأة للسيد محمد أبو العزائم الكتاب الثامن والثلاثون سلسلة كتب التصوف الإسلامي .
- ٧٢- مجلة البحوث الفقهية المعاصرة العدد ٦٢ ربيع الأول سنة ١٤٢٥ هـ - أبريل سنة ٢٠٠٤ م .
- ٧٣- مجلة البحوث الإسلامية بالرياض العدد ٧٠ و العدد ٧٢ لسنة ١٤١٧ هـ - بحث بعنوان التأصيل الفقهي للتورق في ضوء الاحتياجات المعاصرة للشيخ عبد الله بن سليمان المنيع .
- ٧٤- مجلة المجمع الفقهي الإسلامي السنة التاسعة عشرة العدد الحادي والعشرين ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م - حكم التورق كما تجريره المصارف في الوقت الحاضر بحث للدكتور الصديق الأمين الضرير لندوة البركة للإفتاء الإسلامي منشور بمجلة المجمع الفقهي الإسلامي.
- ٧٥- مجلة الوعي الإسلامي عدد ٢١٢ لسنة ١٤٠٢ هـ .
- ٧٦- مجلة منبر الإسلام عدد ذي الحجة سنة ١٤٠٣ هـ .
- ٧٧- مجموع فتاوى ابن تيمية الطبعة الثانية سنة ١٤٠٠ هـ الناشر مكتبة ابن تيمية بالقاهرة .

- ٧٨- مدارس مصر الفقهية في القرن الثالث الهجري دراسة فقهية مقارنة ا د محمد نبيل غنايم الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ دار الهداية بالقاهرة .
- ٧٩- مستجدات في الزواج والطلاق د أسامة عمر الأشقر .
- ٨٠- مسند الشافعي لمحمد بن إدريس الشافعي أبو عبد الله الشافعي - الناشر دار الكتب العلمية بيروت .
- ٨١- مسند الشهاب لمحمد بن سلامة بن جعفر أبو عبد الله القضاعي . الناشر / مؤسسة الرسالة بيروت - الطبعة الثانية سنة ١٤٠٧ هـ سنة ١٩٨٦ م تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي .
- ٨٢- مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج للخطيب الشربيني المتوفى ٩٧٧ هـ ط الحلي سنة ١٣٧٨ هـ .
- ٨٣- موطأ الإمام مالك لمالك بن أنس أبو عبد الله الأصبحي رواية محمد أبو الحسن الناشر دار القلم - دمشق - الطبعة الأولى سنة ١٤١٣ هـ سنة ١٩٩١ م تحقيق د/ تقي الدين الندوي أستاذ الحديث الشريف بجامعة الإمارات العربية المتحدة .
- ٨٤- فيض القدير شرح الجامع الصغير لعبد الرؤف المناوي - الناشر المكتبة التجارية الكبرى مصر - الطبعة الأولى سنة ١٣٥٦ هـ

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	٢
المطلب الأول	٦
الفرع الأول : معنى الفقه وتطوره.	٦
أولا : معنى الفقه في اللغة	٦
ثانيا : المعنى الاصطلاحي للفقه :	٦
ثالثا : العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي	٧
الفرع الثاني : معنى التجديد ومشروعيته	١٠
أولا : معنى التجديد في اللغة	١٠
ثانيا : المعنى الاصطلاحي للتجديد	١٣
ثالثا : مشروعية تجديد الفقه في الكتاب المجيد	١٥
الفرع الثالث : العلاقة بين تجديد الفقه ومصادره	١٧
المطلب الثاني : ضوابط التجديد الفقهي	٢٠
الفرع الأول : الضوابط العامة للتجديد الفقهي	٢٠
الضابط الأول من الضوابط العامة للتجديد الفقهي :	٢٠
الضابط الثاني : أن يكون التجديد وثيق الصلة بواقع المسلمين	٢٣
الضابط الثالث للتجديد هو التطبيق العملي له .	٢٤
الضابط الرابع : تجديد النفوس بالإيمان تجديد روح الدين في نفوس الأمة	٢٦
الفرع الثاني : ضوابط خاصة بالمجدد	٢٩
المطلب الثالث : من صور التجديد الفقهي المعاصر	٤٨
الفرع الأول : من صور التجديد الغير مستوف لضوابطه	٥٠
١- قصر تحريم الربا على المضاعف دون غيره	٥٠
٢- الفتوى بإباحة فوائد ،وأرباح شهادات استثمار البنك الأهلي المصري	٥١
٣- التسوية بين الذكر والأنثى في الميراث	٥٣
الفرع الثاني : من صور التجديد الفقهي الصحيح	٥٥
١- وجوب توثيق عقد الزواج	٥٥

٥٧	٢- جواز إخراج صدقة الفطر بالقيمة
٥٨	٣- تحريم الزواج بغير المسلمة
٦٠	٤- جواز البيع المؤجل والمقسط مع زيادة :
٦١	٥- جواز بيع التورق وتحريم التورق المصرفي
٦٣	٦- الفحص الطبي قبل الزواج
٦٥	الخاتمة ونتائج البحث
٦٨	أهم المراجع
٧٦	الفهرس

بسم الله الرحمن الرحيم

تجديد الفقه وتجديد الخطاب الديني أصبح لغة ينادي بها كل من يعرف الفقه ومن لا يعرفه ، ويحاول البعض أن يخلط بين التجديد وبين التغيير والتبديل والإلغاء فينادي البعض بفقه جديد يعتمد على لغة العصر دون التقيد بالقواعد الأصولية والفقهية حتى ولو أدى إلى رفض بعض النصوص الشرعية بحجة التغيير وموافقة الواقع ، ويدعى البعض قدرته على الإبداع الفقهي عندما يتحرر من ضوابط الشرع باسم الحرية الفكرية والتي تتناغم في تجديد الخطاب الديني .

ولهذا كان من الضروري إظهار القواعد الحاكمة لفهم الدين والتي الاجتهاد الفقهي حتى لا يظن كل أحد قدرته عليها وحتى لا يختلط الفقهاء بالجهلاء وحتى لا يحرف الدين باسم تجديده ، ويهدم الفقه على أيدي أذعيائه لاسيما وضوابط تجديد الفقه الإسلامي كثيرة من أهمها ضوابط خاصة بالمجدد ، وضوابط بالمجتمع وضوابط في محل التجديد فإذا استوفى التجديد شروطه وضوابطه كان مفيدا مثمرا ، وإذا أخل بإحداها أو كلها كان تحريفا وتبيلا كما في مساواة المرأة للرجل في الميراث باسم الحرية أو إباحة أنواع من الربا أو الأنكحة الباطلة بحكم الظروف المتغيرة ونحوها

Some contemporary applications of cultivator and share cropping in Islamic jurisprudence

DR/ Hassan Elsaid KHattab

Abstract

The study aimed to discuss the importance of cultivator and share cropping contracts, through the lights of our Islamic society. This discussion shows the following:

We are in a great need to be acquainted with these contracts and its conditions, control.

In order to give every one his legal rights, also designed a new forms of contracts depend on Sharia at this side, on the other side present an overview in finance system in companies, banks and all economic organization.

All requirements of production receive the reputations from Gross profit with Justice- legal way.